الثلاثاء 4 تشرين الأول 2022
العدد 4743 السنة السابعة عشرة
Mardi 4 Octobre 2022 nº 4743 17ème année

20 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

«برونكس» في كسروان **تفلّت أمني في «نصّ» جونية**

6

رئاسيات 2022

السنّية السياسية... أول العهود وآخرها [4]

ورقة الملاحظات على مسودة هوكشتين
لا خط طفافات ولا ربط لعمل «توتال» باسرائيل [2]

الضفّة
لا أمان للمستوطنين

[10 ـ 11]

(أ ف ب)

اليمن

صنعاء لا تتنازل لواشنطن **الهدنة لم تمت ومشروع للتمديد**

12

قضية

بوركينا فاسو تلفظ فرنسا... وروسيا لملء الشغور

14

مونديال 2022

تغييب روسيا عن كأس العالم **لا مصداقية لـ«فيفا»**

16

قضية اليوم

الرؤساء الثلاثة أسقطوا كل ربط بالعدو

الملاحظات على مسودة هوكشتين: لا خط طفافات ولا ربط لعمل «توتال» بإسرائيل

تسارعت الخطوات السياسية والعملانية في ما يتعلق بمشروع الاتفاق على ترسيم الحد البحري بين لبنان وكيان الاحتلال. وفيما تشهد إسرائيل عاصفة سياسية، فإن النقاش في الجانب اللبناني تركّز على ملاحظات تهدف إلى تعديلات في لغة ومضمون بعض النقاط الرئيسية في المسودة التي أرسلها الوسيط عاموس هوكشتين.

وعلم أن الملاحظات التي قدمت من أكثر من طرف معني رسمي وسياسي جُمعت تمهيداً لصياغتها في ورقة واحدة يجري تثبيتها بين الرؤساء الثلاثة قبل إرسالها رسمياً غداً إلى الوسيط الأميركي، علماً أن اتصالات أجريت معه في الساعات الماضية لاستيضاح بعض النقاط ومحاولة الوصول إلى تفاهمات قبل إرسال الرد.

عملياً، بعد درس المسودة من كل الجهات المعنية، تبين أن الملاحظات التي أعدها لبنان تركّز على الآتي:

أولاً، لا يقبل لبنان أن تكون هناك منطقة آمنة تحت سيطرة إسرائيل، ويرفض أن يتخلى عن أي مساحة لتكرّس منطقة آمنة للعدو، وخط الطفافات ليس معترفاً به وسيبقى الأمر على حاله.

ثانياً، يرفض لبنان إدراج فكرة ترسيم الحدود البرية ولن يفاوض على حدوده بل سيعمل مع الأمم المتحدة لتحديد معالم حدوده الدولية، وهذا الأمر يسري على البحر.

ثالثاً، رفض أي محاولة لربط عمل شركة «توتال» بالاتفاق بينها وبين العدو، ويريد لبنان أن يكون عمل الشركة متصلاً بحاجاته وأن تلتزم الشركة المباشرة بأعمال التنقيب والحفر بمعزل عن أي نقاش بينها وبين إسرائيل. وما يهم لبنان هو إعلان من جانب «توتال» بدء العمل بالتزامن مع رغبة العدو في بدء الاستخراج من حقل «كاريش».

رابعاً، لن يوافق لبنان على احتفال رسمي في الناقورة، كما يرغب الإسرائيليون أو حتى الأميركيون. ويفترض في حال التوصل إلى اتفاق على النصوص، أن يوقع لبنان رسالة بنقلها رئيس الوفد التقني إلى الناقورة لتسليمها إلى ممثل الأمم المتحدة في حضور الوسيط الأميركي، ويفعل ذلك بصورة منفردة وفي غرفة منفصلة عن الغرفة التي يتواجد فيها الوفد الإسرائيلي الذي يقوم بالأمر نفسه. وعندها تعلن الولايات المتحدة إنجاز الاتفاق، ويبدأ سريانه مباشرة.

ملاحظات تقنية

في الجانب التقني، تبين أن الإحداثيات التي أرسلها العدو الإسرائيلي إلى لبنان للخط المقترح كإطار نهائي لحل النزاع البحري، أظهرت اختلافاً واضحاً عن تلك التي قدمت خلال زيارته الأخيرة إلى بيروت مطلع الشهر الماضي، وهو ما نصّ تقنياً على ضرورة انطلاق الخط الجديد من النقطة 31 في البحر، وهي نقطة انطلاق الخط 1 الإسرائيلي (المعروف بخط الطفافات). وقد فسّر الطلب يومها على أنه يستبطن رغبة إسرائيلية في إلغاء تأثير نقطة رأس الناقورة ونقل النقطة B-1 إلى الشمال، ما يخدم العدو في اعتماد خطه منطلقاً للترسيم ويوفر له مساحات أمنية. وعلم أن الوسيط الأميركي كان قد هدد لبنان عملياً بأنه في حال رفض المنطقة الآمنة فإن إسرائيل لن توقع الاتفاق. لكن لبنان رفض التهديد. وتم إبلاغ الأميركيين في مفاوضات نيويورك بعدم القبول، تحت أي ظرف، بالمنطقة الآمنة حتى ولو طار الاتفاق. على الأثر أدخل الوسيط الأميركي تحديثات على مقترحه وصفت بـ«الجوهرية». وكانت التعديلات واضحة في النسخة التي تسلمها لبنان السبت الماضي عبر السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا. وتبين أن الخط الجديد بدا مختلفاً، حيث تم نقل موقع انطلاقه من النقطة 31 التي تبعد عن الشاطئ مسافة بين 6 إلى 7 أمتار، إلى نقطة أخرى تقع عند آخر طفافة في البحر (يعتقد أنها الطفافة الرقم 6) ما يعني انطلاق الخط الجديد من منطقة تبعد عن الشاطئ حوالي 7 كلم.

(أ ف ب)

مصادر مطلعة وصفت الاقتراح الجديد بأنه «يُجهز على المنطقة الآمنة مبدئياً»، لكنها أكدت أنه جعل من المنطقة التي تسبق نقطة الانطلاق «منطقة خالية» غير واضحة المعالم ولا تشمل خطوطاً. وعلمت «الأخبار» أن الاتفاق على وضعية هذه المنطقة أحيل إلى مرحلة لاحقة، على أن يتم وضعها حالياً في عهدة قوات اليونيفيل.

ثمة قضية لا تقل أهمية، تتصل بوضعية «خط الطفافات» بصورته الحالية كخط إسرائيلي يحمل الرقم «1» ومودع لدى الأمم المتحدة. وطالبت المصادر أن يتضمن الاتفاق آلية تُجبر العدو على سحبه من المؤسسة الدولية، أو بالحد الأدنى لحظ الاتفاق الجديد مادة تطلب «إنهاء مفاعيل الخطوط السابقة» كي لا يعود أي طرف للحديث عن خطوط مختلفة مستقبلاً.

في وضعية «حقل قانا» المحتمل، علمت «الأخبار» أنه أخضع لنقاش مستفيض، حيث عمل الفريق التقني والاستشاري على مجموعة صيغ لإلغاء أي التباس حول وضعيته القانونية. ومن الأفكار التي تم التداول بها، أن يقرّ العدو الإسرائيلي بأن مخزون الحقل يعود بكامله إلى لبنان، سواء في الجزء الشمالي أو الجنوبي الممتد أسفل جنوب الخط 23. وبدا أن هم أعضاء اللجنة التقنية، كان في عدم ترك أي مجال للعدو من أجل ممارسة أي عرقلة مستقبلية سواء على صعيد عمليات الحفر أو التطوير أو الإنتاج.

أما إحدى أهم الأفكار التي طرحت، فاتصلت بموضوع التعويض الذي يطلبه العدو عن الجزء الجنوبي الواقع لديه. واتفق على أن تتولى «توتال» التعويض له من أرباحها وليس من أرباح أو عوائد الكميات التي سيبيعها لبنان مستقبلاً.

يشار إلى أن المدير العام لوزارة الطاقة الإسرائيلية، توجه أمس إلى باريس لإجراء مباحثات مع «توتال» بشأن تقاسم أرباح محتملة من تنقيب الشركة في «حقل قانا». وفي إطار تسويق العدو للاتفاق، قال رئيس وزراء العدو يائير لابيد، إنه استطاع من وراء الاتفاق تأمين مستوى حماية 100% لإسرائيل في احتياجاتها الأمنية، كما أنه توصل لنيل جزء من الأرباح من الحقل اللبناني، من دون أن يلمح إلى تعويض.

في تل أبيب استمر السجال حول الاتفاق، ويشهد الكيان «عاصفة في المستوى السياسي» على حدّ تعبير «القناة 12» العبرية. وأعلن رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو أمس رفضه الاتفاق واعتبره غير قانوني، وقال إن إسرائيل ستواجه بعد الانتخابات تهديدات حزب الله ولن تدعن لها كما فعل لابيد. وتابع: «خلال ثلاثة أشهر فقط، بعد تهديد واحد من نصرالله، لابيد استسلم بشكل مخز. قاتلنا لابيد من أجل

> **حكومة لابيد تتعرض لأعنف حملة وخشية من تراجعه عن الاتفاق**

استخراج الغاز من المياه لصالح مواطني إسرائيل. هو أخذ غاز مواطني إسرائيل وأعطاه لنصرالله وحزب الله. سفير الولايات المتحدة السابق فريدمان قال إن إسرائيل حصلت على صفر ولبنان حصل على 100 في المئة. لابيد وزع الكعكة وبالكاد أبقى لنا بعض الفتات. ماذا سيفعل نصرالله بهذه المليارات؟ سيستخدم هذا المال للصواريخ التي سيوجهها نحو مدن إسرائيل. إذا كان لابيد يتصرف هكذا مقابل حزب الله، فالمخيف كيف يتصرف مقابل إيران. هذا الاتفاق غير قانوني لأن تسليم أراض سيادية لإسرائيل يتطلب إما غالبية 80 عضو كنيست أو استفتاء عاماً. لا يوجد هذا ولا ذاك».

ورغم أن «صراخ» نتنياهو، بحسب غالبية المراقبين، لا يتجاوز الدواعي الانتخابية، في ظلّ تجاذب وانقسام سياسي غير مسبوق في الكيان، إلا أن عدداً من المسؤولين السياسيين السابقين والحاليين، وجدوا أنفسهم إلى جانب نتنياهو الذي نجح في «إرهاب» خصومه في الحكومة، ودفعهم إلى صياغة التبريرات، الآن، وربما أكثر من ذلك في الأيام المقبلة.

وفي هذا السياق، خرجت وزيرة الداخلية في الحكومة، إيليت شاكيد، التي مالت أخيراً إلى معسكر نتنياهو، لتطالب بعرض الاتفاق البحري على «الكنيست»، وقالت إن «من حقّ الجمهور في إسرائيل معرفة تفاصيل الاتفاق (...) لن يتمّ اختطاف أي شيء هنا، ويجب أن يكون كل شيء بشفافية كاملة». في حين قالت المستشارة القضائية للحكومة، إنها «لم تبدِ رأياً بعد في اتفاق الحدود البحرية مع لبنان»، وفي وقت لاحق أمس، نقلت صحيفة «معاريف» أن «المحكمة العليا في إسرائيل ستنظر في اتفاق الغاز مع لبنان يوم 27 تشرين الأول الجاري». وفي الإطار نفسه، تقدّم رئيس طاقم المفاوضات غير المباشرة مع لبنان لترسيم الحدود البحرية أودي أديري، باستقالته من منصبه، بسبب «حقيقة أنّ من يدير الاتصالات عملياً كان رئيس مجلس الأمن القومي آبال حولاتا»، وليس هو، ما يؤكّد الطابع الأمني الذي خيّم على مسار المفاوضات، متقدماً على الجانبين التقني والاقتصادي، بسبب التهديدات الأمنية الكبرى التي هُدّدت بخلقها المقاومة في حال حرمان لبنان من حقوقه. ويبدو أن أديري لا يريد تحمّل مسؤولية «اتفاقية» ليس هو من قرّرها، ولم يكن محيطاً بكامل جوانبها، كما أنه ليس مستعداً للدفاع عنها أمام الجمهور الإسرائيلي، ولا أمام المعارضين لها الذين سخّروا جهودهم في اليومين الماضيين لتحميل المسؤوليات عن الاتفاقية التي تشكّل «سابقة خطيرة»، بسبب «تخلّي إسرائيل الكامل عن جميع الأراضي المتنازع عليها»، وخطورة ذلك على «الخلافات المفتوحة»، مثل «حقل أفروديت الواقع في منطقة متنازع عليها بين إسرائيل وقبرص، وحقل غاز آخر هو غزة مارين قبالة ساحل عسقلان»، بحسب ما نقلته وسائل الإعلام العبرية عن مصدر سياسي مطّلع على المفاوضات. وأضاف المصدر أن «الموافقة الإسرائيلية على منح الجانب الآخر كامل الأراضي المتنازع عليها، تشكّل رسالة سيّئة للغاية للجيران الآخرين، وسيأتون ويطالبون الآن بتنازل كامل من إسرائيل كما فعلت مع لبنان (...) ومن الممكن أن تتحرّك حماس في غزّة للحصول على الغاز الموجود في شاطئ بحر غزة».

(الأخبار)

تقرير

تعويم الحكومة أو تعديل غالبيتها؟

تزامن تسريع لبنان درس مسودة الاتفاق الخاص بترسيم الحدود البحرية مع مناخات متفائلة حول الملف الحكومي. وتوقعت مصادر معنية إمكان «إعلان تشكيل الحكومة نهاية الأسبوع المقبل»، لافتة إلى أن «الخطوط العامة المتفق عليها لا تزال سارية المفعول».

يأتي ذلك بعدما حمل اليومان الماضيان مطالب جديدة بدا معها وكأن غالبية القوى السياسية باتت تميل إلى تغيير الوزراء الذين يمثلونها في الحكومة الحالية. فبعدما كان الأمر محصوراً بتغيير وزير أو اثنين، أشارت أوساط مطلعة إلى أن رئيس تيار «المردة» الوزير السابق سليمان فرنجية طلب تغيير وزير الاتصالات جوني القرم رغم إعلان الأخير أن لا رغبة له في البقاء في الحكومة. إلا أن الأمر لم يُحسم بعد، إذ أجاب بعدما تمنى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أن «ما تفتحوا عليي فتوح». كما أشارت معلومات إلى وجود رغبة لدى رئيس تكتل «لبنان القوي» النائب جبران باسيل بتغيير 3 أو 4 وزراء من بينهم وزيرة شؤون التنمية الإدارية نجلا الرياشي عساكر ووزير الخارجية عبدالله بو حبيب ووزير السياحة وليد نصار.

وفيما حسم قرار تبديل وزير المالية يوسف خليل ليحلّ مكانه النائب السابق ياسين جابر، لا يزال البحث جارياً عن الوزير الدرزي البديل لوزير المهجرين الحالي عصام شرف الدين. وعلمت «الأخبار» أن ميقاتي هو من طرح اسم مجيد إرسلان نجل رئيس الحزب الديموقراطي طلال إرسلان، إلا أن الأخير رفض لأنه «لا يريد أن يحرقه في هذه الحكومة».

وكان إرسلان طرح على باسيل اسمين بديلين هما رمزي مشرفية ونسيب الجوهري، إلا أن رئيس التيار الوطني الحر طلب أسماء جديدة وذلك ضمن الاتفاق الذي يقضي بأن يسمي رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الوزير الدرزي بالتوافق مع إرسلان.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

تقرير

المستقبل يبدأ «الردّ» على مشروع عزله؟

عبد الله قمح

دعا الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري الهيئة التنفيذية للتيار إلى اجتماع اليوم لبحث «أمور إنمائية وتنظيمية». وفيما بقيت «تقنية» الاجتماع غير واضحة بين المشاركة الافتراضية أو بالحضور المباشر، وصفت أوساط متابعة الخطوة بأنها «استعادة لحيوية تيار المستقبل بعد حال الترهل التي أصابته»، فيما وضعتها مصادر أخرى في سياق «الرد على المحاولات المنهجية لإقصاء المستقبل عن شارعه».

في الحالات العادية، يفترض أن يكون اجتماع الهيئة التنفيذية لأيّ حزب أمراً طبيعياً. لكن، في حالة تيار المستقبل، فإن مجرد الدعوة إلى اجتماع ولو كان غير سياسي تصبح محل اهتمام، وخصوصاً مع تأكيد أوساط التيار الأزرق أن خطوة كهذه لا بدّ أن تكون منسّقة مع رئيس التيار سعد الحريري المقيم في أبو ظبي، أو أنه على الأقل وُضع في أجوائها، علماً أن الاجتماع بات أكثر من ضرورة مع اتّساع الفجوة بين القاعدة والمنسّقيات من جهة، وبين المنسّقين والقيادة الممثلة بـ«الأمانة العامة» من جهة ثانية، إلى حدّ دفع بمجموعة منسّقين، من بينهم منسق عام البقاع للتنمية الاجتماعية محيي الدين الجمال، إلى الضغط على «الأمانة العامة» بعدما أنشأ «لوبياً إلكترونياً» يجمعه وآخرين. وقد لوّح بعضهم بعقد اجتماع بمعزل عن «الأمانة العامة» لـ«مناقشة الأمور المهمة في ظل غياب القيادة وتوقف اجتماعاتها»، ما اضطرّ قيادة التيار إلى الرضوخ والدعوة الى الاجتماع الذي كان يعقد دورياً مرة كل أسبوعين، قبل أن يتوقف تماماً منذ فترة.

ويناقش الاجتماع قضايا تتعلق بالمناطق التي ينشط فيها التيار، ودرس سُبل تأمين مساعدات اجتماعية واستشفائية وتعليمية. ورغم تأكيد المصادر أن لا جدول أعمال محدداً لجلسة اليوم، عزت مصادر رسمية ذلك إلى «الرغبة في ترك النقاش مفتوحاً»، مع الإشارة إلى إمكان تفعيل مؤسسات التيار كـ«مؤسسة بيروت للتنمية» و«مؤسسة أبعاد» و«مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة». وفي هذا المجال، علمت «الأخبار» أن «مؤسسة بيروت للتنمية» التي يديرها أحمد هاشمية أنجزت في مستهل العام الدراسي الجاري «خطة طوارئ» لدعم بعض العائلات، فيما أوكل إلى «أبعاد» مهمة توفير مساعدات أخرى.

كما أن هناك بعداً آخر لاستعادة نشاط تيار المستقبل، يتعلق بالتطورات على المستوى السني العام. فأوساط التيار تقرأ في امتناع السفير السعودي في بيروت وليد البخاري عن دعوة المستقبل إلى أي لقاء بأنها محاولة «عزل» واضحة، وسط حديث عن تبلور تصورات لدى القيادة السعودية بتجاوز دور تيار المستقبل، وهو ما يرغب المنسّقون بالردّ عليه من خلال تكثيف حضورهم على صعيد المناطق.

إسرائيل تعترف رسمياً: تهديدات حزب الله فرضت الاتفاق

نتنياهو: تاريخ من الاعتراض الكلامي ثم الالتزام

علي حيدر

الإقرار بأن المقاومة شكلت العامل الحاسم الذي فرض على إسرائيل الخضوع والموافقة على الاتفاق، لم يعد مجرد تقدير سياسي أو أمني، أو رأي سياسي أو تكهنات صحافية. التسريبات الرسمية في إسرائيل أقرّت بدور المقاومة في وثيقة رسمية صادرة عن جيش العدو والاستخبارات العسكرية. وقد قُدّمت الوثيقة إلى المستشارة القانونية للحكومة غالي بهراف ميارو على شكل توصية بأن «هناك ضرورة أمنية وسياسية للتوصل الى اتفاق في وقت قريب ومن دون تأجيل، من أجل تجنب تصعيد أمني احتمالات حدوثه مرتفعة»، علماً أن هذا التقدير نفسه موجود لدى مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية مع تغييرات طفيفة، بحسب ما أكدت القناة 12 في التلفزيون الإسرائيلي.

ويكشف التطابق في التقدير بين الجهات الأمنية والسياسية إدراك حجم خطورة عدم الاتفاق على الأمن القومي الإسرائيلي. والتسليم بحقيقة أنه في حال فشل المفاوضات، فإن حزب الله سيبادر باستهداف منشآة «كاريش» عسكرياً، ما يفرض على إسرائيل رداً مضاداً وبالتالي التدحرج الى مواجهة عسكرية وأسعة.

ويكشف هذا الموقف الرسمي أن الجيش يقرّ، في وثيقة رسمية، بأنه غير قادر على ردع حزب الله أو إحباط أي محاولة عسكرية لاستهداف منشآت الغاز او حماياتها إذا ما قرر الحزب ضربها. ولذلك لم يكن الموقف من الاتفاق بالموافقة عليه أو عدم معارضته، وإنما بأنه «ضرورة ملحة». كما يشير ذلك إلى أن هذه المؤسسات كانت تدفع للوصول إلى الاتفاق. المعلق السياسي في صحيفة «معاريف»، طال ليف رام، رأى أن وصف التوقيع على الاتفاق بـ«الضرورة الملحة» بسبب التهديدات يمنح حزب الله إنجازاً معنوياً، ولذلك كان ينبغي على إسرائيل ألا توقّعه تحت الضغط، حتى لو كان لها مصالح فيه.

على المستوى القانوني، سيساهم دخول الجيش والمؤسسة الأمنية على الخط في تعطيل أي محاولة سياسية أو قانونية لعرقلة هذا المسار من جهات وشخصيات سياسية، وهو ما يُفسر تصميم الحكومة وتمسكها بموقفها كونها تستند الى قاعدة صلبة. وسيكون الموقف الأمني هو المرجّح لكفة القبول بالاتفاق، رغم كل الحديث عن ثغرات قانونية ناتجة من كون الحكومة انتقالية او لأن الاتفاق يأتي عشية الانتخابات أو بفعل السجال القائم حول المياه التي وصفها نتنياهو بالسيادية، فيما يرى آخرون أنها مياه اقتصادية.

في ضوء ذلك، يبدو أن الإشكالات القانونية كان لها حيثيات واقعية، انطلاقاً مما كشفته القناة 12 بأن

> **الجيش والاستخبارات يدخلان على خط السجال القانوني ويحسمان الموقف لمصلحة الاتفاق**

النقطة الأساسية التي شغلت المستشارة القانونية للحكومة وطاقمها كان السؤال: هل يمكن الحكومة الانتقالية أن توقّع على اتفاق كهذا، والسؤال الآخر الذي تم التشديد عليه: هل هناك أمر عاجل للتوقيع في هذا التوقيت؟ في إشارة الى أنه كان هناك طرح بإرجاء التوقيع الى ما بعد الانتخابات وتشكل حكومة فعلية.

الجواب الصريح الذي قدّمته الجهات المختصة، في الجيش والاستخبارات ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية، وأوردته الوثيقة، هو أن عدم الاتفاق ينطوي على مخاطر كبرى على الأمن القومي الإسرائيلي، نتيجة التصعيد العسكري الذي سينشب في أعقاب ما سيبادر إليه حزب الله، ما شكّل جواباً مباشراً وصريحاً على أسئلة المستشارة القانونية وحسم الموقف. وعلى هذه الخلفية، حددت الوثيقة أيضاً بأن الاتفاق بصيغته الحالية «يساهم بشكل كبير في تحقيق المصالح الأمنية الإسرائيلية» كونه سيجنّب الكيان حرباً قد تكون لها تداعيات مفتوحة يتجاوز نطاقها لبنان وفلسطين المحتلة الى الساحتين الإقليمية والعالمية من بوابة الطاقة.

وتكشف هذه المحطة وما رافقها من تقديرات ومواقف والنتائج التي ترتّبت على ذلك، عن حقيقة أن هناك هيمنة واضحة للأجهزة المهنية والأمنية في إسرائيل في اتخاذ القرارات التي تتعلق أيضاً بالاقتصاد وقطاع الطاقة، لكونها تتّصل بالأمن القومي الإسرائيلي. ولذلك تداخلت في هذا الاتفاق الأبعاد الأمنية والاستراتيجية مع الأبعاد الاقتصادية، وانعكس ذلك في هوية الجهات التي أدارت المفاوضات تحت مظلّة مجلس الأمن القومي الإسرائيلي.

وتؤكد مواقف الجيش والجهات الأمنية والسياسية الأخرى أن السجال الذي تشهده إسرائيل لا يقتصر فقط على كونها محاولة تسجيل نقاط عشية الانتخابات، وإنما قبل أيّ شيء آخر لكونه يمثل أيضاً خضوعاً صريحاً أمام معادلة المقاومة، وتدرك إسرائيل بكل قوسها السياسي ومؤسساتها المهنية أن هذه المحطة تنطوي على أبعاد ورسائل خطيرة ستكون لها تداعياتها على صورة الكيان في البيئة الإقليمية.

رئاسيات 2022

السُّنّية السياسيّة... أول العهود وآخرها

السنّية السياسية شيء والحريرية السياسية شيء آخر. ليستا من أب واحد وبطن واحد. مختلفتان، تنتميان إلى مرحلتين متناقضتين وأجيال متباعدة وثقافة مختلفة. مرتان ظُلمت السنّية السياسية: الأولى عندما نُسِب رجالها إلى المارونية السياسية كجزء لا يتجزأ منها وأحياناً ملحقاً بها. والثانية عندما نُظر إلى الحريرية السياسية على أنها مكمّلة لها. لا هذه ولا تلك

نقولا ناصيف

بعد الانتخابات النيابية في أيار الفائت، أعطت الجلسة الأولى لانتخاب رئيس للجمهورية دليلاً إضافياً على الأثر السلبي لخروج - أو إخراج - الرئيس سعد الحريري من المعادلة الوطنية. غدا السنّة الطائفة الوحيدة المهمّشة في جلسة 29 أيلول. توزّع نوابها على مصوّتين لأوراق البيض منسجمين في ائتلافهم والثنائي الشيعي، ومصوّتين لها لأن لا مرشّح لهم، ومصوّتين للنائب ميشال معوض، ومصوّتين لمسمّيات مختلفة لا رابط بينها ولا مغزى جدياً مفيداً لها في انتخابات الرئاسة سوى التهكّم والسخرية من اللعبة الدائرة. أضف غائبين عن الجلسة ومتغيّبين. كان ليس فيها نواب سنّة، يُنظر إلى اقتراعهم - وخيارهم في الاستحقاق - على أنه حاسم في مساره إيجاباً أو سلباً.

ما لم يُقل في الاقتراع السنّي، قيل في الاقتراع الدرزي عندما صوّت نواب وليد جنبلاط لمعوض كي يُحمّل بُعداً سياسياً مؤثراً في التوازنات الداخلية كما في التحالفات المفترض أن أفرقاءها جميعاً معارضون، وعندما صوّت الثنائي الشيعي بالأوراق البيض كي يقول إنه أخفى وراءها مرشحه الفعلي إلى أن يحين أوان الإفصاح عنه، وعندما انقسم التصويت المسيحي لدى نواب جبران باسيل وسمير جعجع على أنهما يخوضون في الجلسة الأولى معركة قياس حجم زعامة الطائفة ومواصفات المؤهلين لها والقدرة على الاستقطاب وتذليل عراقيل ترشّح أحدهما أو في أحسن الأحوال منع وصول عدوّهما المشترك. وحدهم النواب السنّة، في الدلالة السياسية للجلسة الأولى، كان اقتراعهم بلا وظيفة محددة، ولم يُفهَم إلامَ رمى تشتته؟ ليسوا مع فريق أو ضد آخر دونما أن يعتادوا أن يكونوا كذلك مرة في تاريخهم، ولا مع أنفسهم بأن ينبثق قرارهم من مرجعيتهم المحسوبة الآن ملغاة. الأدهى في الاستحقاق الحالي أنهم لم يُشعروا شريكَي المثالثة أنهم حاجة لهما فيه.

بعض الأسباب يُسهّل تفسير الهامشية تلك: أن الطائفة لا تملك في الوقت الحاضر على الأقل أن يكون لها دور، وأن لا تكون حاضرة في الصراع والانقسام الناشبين، وأن تبدو فاقدة الهوية السياسية والمرجعية على نحو مكمّل لما بدأ قبل أشهر من الانتخابات النيابية الأخيرة وفي خلالها وبعدها. يوم اختار سعد الحريري تعليق العمل السياسي والاعتزال الموقّت في كانون الثاني، ظنّ أن تجريده من الموقع الذي ورثه من والده سيفسح في المجال أمام العودة بالزمن أكثر من أربعة عقود إلى الوراء. إلى ماضٍ ساد الاعتقاد أنه لن يعود أبداً ما إن قوّضت الحريرية السياسية الأب الأول للزعامة السنّية في لبنان، من عقد الأربعينيات إلى مطلع الثمانينيات، المؤرّخة على بيروت وطرابلس وصيدا وعكار والبقاع الغربي. بيد أن إرغام الحريري الابن على التنحي أرسل الإشارة السلبية المعاكسة. إخلاؤه كرسيه لئلا يملأه أحد. ليست لحظة دعوته إلى التخلي سوى دعوة جماعية لأسلافه في السراي، نادي رؤساء الحكومة، إلى أن يعتزلوا هم كذلك، ويجمعوا عن الترشّح للانتخابات النيابية وعن الاضطلاع بأي دور في الفصول التالية، ويُدعوا إلى الانسحاب من الحياة السياسية برمتها. بَدا من الطبيعي عندئذ، بالوصول إلى الجلسة الأولى لانتخاب رئيس الجمهورية، أن لا تكون الطائفة السنّية حاضرة فيها. ذلك ما لم يكن مرة في تاريخها.

أما ما أضحى حقيقة، وكان من الصعب توقّعه أو استنتاجه في ظل رفيق الحريري ثم الحريري الابن، فهو حق التفكير في العودة إلى ما كانت عليه السنّية السياسية في عقود ما قبل الحرب، بتفكيك المرجعية الواحدة المحدثة منذ عام 1992 وفصل حلقاتها بعضها عن بعض: النأي برئاسة الحكومة عن زعامة الطائفة، واستعادة الزعامات المحلية مواقعها وتنافسها وتواطؤها وخصوماتها في الوقت نفسه، وتقاطع تبادلها الأدوار الإيجابية والسلبية بإزاء بعضها كما بإزاء العهود. بالتناوب في ما مضى، أدارت ثنائية رئاسة الحكومة والزعامة المحلية فصولاً طويلة من الحياة السياسية اللبنانية، مجاورة انذاك المارونية السياسية كتوأم لها، وفي الوقت ذاته غريماً وخصماً يسعه أن يمسي عدواً. تقلّب الأدوار بين بيروت وطرابلس وصيدا ستقابله مركزية حتمية هي ذهاب رئاسة الجمهورية إلى جبل لبنان حصراً. يوم وقع الاستثناء عام 1970، وجيء بزعيم شمالي إلى قصر بعبدا، كان الانطباع الشائع أن الرئيس الجديد ابن جبل لبنان بالثقافة السياسية التي كانت تدير النظام.

لم يستقل بشارة الخوري عام 1952 لأن المعارضة ممثّلة بالجبهة الاشتراكية الوطنية أقفلت الأسواق في بيروت وأحجم قائد الجيش فؤاد شهاب عن إنزال الجيش لقمعها فحسب. كان ثمة سبب آخر وجيه وراء إيصاد الأبواب في وجه الرئيس شجّع المعارضة على المغالاة في المواجهة، هو امتناع الزعماء السنّة عن التعاون معه. أولهم سامي الصلح باستقالة حكومته في مجلس النواب، ثم تردد ناظم عكاري وصائب سلام وحسين العويني في تأليف حكومة تنقذ عهد الرئيس، في موازاة تبلغه من رشيد كرامي وسعدي المنلا الموقف نفسه. كان فقد حليفه المؤسّس لولايتيْه وعراب تجديد انتخابه رياض الصلح. سبق اغتياله خلافاه مع الرئيس وانفصاله عنه، ففُضّت عام 1951 أول شراكة مارونية - سنّية في حكم البلاد واستقلالها، وغُدّت في ذلك الوقت نموذجية للأجيال التالية يؤتى على ذكرها للاتعاظ والاعتبار. أولئك هم الآباء الأولون للسنّية السياسية.

الشراكة الأولى تلك، المؤسِّسة لعهد الشيخ بشارة، لم تتكرر مذّاك. على مر العهود التالية سينقسم الزعماء السنّة، من غير أن يفقدوا وحدة السنّية السياسية، ويضطلعون بأدوار متفاوتة متقلبة، تبدأ بانتخاب الرئيس وتمر بالتعاون معه وتنتهي بالانقلاب عليه والذهاب إلى خلفه. بضغوط مباشرة من قائد ثالث الانقلابات العسكرية السورية أديب الشيشكلي، سيدين كميل شمعون للنواب السنّة في بيروت وطرابلس بالذات بترجيح كفّته على حميد رشيد سليمان فرنجية، كي يظن الزعيم البيروتي أنه سيرافقها في سنواتها الست.

ليست وحدها العلاقة بالرؤساء المؤارنة اختبرتها السنّية السياسية. كانت كذلك الأب الأول للأعراف غير المدوّنة. من خلالها ستفرض - إلى أن يحين أوان إدماجها في الدستور - الشراكة الناقصة في الحكم. من ذلك حاجة كل رئيس قبل أن يُنتخب، وفي سبيل أن يُنتخب، وأن يباشر ولايته بعد انتخابه، إلى ذاك الشريك السنّي. ثم لا بلبث في منتصف الولاية أن يُعدّ نفسه إما للتخلص منه أو الرضوخ له. في كل عهد رئيس نموذج من تلك الثنائية المارونية - السنّية المرشحة منذ سابقة 1951 لأن لا تعمر عهداً كاملاً. وحدها ولاية فؤاد شهاب كانت الاستثناء.

أول الأعراف المدوّنة استشارات نيابية تسبق تأليف الحكومة لتسمية الرئيس المكلف، ثانيها التسليم بإرادة الطائفة في تسميته، ثالثها تقاسمها تأليف الحكومة، رابعها التوقيع الملزم لرئيس الحكومة على كل المراسيم التي يصدرها رئيس الجمهورية، خامسها التعامل مع الغالبية النيابية الموالية على أنها ضمان استمرار الحكومة، سادسها التعاون للحصول على صلاحيات اشتراعية من مجلس النواب، سابعها حل مجلس النواب، ثامنها الذهاب إلى تجديد ولاية رئيس الجمهورية. ذلك ما سيتحقق في الرئاسة الثلاث الأول مع بشارة الخوري وكميل شمعون وفؤاد شهاب وينتظم تطبيق الأعراف خلالها. لم تنشأ على مرّها أزمات حكومية كالتي ستتواتر في العهدين التاليين يوم قرر شارل حلو ليست وحدها الأعراف غير المدوّنة كرّستها السنّية السياسية. أدخلت بدورها الخيارات الإقليمية ودور الجيش في النزاعات الوطنية كي تفرّق بين رئيسي الجمهورية والحكومة المفترض أنهما متعاونان: اختلف سليمان فرنجية أربع مرات على التوالي مع رئيس حكومته: مع صائب سلام ثم أمين الحافظ عام 1973 ومع رشيد الصلح ورشيد كرامي عام 1975. مع أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيش، بيد أن العُرف غير المدوّن المستعان به أن لا تُستخدم الآلة العسكرية إلا بتفاهم الرئيسين. تلك السنّية السياسية عاشت طويلاً حتى عشية اتفاق الطائف، على أنها النموذج الذي كان أحد ضحايا الحرب الأهلية.

ما لم يقدّمه الدستور للسُّنّية السياسية كرّسته لها الأعراف غير المدوّنة

(هيثم الموسوي)

الحريريّة السياسيّة الجميع في واحد

في تاريخ لبنان، مذ وُضع الدستور، بصمات لا تُمحى لزعماء سنّية. محمد الجسر رئيس مجلس الشيوخ ثم رئيس مجلس النواب عندما طرح اسمه لرئاسة الجمهورية عام 1932 وإن دونما توقع انتخابه، إلا أن وزر انتخاب ترشيحه من ماروني حمل الانتداب على تعليق الدستور. خير الدين الأحدب أول سنّي حل في رئاسة الحكومة في مطلع عهد أميل إده كي ينشئ مذّاك عرف تخصيص الطائفة بالمنصب. قبله جلس على كرسي رئاسة الحكومة موارنة. من ثم تعاقب الصلحيون بدءاً بأولهم سامي فرياض مروراً بعد عقود بتقيّ الدين واختتاماً برشيد. العائلة الثانية المتعاقبة على تعاقب الأجيال عبد الحميد كرامي فرشيد فعمر. لم يُعد حتى ذلك الوقت وصول مفتين إلى أعلى السلطات كمحمد الجسر وعبد الحميد كرامي خلال طرح اسمه لرئاسة الجمهورية عام 1932 وإن دونما توقع انتخابه، إلا أن وزر انتخاب ترشيحه من ماروني حمل الانتداب على تعليق الدستور. خير الدين الأحدب أول سنّي حل في رئاسة الحكومة في مطلع عهد أميل إده كي ينشئ مذّاك عرف تخصيص الطائفة بالمنصب. قبله جلس على كرسي رئاسة الحكومة موارنة. من ثم تعاقب الصلحيون بدءاً بأولهم سامي فرياض مروراً بعد عقود بتقيّ الدين واختتاماً برشيد. العائلة الثانية المتعاقبة على تعاقب الأجيال عبد الحميد كرامي فرشيد فعمر. لم يُعد حتى ذلك الوقت وصول مفتين إلى أعلى السلطات كمحمد الجسر وعبد الحميد كرامي خلال طرح اسمه لرئاسة الجمهورية عام 1932 وإن دونما توقع انتخابه، إلا أن وزر انتخاب ترشيحه من ماروني حمل الانتداب على تعليق الدستور. خير الدين الأحدب أول سنّي حل في رئاسة الحكومة في مطلع عهد أميل إده كي ينشئ مذّاك عرف تخصيص الطائفة بالمنصب. قبله جلس على كرسي رئاسة الحكومة موارنة. من ثم تعاقب الصلحيون بدءاً بأولهم سامي فرياض مروراً بعد عقود بتقيّ الدين واختتاماً برشيد. العائلة الثانية المتعاقبة على تعاقب

(هيثم الموسوي)

قضية

«البرونكس» في كسروان: تفلّت أمنيّ بـ«نص جونية»

رضا صوايا

النظرة إلى خليج جونية من بعيد، كفيلة وحدها ببعث الراحة في نفس كل من يتأمّل في جمال هذه المدينة وسحرها. لكنّ تقريب الصورة، والغوص في حياة المدينة وأحيائها، وخاصة في ساعات الليل المتأخرة، يكشفان عن وجه آخر يثير القلق، وينغّص حياة سكانها، حيث تسود وبشكل متزايد وبعيداً عن أي ضوابط، مظاهر تفلّت أمني وأخلاقي، يعزّزه الصدام الحاصل مع فصيلة الدرك المتهمة من قبل البلدية بالتقاعس عن أداء مهامها... إلى درجة «التواطؤ».

بين البلدية والدرك

هاجم رئيس بلدية جونية، جوان حبيش، أول من أمس، فصيلة درك جونية متهماً إياها في بيان بأنها «ناشطة في تكريم المجرمين والجانحين في مكاتبها، ومبدعة في حماية مخالفات البناء للمحظيين... ». وعدّد حبيش في بيانه ماخذ عدة على أداء الفصيلة التي «تُعلم(ها) عن توقيف سارقين أو بائعي مخدّرات بالجرم المشهود فترفض تسلّمهم، وتُخبر(ها) عن ضبط عاهرات ومُسهّلي دعارة فترفض توقيفهم. تسوق إلى الفصيلة مُشغّلي قاصرين عنوة بالتسوّل أو بالسرقة فترفض تسلّمهم. تطلب مؤازرة الفصيلة في مهمة ما، حفاظاً على السلامة العامة أو على راحة المواطنين، لا يحضر أحد».

العلاقة المتدهورة بين البلدية والفصيلة ليست وليدة الأمس، وكانت قد تفاقمت منذ أشهر إثر حادث أدى إلى توقيف القوى الأمنية عناصر من شرطة بلدية جونية وسوقهم إلى النظارة، وهو ما أعاد التذكير به حبيش في بيانه من خلال حديثه عن «الفصيلة الناشطة في إهانة شرطة البلدية».

وبعيداً عن اتهامات حبيش، فإن بعض الأحداث التي جرت أخيراً عزّزت من الشكوك حول أداء فصيلة جونية، حيث إنه ومنذ أقلّ من أسبوعين فرّ 19 موقوفاً من نظارة الفصيلة، إضافة إلى سرقة حوالى ألفي ليتر مازوت من مولّد السراي.

واقع رفع من منسوب القلق لدى المواطنين، إذ يتساءل أحدهم وهو صاحب مؤسسة سياحية في سوق جونية عن «كيف للفصيلة حماية الأفراد والممتلكات إذا كانت عاجزة عن حماية نظارة ومولّد تحت ناظرها مباشرةً».

حبيش: لا للامن الذاتي

يصف حبيش في حديثٍ مع «الأخبار» حال المدينة «من منتصف الليل وحتى الساعة الخامسة صباحاً وكأنها حيّ من أحياء البرونكس (حي في مدينة نيويورك ترتفع فيه معدلات العنف والإجرام)، منذ بضعة أيام أوقفت شرطة البلدية 16 بائعة هوى من جنسيات مختلفة، بينهن 3 قاصرات تشغلهن والدتهن. بقينا من منتصف الليل وحتى بعد ظهر اليوم التالي بانتظار أن تتسلّمهنّ الفصيلة. لكن لا الفصيلة تسلّمتهن، ولا مكتب حماية الآداب. أيضاً وأول من أمس أوقفنا مشغّل قاصرين في العشرينيات من عمره يضرب طفلاً عمره 3 سنوات ضرباً مبرحاً في الشارع. وتبين أن الطفل من عكار ويجلبه يومياً رجل من طرابلس ويسلّمه للشاب قبل أن يتسلّمه منه مجدداً في المساء. أخذنا الطفل والمشغّل إلى المخفر الذي رفض تسلّمهما، لا بل وكّل مشغّل الطفل ومعنّفه أن يعيده إلى ذويه!! ».

> كيف للفصيلة حماية الأفراد إذا كانت عاجزة عن حماية نظارة ومولّد؟

ورغم أن حبيش حرص في بيانه على التأكيد أن «الأمن الذاتي ليس خياراً في قناعتنا. الدولة لنا، ونحن مؤسساتها» إلا أنه بلغت إلى حدوث عدة حالات حاول خلالها «بعض الشباب ومنذ العام الماضي فرض الأمن الذاتي في أحيائهم، لكننا تصدّينا لهذه الممارسات ودعونا من يرغب في حفظ الأمن إلى الالتحاق بشرطة البلدية، كلنا نعرف كيف ببلش الأمن الذاتي وكيف ينتهي؟».

حياتنا جحيم

لكن، تتبّع الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي التي تُعنى بنقل أخبار مدينة جونية، ومنها الصفحة الرسمية للبلدية، تبيّن ومن خلال التعليقات عن مدى تزايد المطالبات باللجوء إلى الأمن الذاتي لضبط التفلت الحاصل في المدينة. وتشير سيدة تقطن على مقربة من شارع المعاملتين إلى «تحوّل حياتنا إلى جحيم. صحيح أن الممارسات التي تحصل في الشارع ليست جديدة، لكنّ الفوضى الحاصلة أخيراً لا توصف. بائعات الهوى من مختلف الجنسيات يملأن الشارع في الليل، وبات يتعذّر علينا كسكان أن نمشي في الشارع ليلاً من دون التعرّض لتحرّشات ومضايقات. الدولة غائبة عن السمع».

يكشف حبيش أن «الوضع كان مضبوطاً منذ 5 سنوات، لكن منذ حوالى الشهرين بدأت الأمور تخرج عن السيطرة. الدعارة منظّمة ومحمية، والشباب الذين يتولون الأمور على الطرقات أخذين نفس ومكترين! ». وعن الحلول المتوفرة يشير إلى «أننا نطلب من القوى الأمنية القيام بدورها، وإلا لدينا طرق للتصرّف. وعليهم ألا يتحجّجوا بأنهم غير قادرين على التحرّك بسبب الظروف الاقتصادية، فحبّ يريدون يتحرّكون، لكن فقط على الأوادم».

قيد المتابعة الامنية

من جهتها تؤكد مصادر أمنية أن «الملف قيد المتابعة للتحقق من كل المعطيات». وتعتبر أنه «وفي حال ثبتت ادعاءات حبيش فإن اكتظاظ السجون وإضراب القضاة أثّرا بشكل كبير على قدرة المخافر على تسلّم بعض الحالات. وفيما يختص ببائعات الهوى اللواتي أوقفتهن شرطة البلدية فالمسألة من صلاحية مكتب حماية الآداب، ورغم هذا فإن الفصيلة أجرت اتصالات مع الجهات القضائية المعنية للبحث في إمكانية تسلمهنّ، وأين يمكن وضعهن، لكنّ البلدية عادت وأطلقت سراحهن. لا يمكن للبلدية القيام بتوقيفات من دون التنسيق مع الفصيلة إلا في حالات محدّدة حين يكون الجرم مشهوداً أو في حالة طارئة جداً، لذلك ندعو لأفضل العلاقات والتعاون الدائم مع البلديات».

(هيثم الموسوي)

اللافت أن المصادر الأمنية توضح أنها «تولي كلّ الملفات الأهمية اللازمة، لكنّ الظروف التي نعيشها حتّمت علينا إيلاء بعض الملفات وخاصة الجرائم والسرقات الأولوية، علماً أن ملف بائعات الهوى لا يمكن معالجته أمنياً فقط، والفتيات هنّ في الأساس ضحايا».

تقرير

سابقة طرد نسرين شاهين: هل درس الوزير الحاجات؟

فاتن الحاج

لم يسبق لوزير تربية، على مرّ تاريخ الوزارة، أن فسخ عقداً لأستاذ متعاقد. توصيات الوزراء المتعاقبين والإدارة التربوية لادارسي المناطق، أو الموظفين الذين يتولون توزيع الحصص التعليمية، كانت ولا تزال الحفاظ على عقود المتعاقدين ولو بحصة واحدة، بصرف النظر عن الحاجة إلى هذا التعاقد أم لا.

العادة دأبت أن لا تُستكمل أنصبة الأساتذة في الملاك كرمى لعيون المتعاقدين المحظيين. أما أن يتذرّع وزير التربية، عباس الحلبي، بانتفاء الحاجة إلى خدمات رئيسة اللجنة الفاعلة للأساتذة المتعاقدين النقابية نسرين شاهين، لعدم تجديد عقدها للعام الدراسي 2022 . 2023 وللأعوام المقبلة، فمزحة سمجة. فلو كانت الحاجة إليها منتفية فعلاً في المدرسة التي تدرّس فيها، كان يمكن نقلها إلى مدرسة أخرى. ولو كانت مخطئة أكاديمياً وإدارياً كان يمكن محاسبتها بالقنوات الإدارية وبواسطة الأجهزة الرقابية من تفتيش تربوي وغيره واتخاذ العقوبات المناسبة بحقها من إنذار وتأنيب وحسم راتب وغيره. ولو أتى هذا التدبير في سياق دراسة شاملة وكافية لتبيان الحاجة في كلّ المدارس، وتقدير مدى الاستغناء عن خدمات المتعاقدين في التعليم الرسمي، لكان مستساغاً. أما أن يصدر إجراء بحق معلمة متعاقدة بمفردها، لديها 28 حصة تعليم في الأسبوع، خارج أي دراسة علمية، فإن ذلك يندرج حكماً في خانة الاستهداف الكيدي والصرف التعسفي. ومن ثم فإن امتداد مفعول القرار للأعوام المقبلة حكاية أخرى، فهل الوزير قادر على استشراف حاجات التعليم قبل سنوات؟

«الأخبار» حاولت مراراً الاتصال بمستشار وزير التربية البير شمعون للتحدث إلى الوزير والوقوف على الأسباب الموجبة للقرار، من دون أن توفق في الحصول على جواب.

> شاهين: يندرج القرار في إطار كمّ الأفواه وتصفية الحسابات الشخصية

بعد 40 يوماً، على صدوره في 25 آب الماضي، فهل تستغرق المراسلة من وزير التربية إلى المدير العام مروراً بالمنطقة التربوية وصولاً إلى المدير فالأستاذ كلّ هذا الوقت؟ أم أن القرار كان محضراً مسبقاً وكانت الوزارة تنتظر اللحظة المناسبة لتبليغه؟

شاهين تضع التدبير في إطار كم الأفواه وتصفية الحسابات الشخصية والانتقام من دورها النقابي وانتقادها لغياب الشفافية المالية في الوزارة، مشيرة إلى أن القرار سابقة لجهة أنه موقع من وزير التربية شخصياً. وأعلنت أنها ستتابع القضية بالقنوات القانونية المناسبة.

وكانت شاهين تعاقدت في التعليم الرسمي في العام الدراسي 2012 . 2013 أي منذ 10 سنوات، وهي اليوم مدرسة اللغة الفرنسية في مدرسة شكيب أرسلان الرسمية، وقد قرّرت أن تحمل هموم المتعاقدين منذ العام الدراسي 2015 . 2016 عندما أسّست اللجنة الفاعلة ونظمت مع زملائها العديد من الإضرابات والاعتصامات لتحصيل الحقوق. اللجنة الفاعلة قرّرت أن يوم غد (اليوم) هو يوم إضراب واعتصام، عند الحادية عشرة صباحاً، أمام وزارة التربية اعتراضاً على قرار الوزير.

المحامي حسن بزي قال لـ «الأخبار» إن عقد شاهين بات بمثابة عقد دائم لأنه تخطى السنتين ولا يحق للوزير فسخه، إذ يعتبر ذلك فعل تعدٍ، وبإمكان شاهين مراجعة قاضي الأمور المستعجلة في مجلس شورى الدولة، سائلاً: «لماذا لا يطاول فسخ العقود إلا النقابيين، ومنهم رئيس حراك المتعاقدين حمزة منصور الذي هُدّد أيضاً بفسخ عقده في ثانويتين من أصل ثلاثة، ومن ثم سُوّيت الأمور في ما بعد، علماً بأن هناك نحو 1000 أستاذ فسخوا عقودهم رضائياً هاتين السنتين، ما يدحض بالكامل ذريعة القرار وهي انتفاء الحاجة للأساتذة المتعاقدين، وإذا كانت هناك حاجة فعلاً للتدبير، فلتفسخ العقود الجديدة لا القديمة».

تقرير

طلاب «اللبنانية»: نخاف إن غادرنا السكن ألا نعود

زينب حمود

نفذت مجموعة من الطلاب في الجامعة اللبنانية، أمس، وقفة احتجاجية أمام مبنى الإدارة المركزية للجامعة في محلة المتحف على خلفية تبلّغهم ضرورة إخلاء الغرف في السكن الجامعي في مجمع الحدث في مهلة تنتهي اليوم، علماً أن معظم الطلاب لم ينهوا عامهم الدراسي بعد ولا يزالون يجرون الامتحانات، ومن غير المعقول أن ينزلوا من الشمال والبقاع والجنوب يومياً، ويدفعوا ما لا يقلّ عن 300 ألف ليرة، ليتفاجأوا بأن الكهرباء انقطعت، أو الامتحانات أُرجئت، أو أنّ الأستاذ لم يرسل بعد أسئلة الامتحان!

كان الحشد هزيلاً، لكن من حضر نقل مخاوف الطلاب من «التهجير» من السكن قبل انتهاء العام الدراسي والامتحانات في بعض الكليات. ورغم طمأنة إدارة السكن الطلاب، بأن أحداً لن يغادر سكنه الجامعي قبل إنهاء فترة امتحاناته إلا «أننا نخاف إذا سلمنا مفتاح الغرفة ألا نعود». ينقل الطلاب مخاوفهم حول مصيرهم في العام الدراسي المقبل، «بخاصة بعدما حصل ذلك مع طلاب آخرين تقدّموا بإخلاء مؤقت وعندما بدأت فترة الامتحانات حرموا من الغرف التي غادروها».

شكا الطلاب لبعضهم بعضاً الطالبي وتحدثوا عن حاجتهم الملحّة له. فرغم «الخراب» الذي حلّ بالسكن من انتشار النفايات والحشرات، وانقطاع الكهرباء والمياه والإنترنت عن بعض الغرف، وتوقف عن صيانة أيّ شيء يتعرّض للعطل حتى حنفية المياه، عدا عن التفلّت الأمني بغياب الحراسة إذ تحدّثوا عن سرقة 40 دولاراً من غرفة طالبة... يصبر نحو 500 طالب من أصل 2100 على السكن الطالبي بما أن «ما أجبرهم على المرّ هو الأمر منه».

دعا رئيس الجامعة الطلاب إلى طلب موعد لمقابلتهم (هيثم الموسوي)

بدران أجل موعد الإقفال

في الأثناء، نزل رئيس الجامعة بسام بدران من مبنى الإدارة العامة للجامعة، فرفض الطلاب للاستفاثة به، لكنه بدا مستعجلاً، فدار حديث قصير قبل أن يركب سيارته تاركاً الطلاب في خيبتهم. الحديث السريع الذي جرى بينه وبين الطلاب يُلخص بما يلي: «السكن الجامعي عاجز عن الاستمرار وقد أخّر بدران إقفاله بناء على طلب الطلاب تأجيل ذلك إلى ما بعد إنهاء الامتحانات». وعندما سأله الطلاب: «ماذا عن العام المقبل»؟ كان ردّه: «لا أعرف، الحلّ ليس عندي»، وطلب منهم طلب موعد للحديث معه «لأنهم حضروا للتظاهر وليس للحديث، ولأنه لا يحكي بزنس مع الشركات التي شاركت موظفتان فيها في الوقفة».

موقف بدران «المجحف»، على حدّ تعبير الطلاب أثار غضبهم، فهدّدوا بالزد من داخل الجامعة إذا لم يؤدّ لقاءهم بدران، المفترض اليوم، إلى السماح لجميع الطلاب بالبقاء في السكن حتى إنهاء الامتحانات وإعطائهم ضمانة بالعودة إلى غرفهم بعد مغادرتها. وألقى الطلاب بياناً محتدا أكدوا فيه أنهم «لن يسكتوا بعد اليوم على جعلهم رهينة»، فهم «يدفعون ضريبة المناكفات السياسية التي تدمّر الجامعة بكل مكوّناتها». وشكوا «وضع الجامعة الذي بات لا يحتمل، لا سيما حال السكن»، مناشدين «عدم إقفاله بوجه الطلاب تحت أي ظرف وإعادة النظر في عقود التشغيل والصيانة مع الشركات». كما طالبوا «بتشكيل لجنة للسكن قوامها الطلاب وأهاليهم وتشرف إدارة الجامعة على عملية الدفع وصرف الأموال، على أن يصار الدفع مباشرة إلى الجامعة وعدم المرور بالليبان بوست»، وتحدثوا في ما بينهم عما يعانوه عند اللجوء إلى الليبان بوست «من انتظار في طوابير وذل وعرقلات»، عدا عن «الفوضى في إدارة السكن الجامعي التي تؤدي إلى ضياع ملفات وتضارب في بيانات الطلاب».

«بريستيج» تعتصم

المثير للاستغراب هو حضور الموظفتين في الشركة المسؤولة عن إدارة السكن وتشغيله نعمت حمود وسامية مشيك الوقفة. أكثر من ذلك تشجيعهما الطلاب على التحرّك «لإنقاذ السكن الجامعي»، بحسب أحد الطلاب. تدافع سامية عن شركتها التي «أضربت عن العمل منذ 25 حزيران الماضي لأنها منذ بداية العام الجاري لم تحصل على مستحقاتها وبالتالي لم يتقاض ما بين 70 و80 موظفاً رواتبهم». وتأسف نعمت من «الحال المزرية للسكن والتي دفعت بعض الطلاب إلى الدخول إلى غرف بعضهم بعضاً».

من جهته، يطمئن مدير السكن الجامعي مجند الحلو الطلاب «بعدم التوجه إلى إقفال السكن نهائياً، بل تخفيف الضغط عنه عن طريق إخلاء الطلاب الذين أنهوا امتحاناتهم فقط».

فؤاد حبلص: ناجٍ من مركب الموت مطلوب أمنياً

محمد ملص

لم تنته بعد فصول حكاية مركب الموت الذي غرق قبالة السواحل السورية، وذهب ضحيته أكثر من مئة شخص. آخر فصول تلك الحكاية، ما تناولته مواقع التواصل الاجتماعي عن اختفاء عدد من الناجين في سوريا، وعلى رأسهم فؤاد حبلص، ابن بلدة ذوق الحبالصة في عكار.

تختلف الروايات التي باتت تنقل على ألسنة أقربائه، إذ تؤكد شقيقته أنها زارته في مستشفى الغرق، برفقة زوجته، وتم توثيق وجوده هناك بالصور والفيديو. وبعد الاطمئنان إليه غادرتا المستشفى، وعندما عادتا في صباح اليوم التالي لزيارته فوجئت زوجته بمن يخبرها أنه نقل إلى المستشفى العسكري، فتوجّهت إلى هناك. إلا أن عنصر الأمن رفض إدخالها، بحسب روايتها، وقال لها «غير الله ما بقى يشوفو»، ما أثار مخاوف عائلته من مصير مجهول قد يحيط به.

تنفي عائلة حبلص أن يكون ابنها مطلوباً أمنياً، أو أن يكون ملاحقاً بأيّ ملف قانوني لدى الدولة اللبنانية، إلا أنّ مصادر أمنية مطّلعة على مسار التحقيقات حول غرق مركب الموت، كشفت لـ«الأخبار» أن حبلص موقوف لدى السلطات السورية. وبحسب المعلومات، فقد «جرى تحويل حبلص من مستشفى الباسل في طرطوس إلى المستشفى العسكري في دمشق، حيث بقي لمدة خمسة أيام، جرى بعدها تحويله إلى فرع الأمن العسكري في دمشق». وتابعت المعلومات: «المدعو حبلص مطلوب للدولة اللبنانية بجرم الإرهاب، وهو على ارتباط بمجموعات إسلامية متطرفة، على رأسها تنظيم داعش. وقد أوقف بعد خضوعه للتحقيق، وتبيّن أنه مطلوب أمنياً وجرى التواصل مع أحد الأجهزة الأمنية في لبنان الذي طلب توقيفه وتسليمه، ومن المتوقع أن يعاد تسليمه إلى الدولة اللبنانية خلال الأيام المقبلة».

المصادر لفتت إلى أنّ مراكب الهجرة تحوّلت إلى ملجأ لعشرات المطلوبين والفارّين من وجه العدالة، وخصوصاً أولئك الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف، أو أحكام قضائية، حتى إنه يكاد لا ينطلق مركب هجرة إلا وعلى متنه أكثر من مطلوب.

«العلمانيون الجدد» في العالم العربي

إياد البرغوثي *

هذا المقال ليس للانتصار لأي من الدين أو العلمانية، ولا للمفاضلة بينهما، كذلك هو ليس للبحث في السياق الذي ظهرت فيه العلمانية بأشكالها المتعددة، ولا في الارتدادات التي تحدث في كثير من الأحيان من أشكال معينة من الإيمان- أو اللاإيمان- بحيث تنعكس سلباً على العلاقات الاجتماعية بين الناس. إنه مقال يحاول تشخيص حالة يذهب فيها المثقف «العلماني»، هذه المرة، بعيداً من جوهر مهمته في الدفاع عن حرية الاختيار إلى نوع من الأدلجة تحمل ضرراً فادحاً على الشعب والأمة، حالة يبدو فيها المثقف الذي يفترض فيه الحرص على قضايا شعبه الكبرى رأس حربة في تمييع، وربما ضياع، تلك القضايا.

تجلّت العلمانية لدى روادها في المنطقة الغربية تاريخياً بمواقف تجاه قضايا ربما كان الدين، والموقف من الدين إجمالاً، أقلها حضوراً. فالعلمانية أساساً هي موقف من الدولة، أو حالة للدولة يصفها كثيرون بالمدنية، بحيث تساوي بين مواطنيها ولا تفرق بينهم خاصة لاعتبارات تتعلق بإيمانهم الديني. وهي في هذا المجال موقف مضاد للنظام الذي يلجأ أحياناً لاستخدام الدين في تثبيت شرعيته وفرض هيمنته وممارسة استبداده.

وهي، أي العلمانية، موقف من الحرية، أو حالة ارتبطت بالحرية، بخاصة الحرية الدينية وحرية المعتقد. وهي حالة ارتبطت بحركة التنوير، والموقف المناحز للعقل والعقلانية والتحرر من الأوهام في العلوم والمواضيع التي تتطلب ذلك. كما ارتبطت بالانفتاح على الثقافات الأخرى.

هي ليست أيديولوجيا ولا ينبغي لها أن تكون، تماماً كما هو الدين. بالتالي فهي تجارب وثقافات مختلفة من دولة لأخرى في تلك الدول التي تعتبر علمانية، بخاصة في علاقتها مع ظاهرة التدين. فعلمانية فرنسا التي تعاملت مع مظاهر التدين بشكل حاد، اختلفت عن التجربة الإنكليزية التي يعتبر الملك فيها رأساً للكنيسة الإنجليكانية، كما اختلفت عن التجربة اليابانية التي يعتبر فيها الإمبراطور إلهاً بشكل أو بآخر.

العلمانيون الأوائل

منذ نشأة الحركة العلمانية في المنطقة العربية في أواخر القرن التاسع عشر، لم تأخذ موقفاً محدداً من الإيمان الديني، بل كان الموقف الأبرز هو رفض نظام الحكم الممثل في الاستبداد السياسي، وأدى إلى صدام مع حكومات ومؤسسات (بما فيها مؤسسات دينية) ليس على قاعدة قبول الدين أو رفضه إنما على قاعدة سياسية بالأساس.

عند النظر إلى أهم العلمانيين الأوائل أو حتى من أولئك الذين شكلوا جيلاً ثانياً وثالثاً من العلمانيين العرب من أمثال علي عبد الرازق، فرح أنطون، سلامة موسى، طه حسين، أحمد لطفي السيد، قاسم أمين، أنطون سعادة، محمود أمين العالم، والجابري وعبدالله العروي، وكثيرين غيرهم، نجد اختلافاً كبيراً في مواقعهم من الدين؛ منهم رجل الدين ومنهم غير المتدين، منهم المسلم ومنهم المسيحي، إلا أن ما جمعهم أنهم كانوا أساساً دعاة لنهضة الأمة، وآمنوا بوحدة الأمة وقضاياها، وتبنوا حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة وحرية الفكر، وتبنى العقلانية، وشكلوا، كل بطريقته، حركة تنويرية ترفض الدولة المغلقة، وتدعو للدولة المدنية ولعلاقة «سليمة» بين الدين والسياسة.

رواد من أمثال الشيخ جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، وفي مرحلة لاحقة مفكرون من أمثال الدكتور حسن حنفي، استندوا إلى خلفيتهم الدينية في محاولة ليجاد حركة إصلاح ديني تتحاز للإنسان وترتقي به. وحتى مفكرون وناشطون من أمثال رفعت السعيد وفرج فودة الذين اشتهروا بنقدهم للمؤسسة الدينية وسلوكها السياسي والاجتماعي، وكذلك لبعض حركات الإسلام السياسي، ولم يذهبوا للحديث عن إيمان الناس وتدينهم ومقدساتهم ورموزهم الدينية، هؤلاء جميعاً تعاملوا مع مواضيع الإنسان والنهضة والتقدم والحداثة، ومع الدولة والحرية والعلم، وحتى الدين، بأخلاق وباحترام للتعددية وتفهم للتجارب المختلفة للبشر. كما أن مواقف أولئك الذين عاصروا القضية الفلسطينية منهم كانت مع الحق الفلسطيني، وكانوا ضد إسرائيل كدولة صهيونية تشكل رأس حربة للإمبريالية في المنطقة.

العلمانيون الجدد

تسمية «العلمانيون الجدد» ليست لها علاقة بجيل معين من العلمانيين في الفضاء العربي، بقدر ما هي محاكاة لتسمية «المحافظين الجدد» في الولايات المتحدة الأميركية أساساً، لها مدلول فكري أيديولوجي أكثر من علاقة بزمن معين، وهي تتحدث عن فئة من العلمانيين انفصلت عن النهج التقليدي لرواد العلمانية في المنطقة، ومثلت «أصولية» علمانية في مقابل أصولية دينية، حيث ساهم الطرفان معاً في ضرب العقلانية والوطنية بشكل أو بآخر.

من المهم التوضيح أن كثيراً من العلمانيين الآن ما زالوا على نهج أسلافهم الأوائل ديموقراطيين وطنيين «مسؤولون». قلة من العلمانيين الآن هي من ذهبت باتجاه العلمانية «الجديدة» التي تخلت عن الصفات السابقة للعلمانيين الأوائل وذهبت نحو «الليبرالية» وضعتها في مكان آخر مختلف.

قبل الحديث عن ماخذنا على بعض أفكار هؤلاء العلمانيين الجدد لا بد من الإقرار أن لدى كثيرين منهم إنتاج فكري يستحق الاهتمام، وأحياناً التقدير، إلا أن بعض الطروحات والأفكار والمواقف اللافتة، جعلتهم يختلفون عن العلمانيين التقليديين الذين حملوا مشروع نهضة الأمة، ليكونوا «أدوات» في مشاريع مضادة، أرادوا ذلك أم لم يريدوا. على عكس العلمانيين «التقليديين» الأوائل الذين لم يتطرقوا إلى الدين في ذاته، ولم يعتبروا العلمانية أيديولوجيا مطلوب من المجتمع أن يتبناها ويؤمن بها، ذهب العلمانيون الجدد إلى إدلجة العلمانية، وإلى دعوة الأفراد لتبنيها بدل أن تكون دعوة لعلمنة الدولة. هذا قسّم العالم، من وجهة نظرهم، إلى مؤمنين وغير مؤمنين، متدينين وغير متدينين، وبذلك أسس لصراع أبدي بين البشر، تماماً كما فعلت التطبيقات الأصولية للأديان، بدل أن يكون التقسيم الطبيعي للبشر هو: ظالمون ومظلومون، مضطهدون ومضطهدون، مستغلون ومستغلون.

كما فعلت بعض المؤسسات الدينية، أو اتباعها، التي «احتفلت» كلما أشهرت إسلامها «شغالة» في السعودية، يبتهج العلمانيون «الجدد» إذا تخلى متدين عن دينه. هم يتابعون بشغف ازدياد نسبة الملحدين في البلاد العربية، ويقلقون إذا ما تناقصت هذه النسبة، تماماً كما يفعل الجانب المقابل عندما يزداد المتدينون أو ينقصون. هما وجهان لعملة واحدة. هذه المسألة، ازدياد أو نقصان المؤمنين أو غير المؤمنين، ليست هي ما يشغل بال العلماني الحقيقي الذي هاجسه منسوب الحرية أكثر من منسوب التدين أو عدمه.

من أبرز مظاهر الذهاب بالأصولية الدينية إلى مداها الأقصى في الحالة الإسلامية هو ما ذهبت إليه بعض الانتلجنسيا الدينية في ما يتعلق بما سمي «أسلمة العلوم»، وهو محاولة تطبيق قواعد الفكر الديني ومعطياته على مناهج البحث العلمي، وهذا يصل بصاحبه إلى الاستنتاج أن كل ما هو مكتشف أو سوف يكتشف علمياً موجود في الدين سلفاً. في مقابل ذهاب تلك الانتلجنسيا الدينية إلى أن قوانين العلم يجب أن تكون خاضعة للدين، انشغل العلمانيون الجدد بمحاولة البرهان العقلي على «لا عقلانية» الإيمان. لقد حاول الأصوليون العلمانيون، تماماً كما حاول الأصوليون المتدينون، تجيير كل مساحة حياة الإنسان المادية والروحية لاعتباراته من دون أن يحاول أن يفصل بين آليات عمل العقل والعلم والجانب الروحي من الإنسان.

حاول العلمانيون الجدد، بل وضعوا معظم جهدهم، لإثبات «لا عقلانية» الإيمان، واعتبروا ذلك إنجازاً عظيماً، فذهبوا إلى تفاصيل التفاصيل في مسائل الأسطورة والمعجزات وناقشوا عدم معقوليتها في ضوء «المنطق» العلمي. ناقشوا الإسراء والمعراج في ضوء قوانين الجاذبية وسرعة الضوء، وناقشوا عذرية السيدة مريم بقوانين طب النساء. ربما من الضرورة بمكان أن نعود قليلاً لابن رشد لمعرفة مدى ضرورة وضع العلم والإيمان كل في سياقه.

إن الدراسات التي تتعلق بالظاهرة الدينية وبالفكر الديني وفلسفة الدين وسوسيولوجيا الدين، التي يقوم بها مختصون متدينون أو غير متدينين، هي دراسات في غاية الأهمية نظراً لما للدين من تأثير هائل على أعداد واسعة من الجماهير. لكن بعض العلمانيين «الجدد» يذهبون لدراسة بعض الأمور التي من الصعب فهم جدواها إلا من باب «المماحكات» الفكرية. فماذا يعني أن تدرس إن كان الخمر قد حرم في الإسلام أم لم يحرم؟ وماذا تفيد دراسة علاقة النبي بزوجاته على سبيل المثال.

لكن مثل هذه الاهتمامات، التي يغلب عليها الطابع الطفولي في الكثير من الأحيان، ليست هي الأخطر في الفكر والممارسة لدى العلمانيين الجدد. بل بالإمكان ملاحظة بعض رموز العلمانية الجديدة، ومنها:

- غياب المسؤولية الثقافية لدى كثير من هؤلاء؛ فعلى المثقف الاهتمام ليس فقط بصدق أو حقيقة ما يقول، بل أيضاً بما يترتب على ما يقول وتأثير ذلك القول. ضمن ذلك يتناول العلمانيون الجدد -يوسف زيدان مثلاً- مواضيع تشكل رموزاً للأمة وينفي صحتها أو يعمل على الإساءة لها والتقليل من هيبتها، مثل قوله إن مدينة القدس ليست مقدسة، أو أن المسجد الأقصى ليس هو الذي في القدس، أو أن صلاح الدين الأيوبي واحمد عرابي شخصان سيئان. إن التشكيك في هذه الرموز والعبث بها في العقل والوجدان الشعبي سوف يزعزع عوامل تماسك الأمة ويخدم أعداءها.

من حق كل شخص أن يعتقد ما يريد، لكن من واجب ذلك الشخص إدراك أهمية، وربما مخاطر، قد تترتب على الترويج لذلك الاعتقاد، لذلك وجب الاهتمام ليس فقط بما يقال، بل كيف يقال ومتى يقال ولمن يقال.

إن العلماني الجديد عندما يشكك برموز وحدة الأمة، سواء كانت هذه الرموز واقعية أم أسطورية، حقيقية أم متصورة (كثير من عوامل وحدة الأمم حتى المتقدمة منها هي ليست أكثر من أساطير)، فهو يقوم بدور الكومبرادور الثقافي الذي يعبث بوحدة أمته ويخدم أعداءها سواء أدرك ذلك أو لم يدرك.

كما يعادي العلماني الجديد الإسلام السياسي (و غير السياسي) من حيث المبدأ، وهذا قد يكون متفهماً، لكن من غير المتفهم هو وضع كل حركات الإسلام السياسي في سلة واحدة فتصبح «داعش» و«النصرة» و«حماس» و«حزب الله» و«حركة النهضة»، وغيرها، على نفس الدرجة من «السوء». كذلك، فإن هذا الموقف الرافض لكل مبادئ وسلوك ورواية حركات الإسلام السياسي كافة يذهب بهذا العلماني إلى الترويج للرواية الصهيونية. لقد ذهب أحدهم لحد المطالبة بتقسيم الأقصى بين المسلمين واليهود والملحدين على اعتبار أن الرواية الإسلامية ليست «علمية».

في حين يحاول السياسي الاختباء وراء بعض المصالح والظروف نجد مثقفا كيوسف زيدان يفوك، ومنذ فترة، من «لا يؤيد التطبيع فهو» «جاهل»

> لقد تأثّر العلمانيون التقليديون بالغرب لكنهم لم يتغاضوا عن وجهه الآخر الاستعماري وسعيه الدائم للسيطرة على المنطقة العربية وبقية العالم النامي

ليس غريباً أن بعض رموز التطبيع مع إسرائيل من المثقفين هم من العلمانيين الجدد. لقد نقل هؤلاء تطبيع «الضرورة» الذي نظّر له مثقفو السلطة أيام كامب دفيد وأوسلو إلى تطبيع الإعجاب، تطبيع الإمارات والبحرين، على اعتبار أن الصهيونية هي الحداثة وهي الغرب الذي يريدون أن يكونوه. لقد طالب أحد رموز هؤلاء (سيد قمني) بعودة الاستعمار «ليرحمنا من الإسلاميين» كما قال، ولم يأخذ في الاعتبار أن الاستعمار الذي يدعو للعودة إليه هو الذي صنع «داعش» والوهابية وكثيراً من الاستبداد الديني وغير الديني في المنطقة.

في أمور التطبيع، المثقفون العلمانيون الجدد أكثر «جرأة» و«وقاحة» من السياسيين المطبعين. ففي حين يحاول السياسي الاختباء وراء بعض المصالح والظروف نجد مثقفاً كيوسف زيدان يقول، ومنذ فترة، من «لا يؤيد التطبيع فهو جاهل».

يختلف موقف العلمانيين الجدد عن العلمانيين التقليديين في الموقف من السلطة. ففي حين يعتبر العلمانيون التقليديون معارضين لنظام الحكم، بشكل أو بآخر، بسبب الاستبداد والتخلي عن القضايا الوطنية واستخدام الدين ضد المعارضة والتمييز بين المواطنين على أسس عقائدية، نجد أن العلمانيين الجدد يتحالفون مع السلطة ومع «الاستبداد» على اعتبار أن المعارضة من الإسلاميين، أكثر شيء لفت انتباه سيد قمني في السياسات التي انتهجها الرئيس السيسي هو دعوته إلى إصلاح الخطاب الديني ولم يهتم بالسياسات الأخرى كافة للرئيس.

وبخلاف العلمانيين التقليديين، الذين يحرصون على البحث عن طرق لإنقاذ أمتهم وشعوبهم من التبعية والاستبداد والتخلف، يعتبر العلمانيون الجدد أن التخلف شيء مرتبط بالأمة لا يمكن التخلص منه. أحمد عصيد، مثلاً، يعتبر أن طريق تقدّم المغرب الوحيد هو أن يتخلى عن هويته العربية والإسلامية، وأن يتبنى الهوية المغاربية الذين «أخرجوا من أرضهم بتحريض كبير من حزب سياسي».

لقد تأثّر العلمانيون التقليديون بالغرب، بالحرية والعدالة والمساواة التي تحدّثت عنها الثورة الفرنسية، وبالتقدّم الاقتصادي والاجتماعي والعلمي الذي نتج من الثورة الصناعية، لكنهم لم يتغاضوا عن وجهه الآخر الاستعماري، وسعيه الدائم للسيطرة على المنطقة العربية وبقية العالم النامي.

أمّا العلمانيون الجدد، فهم مغرمون بالغرب بكل تفاصيله ومن دون تحفظ. الاستعمار، من وجهة نظرهم، هو شيء إيجابي ولولاه لما تقدّمت الشعوب التي استعمرت. قال سيد قمني في إحدى مقابلاته: «لو الأوروبيين ما راحوش أمريكا كان الهنود الحمر بولعوا بالنار».

هذا الإعجاب الشديد بالغرب تزامن مع احتقار شديد للشرق (للذات) يذكّر برد فعل بن غوريون عندما نزل من الباخرة التي أقلته إلى ميناء يافا حيث أعرب عن اشمئزازه من الوضع هناك. يبدو أن العلمانيين الجدد اتخذوا الموقف السلبي من الإسلام ليس بصفته ديناً (فهم لم يتخذوا مثل هذا الموقف تجاه اليهودية والمسيحية) بل لارتباطه بالشرق كدين وكثقافة وقيم.

وفي السياق نفسه، سخّف بعضُ العلمانيين الجدد النضال الفلسطيني، فالفلسطينيون «باعوا أراضيهم والجماعة اشتروا» كما قال سيد قمني. وقال أيضاً إن الفلسطينيين ما تصارعوا من أجل أرض وإنما من أجل جامع. كما وصف سيد قمني «الربيع العربي» بالطريقة نفسها عندما قال: «كل يدافع عن جامعه».

العلمانيون الجدد هم الصورة المقابلة للأصولية الدينية. هم شموليون مستبدون بحجة رفض التخلف، وهم غير وطنيين بذريعة «تخلف» الوطنيين. قدّموا، بعلم أو بغير علم، خدمات مجانية للرواية الصهيونية ووقفوا بكل «فخر» إلى جانب التطبيع مع إسرائيل.

* أكاديمي فلسطيني مقيم في رام الله

«حماس» وسوريا: عود على بدء

أحمد الصباهي *

بعد إعلان حركة حماس عودة علاقتها مع سوريا، توجّهت سهام الانتقاد إليها من العديد من الكتّاب، فكتب رضوان زيادة في «العربي الجديد»، تحت عنوان «تقارب حماس والنظام السوري... أسئلة لا تجد إجابة»، واصفاً «حماس» بـ«الخاسر الأكبر من هذه الخطوة الشديدة الغباء». أمّا الكاتب السوري حسين عبد العزيز، في مقال بالصحيفة نفسها، «حماس والنظام السوري، السياسة أم الأيديولوجيا؟»، فرأى أن عودة «حماس» هي نتيجة ضغوط إيرانية على المستوى المالي والعسكري، وأن «النظام السوري» سيستفيد من تلك العلاقة بعد فقدانه «الشرعية المحلية». أمّا الكاتب أسامة أبو راشد، في «العربي الجديد» أيضاً، في مقالة بعنوان «مرة أخرى... عن حماس ونظام الأسد»، وإن علّل أسباباً رآها موجبة للعودة إلى سوريا، إلا أن استئناف العلاقة لديه «تعكس خللاً في البوصلة وفي التقدير في آن، فضلاً عن تجاهل مشاعر الغالبية من الشعب الفلسطيني ومنهم أبناء الحركة».

الاستذة وغياب النقد البنّاء

من الواضح جداً أن بعض التحاليل السياسية والتقديرات، المعارضة لعودة العلاقة بين «حماس» وسوريا، تتغافل ولا تأخذ بالحسبان الضرورات والمصلحة العليا للشعب الفلسطيني والمقاومة في أن تكون العلاقة مع سوريا في أفضل حالاتها، وكان هؤلاء يمارسون الأستذة ويعرفون أكثر من أهل مكة الذين هم أدرى بشعابها، ولو كان رأيهم بناءً لاستمهلوا قليلاً وانتظروا هل سترتدّ هذه العلاقة بالإيجاب أم بالسلب على «حماس»؟ فضلاً عن أن الدول التي ترتبط «حماس» بعلاقات معها، والتي خاضت صراعاً مع سوريا، بالمباشر أو بالدعم المالي، كقطر وتركيا، رحّبت بالعودة، حسب ما أفادت وكالة «الأناضول» عن أحد مسؤولي «حماس»، لم يذكر اسمه، ولا أسماء هذه الدول، لكنها الدول المتوقّعة، وإلا فهل من المنطق أن يكون المقصود هو أن «حماس» ستطلع إيران على العودة إلى العلاقات مع سوريا؟ أمّا إذا كانت الدولة السورية ستستفيد أو لا من عودة هذه العلاقة على حساب من يعارضونها داخلياً، فهذا شأن سوري. أمّا خارجياً، فالأخبار تتوارد عن عودة محتملة للعلاقات التركية السورية، والإمارات عادت باكراً، وهذا بالنهاية بحث آخر، ليست المقاومة مسؤولة عنه، وهي التي تحتاج إلى كل ساحة عربية لإكمال مسيرة المقاومة.

أمّا ما تابعناه على وسائل التواصل الاجتماعي من هجوم لاذع من إسلاميين وأصحاب عمائم، فهم يعرفون أن هناك فرقاً بين من ينظّر سياسياً، ومن يمارس السياسة، وبين هذا وذاك بون شاسع. من يظنّ أنه يستطيع الحفاظ على رأي واحد ويعتبره مبدئياً ويتحرّك ضمن قوالب نظرية، وبين من يمارس السياسة ليحقق ما يمكن تحقيقه وفق معادلات الزمان والمكان، وسنّة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وما استدلّ به فقهاء الإسلام حافل بالنماذج التي تتغيّر فيها المواقف الإسلامية بتغيّر الظروف.

تاريخية العلاقة وما استجدّ في الأزمة

في أفضل الحالات، الذين أحسنوا الظن بعودة «حماس» إلى العلاقة مع سوريا، عزوا الأمر إلى ضرورات ومستجدات ملحة فرضت نفسها على الحركة: من موجة التطبيع الخليجي، وحصار المقاومة، إلى حاجة «حماس» إلى جغرافيا قادرة على التحرك فيها إعلامياً وعسكرياً، فضلاً عن طرح تساؤل حول إمكانية محتملة لعودة العلاقات التركية السورية.

وبالعودة إلى الوراء قبل الأزمة السورية، نلحظ المكانة التي كانت تتمتع بها «حماس» في سوريا، فيذكر عبد العزيز حنيني في كتابه «منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية، سوريا نموذجاً 2000-2015» (الصادر عن مركز دراسات الزيتونة التابع لحركة حماس)، ص 122، عن لسان قيادات من الحركة التقى بهم ولم يفصح عن أسمائهم: «كنّا نشعر بأننا في وطننا وبلدنا نفعل ما نريد دون معوقات»، «كنّا نشعر بأننا في دولة داخل دولة، كنا نسمع من بعض الأصدقاء السوريين في سوريا أن سوريا فيها رئيسان، بشار الأسد وخالد مشعل».

جهود مشعل المغيّبة في الأزمة السورية

خلال الأزمة السورية، وجّه الاتهام لـ«حماس» بأنها لم تتخذ موقفاً سريعاً وواضحاً، فيذكر الإعلامي سامي كليب في كتابه «الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج، الحرب السورية بالوثائق السرية» ص 253: «شعر الأسد بعد مرور الأشهر الأولى على أحداث درعا وما تلاها، بأن ثمة قراراً إقليمياً ودولياً بفتح أبواب تقاسم السلطة مع الإخوان المسلمين... وسرعان ما قرر الأسد أن حركة حماس التي كان يحتضنها... صارت موضع شكوك فعلية، وخصوصاً حين طلب من رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل أن يردّ على الاتهامات التي بدأ يسوقها يوسف القرضاوي ضد النظام... لكن مشعل ارتأى أن لا يردّ علانية ويذهب للقاء القرضاوي». بالتأكيد جهود مشعل لم تفلح، وإن كانت حققت نتائج في غزة بعدم إبداء أي رد فعل تجاه ما يجري في سوريا.

> بعض التحاليل تتغافل ولا تأخذ بالحسبان الضرورات والمصلحة العليا للشعب الفلسطيني والمقاومة

لكن في الكتاب نفسه، ص 258، يذكر أن هناك من أشار على مشعل (ولم يحدّد من) بأن يقوم «بزيارة بعض المناطق الملتهبة على غرار درعا أو حمص أو حماة، أو ريف دمشق حيث له ولحماس شعبية كبيرة ويمكنه المساهمة في التهدئة»، ويسخت الكاتب بعد ذلك إذا كان مشعل قام بالزيارة أو لا، والحقيقة أنه في الزيارة الأخيرة التي قام بها مشعل إلى بيروت، وقد أصبح رئيساً للحركة في الخارج، تناقل صحافيون فلسطينيون عنه في حديث عن سوريا أن زيارته عرقلت.

بمعنى أن «حماس» في تلك الفترة، وإن كانت لديها انتقاداتها، وبقيت في إطار النصائح داخلياً كما يذكر كليب في كتابه، كانت تعي مخاطر ما تتعرض له سوريا. يذكر المؤلف في كتابه جهود مشعل في قطر، وحتى الطلب من أميرها أن تخفف قناة «الجزيرة» من ضغوطها الإعلامية على سوريا، لكن ما الذي طرأ بعد ذلك؟

تغيّر موقف «حماس»

لم تتخذ «حماس» موقفاً مؤيداً للدولة السورية، وخرجت من سوريا مطلع عام 2012، وتفاقمت الأمور سوءاً بعد تصريح إسماعيل هنية في مصر خلال كلمة ألقاها في الجامع الأزهر في القاهرة: «إن أحيّيكم وأحيّي كل شعوب الربيع العربي، بل الشتاء الإسلامي، فأنا أحيّي شعب سوريا البطل الذي يسعى نحو الحرية والديموقراطية والإصلاح» (الجزيرة نت، هنية يحيّي الشعب السوري، 2012/2/25».

كذلك عندما قام خالد مشعل بواقعته الشهيرة، برفع علم مثلث النجمات في مهرجان لـ«حماس»، في ذكرى انطلاقتها الخامسة والعشرين في غزة، كان هذا إيذاناً بتغيّر موقف «حماس» من سوريا لتأييد «الثورة» ضد الدولة السورية، لتتوالى بعد ذلك الأحداث ويتم توجيه الاتهام لأفراد من «حماس» بالمشاركة في المعارك في سوريا، وخيانة «حماس» لليد التي امتدت لها وحضنتها.

لقد ظنّت «حماس» أن ما سمّي بـ«الربيع العربي» سيكون ربيعاً إخوانياً بامتياز، ومن ضمنه سوريا، وأن حركة الشارع العربي والإسلامي المضادة لما يحصل في سوريا يجب أن تتماهى معه «حماس» وفق مبادئها الأخلاقية والإسلامية، وربما اعتبرت هذا صائباً ومفيداً، لكنها كانت قراءة خاطئة أثبتتها الأحداث لاحقاً، وهو فخ لم تقع فيه فصائل كـ«فتح» و«الجهاد الإسلامي»، وكلّ له منطقه، لكن بالمحصلة تم تجنيب الجاليات الفلسطينية في سوريا، وحتى لبنان، أن يكونوا طرفاً في المواجهة.

وفي ما يتم تداوله من تقديم اعتذار من «حماس» إلى سوريا، وأن ذلك يشكّل عقبة أمام عودة العلاقات كاملة، فالأيام القادمة كفيلة بإيضاح إذا كانت هذه شكليات يتداولها بعض الحاقدين على «حماس»، أو ضرورات تفرضها الدولة السورية. وفي النهاية، نستطيع القول إنه لا يصح إلا الصحيح، بين الواقعية السياسية التي تتمثّل في الدول التي لم تتخلّ عن المقاومة كسوريا وإيران من خلفية عربية وقومية وإسلامية، وبين دول مطبّعة تتعامل مع المقاومة بلغة المصالح.

* إعلامي فلسطيني

الإلهُ خادم السلطة

خريستو المر *

مَن يقرأ بطريرك روسيا كيريل يعلنُ أنّ مَن يدافع عن بلاده ويموت في الحرب الشعبي سوف يزعزع عوامل تماسك الأمة ويخدم أعداءها.

مَن حقّ كل شخص أن يعتقد ما يريد، لكن من واجب ذلك الشخص إدراك أهمية، وربما مخاطر، قد تترتب على الترويج لذلك الاعتقاد، لذلك وجب الاهتمام ليس فقط بما يقال، بل كيف يقال ومتى يقال ولمن يقال.

إن العلماني الجديد عندما يشكك برموز وحدة الأمة، سواء كانت هذه الرموز واقعية أم أسطورية، حقيقية أم متصورة (كثير من عوامل وحدة الأمم حتى المتقدمة منها هي ليست أكثر من أساطير)، فهو يقوم بدور الكومبرادور الثقافي الذي يعبث بوحدة أمته ويخدم أعداءها سواء أدرك ذلك أو لم يدرك.

كما يعادي العلماني الجديد الإسلام السياسي (و غير السياسي) من حيث المبدأ، وهذا قد يكون متفهماً، لكن من غير المتفهم هو وضع كل حركات الإسلام السياسي في سلة واحدة فتصبح «داعش» و«النصرة» و«حماس» و«حزب الله» و«حركة النهضة»، وغيرها، على نفس الدرجة من «السوء». كذلك، فإن هذا الموقف الرافض لكل مبادئ وسلوك ورواية حركات الإسلام السياسي كافة يذهب بهذا العلماني إلى الترويج للرواية الصهيونية. لقد ذهب أحدهم لحد المطالبة بتقسيم الأقصى بين المسلمين واليهود والملحدين على اعتبار أن الرواية الإسلامية ليست «علمية».

> الكنيستان تتصارعان على تروّس العالم الأرثوذكسيّ والبطريركان ضالعان في توظيف الكنيسة لخدمة بلاط السلطة

لقد تأثّر العلمانيون التقليديون بالغرب لكنهم لم يتغاضوا عن وجهه الآخر الاستعماري وسعيه الدائم للسيطرة على المنطقة العربية وبقية العالم النامي.

أمّا العلمانيون الجدد، فهم مغرمون بالغرب بكل تفاصيله ومن دون تحفظ. الاستعمار، من وجهة نظرهم، هو شيء إيجابي ولولاه لما تقدّمت الشعوب التي استعمرت. قال سيد قمني في إحدى مقابلاته: «لو الأوروبيين ما راحوش أمريكا كان الهنود الحمر بولعوا بالنار».

هذا الإعجاب الشديد بالغرب تزامن مع احتقار شديد للشرق (للذات) يذكّر برد فعل بن غوريون عندما نزل من الباخرة التي أقلته إلى ميناء يافا حيث أعرب عن اشمئزازه من الوضع هناك. يبدو أن العلمانيين الجدد اتخذوا الموقف السلبي من الإسلام ليس بصفته ديناً (فهم لم يتخذوا مثل هذا الموقف تجاه اليهودية والمسيحية) بل لارتباطه بالشرق كدين وكثقافة وقيم.

وفي السياق نفسه، سخّف بعضُ العلمانيين الجدد النضال الفلسطيني، فالفلسطينيون «باعوا أراضيهم والجماعة اشتروا» كما قال سيد قمني. وقال أيضاً إن الفلسطينيين ما تصارعوا من أجل أرض وإنما من أجل جامع. كما وصف سيد قمني «الربيع العربي» بالطريقة نفسها عندما قال: «كل يدافع عن جامعه».

العلمانيون الجدد هم الصورة المقابلة للأصولية الدينية. هم شموليون مستبدون بحجة رفض التخلف، وهم غير وطنيين بذريعة «تخلف» الوطنيين. قدّموا، بعلم أو بغير علم، خدمات مجانية للرواية الصهيونية ووقفوا بكل «فخر» إلى جانب التطبيع مع إسرائيل.

* أكاديمي فلسطيني مقيم في رام الله

الاستناد إليه للقول بحرب مقدّسة، مهما كانت تلك الحرب ضروريّة ودفاعيّة، فكيف إن لم تكن؟ فالقدّوس الوحيد هو الله الذي تراه المسيحيّة محبّة، وبالتالي لا قداسة خارج المحبّة المتمثّلة بيسوع المسيح الذي مات حرّاً مدافعاً عن مبادئه وشاهداً للحقّ. ومن أجل ذلك قُتِل ولم يَقْتُل في موقفٍ يشبه ما ورد في القرآن «لئن بسطتَ إليّ يدك لتقتلني، ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك» (المائدة). لذلك، فالموقف الرسميّ للكنيسة الأرثوذكسيّة بقي التطلّع نحو المسكونيّة من أجل الإيمان وحدهم أنّ المقتولين من أجل الإيمان وحدهم يُدعون شهداء. أمّا الغفران فهو عمليّة تتمّ بناءً على مسار رجوع عن «خطيئة» (والكلمة تعني حرفيّاً: إخطاء الهدف)، رجوع إلى خطّ المحبّة وهدفها.

لكنّ البطريرك كيريل، في محاولته دعمَ قومه وموقفَ بلاده السياسيّ والعسكريّ، وصل إلى حدّ توزيع نوعٍ من صكوك غفران. في ماضٍ سيّئ الذكر، كان البابا وات يعطونَ صكّاً لغفران الخطايا مقابل التبرّع بمبلغ من المال، واليوم البطريرك كيريل يطلب أكثر، يطلب الحياة البشريّة أضحيةً على مذبح السلطة المدنيّة مقابل صكّ غفرانٍ وهميّ. هو يذهب أبعد من بعض باباوات الماضي، باستخدام حياة الإنسان ثمناً لمفتاح للجنّة ابتكره هو خدمةً للسلطة المدنيّة، وبهذا هو ينقلب على دوره كبطريرك، فدوره أن يشهد لكلام الإنجيل، ولو كان على تعارض مع السلطة المدنيّة لئيبقى على استقلال المجال الإيمانيّ عن المجال السياسيّ ولا يصبح خادماً في بلاط الدولة ولمصالحها.

> الكنيستان تتصارعان على تروّس العالم الأرثوذكسيّ والبطريركان ضالعان في توظيف الكنيسة لخدمة بلاط السلطة

لدينا من الجانب الآخر البطريرك الأرثوذكسيّ المسكونيّ برثلماوس في إسطنبول، يخدم ما يوافق بلاط الولايات المتّحدة الأميركيّة، فسرعان ما وافق عام 2019 منفرداً، وبطريقة مخالفة للقوانين الكنسيّة، على خلق كيان كنسيّ في أوكرانيا ينفصل عن كنيسة موسكو، أي على شقّ الكنيسة الروسيّة لتصبح كنيستين، كلّ في بلد. وكانت الولايات المتّحدة تدفع للانفصال وتدعمه بشكل علنيّ بشخص وزير الخارجيّة الأميركيّ حينها بومبيو الذي كان أوّل وزير خارجيّة أميركيّ يزور خلال ولايته البطريركيّة المسكونيّة. إنّ البطريرك المسكونيّ نصّب نفسه في مخالفة فاضحة للآهوت الأرثوذكسيّ رئيساً للعالم الأرثوذكسيّ كلّه، خارقاً بذلك القوانين الكنسيّة التي لا تقبل إعلان استقلال كنيسة جديدة إلّا بموافقة جميع الكنائس. فيما البطريرك الأوكرانيّ المنضب حديثاً على كنيسة أوكرانيا المنشقّة غارق حتّى أذنيه في لعبة القوميّة الأوكرانيّة والكراهية.

الكنيستان المسكونيّة والروسيّة تتصارعان على تروّس العالم الأرثوذكسيّ، والكنيستان غارقتان في عبادة قوميّتيهما اليونانيّة والروسيّة، وتعلنان أنّ لغتيهما الصلاتيّتين «مقدّستان». البطريركان يعملان على توظيف الإله في خدمة الموت والحرب، فالبطريركان ضالعان في توظيف الكنيسة لخدمة بلاط السلطة السياسيّة والعسكريّة. الإمبراطوريّة الأميركيّة من جهة، والقوميّة الروسيّة من جهة أخرى. كلتاهما تستعملان بلادنا بيادق لمصالحهما، وهما متصالحتان ضدّ الكيان الصهيونيّ، وتدعمانه وترتاحان إليه. فيما بلادنا تضمحلّ، ويستمرّ بطاركة الشرق في ترداد كئيب لطبيعة بطاركة الشرق في حياة مرتبة باهتة فارغة من الحياة، ويتابعون صمتاً معيباً عن قمع السلطات السياسيّة واستغلالها، مطيّعين مع الظلم ومتطلّعين به، مقابل التمتّع بالسلطة الكنسيّة والانشغال بمهمّات «كبرى» مثل وضع الأسقف المطيع في المكان المناسب للسلطة الدينيّة، وحماية السياسيّين والمرتكبين من مطارنة وكهنة ورهبان، في رقصة دينيّة - سياسيّة همجيّة فوق أشلاء الأوطان والناس. كلّ هذا يتمّ في كنيسة مات سيّدها الوحيد، في عري الفقراء والمهمّشين، خارج أسوار السلطة، وعاش في خدمة الفقراء، وعلّم أنّ السيادة بالخدمة لا بالتسلّط، وأنّ الذين يدعون أبناء الله هم صانعو السلام.

* كاتب، وأستاذ جامعي

على الغلاف

على رغم تصاعُد سياسة القتل والاعتقال والحصار الإسرائيلية، ترفض الضفة الغربية استعادة هدوئها والعودة إلى قمقمها، بل إن تلك السياسة عيْنها تكاد تكون هي المحفّز الرئيس لاشتداد حالة الاشتباك والغليان في الأراضي المحتلّة. وإذ أنبأت الساعات الـ48 الماضية بأن هذه الحالة بلغت مبْلغاً لم تَحُد تنفع معه «المعالجات الموضعية»، فإن قيادة العدو لا تزال متردّدة في الإقدام على عملية كبرى من مثل «السور الواقي». خصوصاً على امتاب انتخابات تحرص الجهات الحاكمة على تجنُّب خوضها مثقلة بالخسائر. أمّا السلطة الفلسطينية، فلا تزال تلك أبيب تضع شيئاً من الرهانات عليها، على رغم أن الأولى لا تقْوى على

اشتباكٌ متنقّل على امتداد الضفة
لا أمان للمستوطنين

بدأ عمليات المقاومة التي تستهدف المستوطنين توتي أكلها بالفعل (أ ف ب)

رام الله - أحمد العبد

قرّبت عمليات المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلّة، خلال الساعات الـ48 الماضية، المشهد الفلسطيني من المواجهة الشاملة، مستعيدةً ذكريات انتفاضة الأقصى بكلّ تفاصيلها. إذ تَحوّلت حواجز جيش الاحتلال، والشوارع الالتفافية الأستبطانية، ومركبات المستوطنين وحافلاتهم، إلى أهداف لرصاص المقاومين على امتداد مساحة الضفة، فيما كانت حصّة الأسد لمحافظة نابلس التي شهدت قرابة 6 عمليات إطلاق نار، في ما أنبأ بمجمله بأن المستوطنين الذين ذهبوا بعيداً في ممارساتهم العدوانية ضدّ الفلسطينيين، باتوا اليوم أقلّ أماناً، وهو الأمر الذي دفع قادتهم إلى المطالبة بشنّ عملية واسعة وسريعة، على غرار «السور الواقي». ونفّذ المقاومون، ما بين الأحد والإثنين، أكثر من 9 عمليات إطلاق نار، إلى جانب عملية طعن أصيب خلالها 5 مستوطنين، بينما قتل جيش العدو شابَّين من مخيم الجلزون قرب رام الله وأصاب ثالثاً، بعد إطلاق النار على مركبتهم بزعْم نيّتهم تنفيذ عملية دهْس ضدّ جنوده.

ولعلّ المفارقة الأبرز التي رصدتها الكاميرات، تمثّلت في خروج مسيرة للمستوطنين قرب مستوطنة «إيتمار» بعد تنفيذ عملية إطلاق نار في المكان، للمطالبة بتصعيد العملية العسكرية ضدّ الفلسطينيين، لتتعرّض المسيرة لإطلاق نار مرّة ثانية، ما أدّى إلى إصابة جندي إسرائيلي في قدمه. وكان من بين المتهدّفين أيضاً، رئيس «المجلس الإقليمي للمستوطنات»، يوسي داغان، الذي ظهر في صورة تداولها ناشطون من موقع العملية، وهو يحمل مسدّسه ويختبئ خلْف مركبة برفقة مجموعة من المستوطنين، بعدما كان يطالب خلال المسيرة بتنفيذ عملية «السور الواقي 2» سعياً لـ«استعادة الهدوء الأمني». واعتبر «رئيس مجلس المستوطنات» في الضفة (يشاع)، شلومو نئمان، بدوره، أن «المشكلة تكْمن في السياسة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية»، لافتاً إلى أن «العمليات أصبحت شيئاً يومياً، والقيادة السياسية ووزارة الأمن قد أفْلتا أعْنتنا». وعنونت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، من جهتها، أن «المستوطنين فقدوا الشعور بالأمان»، علماً أن استهداف هؤلاء لم يقتصر على عمليات إطلاق النار، بل شهدت العشرات من المدن والمواقع مواجهات عنيفة وعمليات إلقاء حجارة وزجاجات فارغة على حافلاتهم، بينما عزّزت قوات الاحتلال حواجزها العسكرية، وعمدت إلى احتجاز مركبات المواطنين، مُفسحةً في المجال أمام المستوطنين لمهاجمتها.

وتَصدّر المقاومون في نابلس، خلال الساعات الماضية، المشهد في الضفة، بعد أن اشتبكوا، صباح أمس، مع جنود العدو في أكثر من موقع داخل المدينة، واستهدفوا خصوصاً أولئك المتمركزين على حاجز بيت فوريك، الذي كان شهد صباح الأحد عملية إطلاق نار طالت مركبة وحافلة الإسرائيلية محدودة، بل تكاد تكون عسكرية واسعة؛ أو الاستمرار في تنفيذ عمليات مركّزة، مع تكثيف الضغط على السلطة الفلسطينية من أجل القيام ببعض المهمات والعمليات في محاربة المقاومين، وملاحقة علاقاتهم المالية والعسكرية. لكن حتى هذا الخيار الأخير يَظهر غير مضمون النتائج، إذ نبّه «مراقب الدولة» في إسرائيل، الأحد، إلى أن الجيش الإسرائيلي «غير مستعدّ لوجستياً» لمواصلة الاعتقالات التي بدأت في وقت سابق من العام الجاري في الضفة، لافتاً إلى أن «جنود الاحتياط الذين يخدمون في مركز «ياكير» العسكري في وسط الضفة، يفتقرون إلى المعدّات الأساسية»، وأن «المجنّدين

> تَصدّر المقاومون في نابلس، خلال الساعات الماضية، المشهد في الضفة

الذين يتلقّون تدريبات في مركز التدريب في لواء كفير يعانون من ظروف معيشية سيّئة». وانطلاقاً من ذلك، هدّد رئيس «مجلس يشع» الاستيطاني، في اجتماع مع وزير الحرب بيني غانتس، بإطلاق يد المستوطنين، قائلاً: «إذا لم يكن الجيش الإسرائيلي على الأرض، ولم تطلق الحكومة يد الجيش، فسنكون نحن هناك لحماية السكّان العبري، وبَلغت المختصّ بالشأن العبري، عصمت منصور، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «التصعيد الإسرائيلي ذو وجهَين: أوّلهما يقوده المستوطنون سواءً على الأرض بارتكاب المزيد من الجرائم والاعتداءات أو من خلال الضغط على الجيش أو المؤسّسة الأمنية لاتّخاذ المزيد من الإجراءات الأمنية؛ وثانيهما تصعيد رسمي عسكري من خلال الاقتحامات والاعتقالات وعمليات القتل والسماح باقتحام الأقصى وانتهاك المقدسات ونشر الحواجز، وهذه سياسة تدْفع الأوضاع إلى مزيد من الانفجار». ويرى منصور أن «الأوضاع الأمنية الحالية ستستمرّ، بل وستزداد سخونة في الفترة المقبلة، بالنظر إلى أن اقتراب الانتخابات الإسرائيلية واهتمام القادة السياسيين بالإبقاء على حظوظهم في الفوز، يمنعانهم من اتّخاذ أيّ خطوة لتهدئة الأمور، حتى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، يائير لابيد، تجنّب الردّ على اتّصال الرئيس محمود عباس الذي سعى إلى ذلك قبل أيام». ويَعتبر أن «عدم قيام الاحتلال بأيّ خطوة لتهدئة الأمور، وانصياعه للمستوطنين واستفزازاتهم ودعواتهم إلى التصعيد، يُعدّ عملياً وضْفة للانفجار، وهذا أمر وارد»، مُذكّراً بأن «المستوطنين عاشوا سابقاً في الانتفاضة الثانية فقدان الأمان على شوارع الضفة، لكنهم يعتقدون أنه إذا رفعوا من وتيرة التصعيد فقد يحصلوا على الأمان، لكن هذا الأمر يرتدّ عليهم بشكل عكسي، حيث كلّ ممارساتهم تُحرّك الرغبة في التصدّي والمقاومة». ويُشير إلى أن «أكبر الهواجس التي تُواجه المؤسّسة الأمنية، هو امتداد ظاهرة المقاومة والخلايا المسلّحة، وأن تفقد السلطة سيطرتها على مناطق أوسع في الضفة، وهذا سوف يستنزف الإسرائيليين ويدفعهم إلى مواجهة مباشرة وواسعة، بما يعيد الأمور إلى ما كانت عليه في بداية الانتفاضة الثانية».

> تَصدّر المقاومون في نابلس، خلال الساعات الماضية، المشهد في الضفة

سوريا

تركيا تعيد فتْح «الحنَفية» نحو هيكلة جديدة لـ«الائتلاف»؟

علاء حلبي

أثار التوقّف المؤقّت للتمويل التركي لـ«الائتلاف السوري» المعارض خلال الشهرَين الماضيَين، عاصفة من التساؤلات في أروقة التشكيلات المعارضة، وخصوصاً أنه جاء بالتزامن مع حملة سياسية وإعلامية نظّمتها الولايات المتحدة لإعادة تسويق «الائتلاف» على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. كما أنه أتى في ظلّ محاولات تَوغُّل أميركي في الشمال السوري عبر البوّابة الاقتصادية، عن طريق إرسال مستثمرين إلى مناطق سيطرة «الحكومة» التابعة لـ«الائتلاف» لبحْث الفرص الاستثمارية، وسبل الاستفادة من استثناءات العقوبات الأميركية (قيصر). أيضاً، تزامَن هذا الإجراء وسعْي أنقرة إلى فتْح الأبواب المغلَقة مع دمشق بدفْع روسي، بحثاً عن سبل للتخلّص من عبء اللاجئين السوريين، وإبعاد «خطر الأكراد» عن الحدود التركية، ولا سيما في ظلّ اقتراب الانتخابات الرئاسية التركية. واستدعت كلّ تلك السياقات مخاوف متجدّدة من تخلّي تركيا عن المعارضة السورية أو التضحية بها، مثلما ضحّت بجماعات «الإخوان المسلمين» المصرية في أوقات سابقة، وخصوصاً وسط الضغوط الكبيرة التي مورست على الفصائل لقمع احتجاجات كانت قد عمّت مناطق نفوذ أنقرة في الشمال السوري، على خلفيّة إعلان الأخيرة نيّتها تطبيع العلاقات مع دمشق.

في هذا الإطار، تكشف مصادر سورية معارضة، في حديث إلى «الأخبار»، أن تركيا أعادت جزءاً من تمويلها لـ«الائتلاف»، بعد انتهاء لقاءات وفد المعارضة مع عدد من مسؤولي الولايات المتحدة، التي كانت قد أعدّت جدولاً مسبقاً لنشاطات الأوّل في نيويورك، بينها اجتماع غير مسبوق ضمّ أعضاءه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في مكتبه، حيث جرت مطالبة الأخير بإضفاء صفة «رسمية» على «الائتلاف» وهيئاته باعتباره ممثّلاً عن المعارضة السورية، وهو ما قوبل بإجابات واضحة من غوتيريش بتعذّر حدوثه. وتُبيّن المصادر أن المبالغ المعلَنة التي تَدفعها أنقرة لـ«الائتلاف»، والتي تبلغ شهرياً 250 ألف دولار أميركي، أُعيد صرْفها له بالفعل، فضلاً عن تكاليف السفر والإقامات السابقة لممثّليه، والتي كانت واشنطن قد تكفّلت بها خلال جولة الأخيرين في نيويورك، مشيرةً بذلك حفيظة أنقرة - التي كانت تسعى إلى الضغط على «الائتلاف» عبر «تخفيض الإنفاق عليه» -، ودافعةً إيّاها إلى إعادة صرف المرتّبات الشهرية لمنْع انزلاق المعارضة إلى المشروع الأميركي في سوريا.

وتُحاول واشنطن، منذ مدّة، إعادة تسويق مشروعها لتوحيد المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق من البوّابة الاقتصادية، عن طريق ربط معاقل «قسد» بمعاقل «الائتلاف». وتستهدف الولايات المتحدة، من خلال ذلك، تشكيل جسم معارض وازن يمكنها استثماره في المحافل الدولية لعرقلة «مسار أستانا» الذي ترعاه موسكو، بالتعاون مع أنقرة

> تحاول واشنطن إعادة تسويق مشروعها لتوحيد المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق

وطهران، والذي يمثّل في الوقت الحالي، بعد تجميد المسار الأممي (اللجنة الدستورية)، المسار الوحيد الفاعل في الملفّ السوري. واستنفرت هذه المساعي الأميركية، تركيا، التي سارعت إلى محاولة عرقلتها، عبْر تحريك جماعاتها لمنع انضواء الفصائل تحت لواء واحد، وضمان الإبقاء على الوضع الراهن. لكن الموجة الثانية من التدخّل الأميركي في المعارضة السورية بشقّها السياسي، تُنذر بأزمة داخلية في صفوف «الائتلاف»، في ظلّ ظهور أصوات تميل إلى الخروج عن سيطرة تركيا والانخراط في المشروع الأميركي، وهو ما قد يدفع أنقرة إلى إعادة هيكلة «الائتلاف» والهيئات المنبثقة عنه مرّة أخرى، وفق المصادر.

التوقّف المؤقّت في تمويل «الائتلاف» أثار مخاوف من تخلّي تركيا عن المعارضة (أ ف ب)

«فوضى على حافّة الهاوية»: إسرائيل حائرة في خياراتها

يحيى دبوق

يعاني الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس المحتلّتَين، متلازمة الإنكار، التي تدفعه إلى رفض الواقع كما هو، مع تجنُّب مواجهته في الوقت نفسه، ما يحمله بالتالي على محاولة معالجة تداعياته من

> في الوقت الضائع، تعمل إسرائيل على استهلاك جيشها واحتياطيّه في الضفة

دون النظر في أسبابه. يتجلّى ذلك في القفز على حقيقة كوْن الاحتلال المسبّب الرئيس للمقاومة، والسعي إلى قمع إرادة المقاومين الفلسطينيين، وهو ما من شأنه، على عكْس إرادة العدو، مضاعفة حافزيّة هؤلاء، وتلك هي المشكلة الرئيسة التي تُواجهها إسرائيل. ولعلّ العامل الذي يفاقم من هذه الحافزيّة، هو أن الاحتلال لا يكتفي بما استطاع الاستحصال عليه إلى الآن، بل يريد الاستحواذ على كلّ حقوق الفلسطينيين، أرضاً وحجراً وممتلكات، وصولاً إلى تهشيم هويّتهم الفلسطينية، في ما يمثّل استراتيجية إلغاء لا مناص من أن تدفع الفلسطينيين إلى المقاومة، مهما كانت الأثمان والتضحيات. واللافت في أفعال المقاومة الأخيرة، هو الطابع الفردي الذي يغلب عليها؛ والفردية دليل واضح على أن واقع الفلسطينيين في الضفة لم يَعُد قابلاً للاحتمال أو للاحتواء، وأن سياسة التجريف باتت تلامس وجود الفرد وهويّته، لا وجود الجماعة وهويّتها فقط.

إزاء ذلك، لا ترى إسرائيل في وجودها احتلالاً، بل وتُخادع نفسها بأنها تعمل على استرداد «حقوقها التاريخية» من الفلسطينيين - الذين هُم من سُلبوا حقوقهم فعلياً -، وهو ما لا يؤدّي إلّا إلى توليد مزيد من التعقيدات، والدفع نحو إبقاء الطرفَين في دائرة مفرغة، لا يبدو أن ثمّة مخرجاً منها إلّا نحْو معادلة صفرية عنوانها: إمّا إسرائيل، وإمّا الفلسطينيون. وإلى جانب إغراقه في معاندة الواقع، تأتي نظرة الإسرائيلي إلى ذاته، والمجبولة بالاستعلاء والفوقيّة، لتُضيف عنصر تعقيد جديداً ورئيساً إلى المشهد؛ إذ إن تشرُّب الإسرائيليين، منذ صغرهم، الإيمان بأنهم من صنْف «أسمى» من البشر، من شأنه أن يدفعهم إلى إنكار أيّ حق للآخرين، الأمر الذي يترجَم بقوّة ووضوح في الضفة، حيث نزْع الحقوق يتحوّل إلى استيلاء «قانوني وشرعي بحوز رضى الله وشريعته»، فيما «الأغيار» دون مستوى أن يكونوا ملّاك أرض وأصحاب حقوق. والتطرّق إلى المحدّثين الذكوزين ليس من باب «الترف الفكري»، بالنظر إلى أن هذَين يشكّلان جزءاً لا يتجزّأ من أسباب التصعيد الحالي في الأراضي المحتلّة، إنْ لم يكونا على رأس هذه الأسباب.

بالاستناد إلى ذلك، يمكن ملاحظة الآتي في المشهد المستعر في الضفة:

أوّلاً: لا يزال الإنكار الإسرائيلي على حاله، حيث تعتقد دولة الاحتلال أن ممارساتها وسياساتها لا ربْط بينها وبين المقاومة، على رغم كون الأولى السبب الأساسي للتصعيد. وهكذا، تبْقى تل أبيب في الدوّامة عيْنها، والتي تتلخّص بالآتي: واقع «احتلالي» يتسبّب بعمليات مقاومة، تُقابله اعتداءات لا تفعل إلّا ترْخيم الدافعيّة إلى هذه العمليات، من دون وجود أيّ أفق للخروج.

ثانياً: تُعاند إسرائيل في تعاطيها مع هذا الواقع، وذلك عبر التمسّك باستراتيجية «الاقتصاد مقابل الهوية»، وهي استراتيجية جرى استهلاكها إلى حدّ كبير من دون طائل؛ إذ إن الثمن الذي يُراد للفلسطينيين أن يدفعوه، والمتمثّل في الهوية الفردية والجماعية، أعلى من أيّ عائد اقتصادي محتمَل.

ثالثاً: يبقى الرهان على السلطة الفلسطينية قائماً، وإنْ تسبّبت إسرائيل نفْسها بإضعاف أجهزة السلطة، إلى الحدّ الذي جرى فيه التعامل مع الأخيرة بلغة الاستعباد: أي استدرار فوائد كاملة منها، من دون أيّ مقابل؛ وهو ما يمثّل، في جزء منه، ترجمة طبيعية لعقيدة الإسرائيليين، ونظرتهم الدونيّة إلى الآخرين.

رابعاً: في الوقت الضائع، تعمل إسرائيل على استهلاك جيشها واحتياطيّه في الضفة، عبر تشديد الخناق على الفلسطينيين بهدف منْعهم من تنفيذ مزيد من العمليات، أو الانخراط في مواجهات إضافية، الأمر الذي من شأنه تأجيل النتيجة لا إلغاؤها. وفي ظلّ هذه المراوحة، تعلو المطالبات باجتياح كامل لمدن الضفة وبلدانها ومخيّماتها، أو في حدّ أدنى مدن شمالها حيث «بؤَر المقاومة»، إلّا أن سيناريوات كهذه ستدْفع الاحتلال أثماناً بشرية، وهو ما يمنعه إلى الآن من المصادقة على خيارات عسكرية شاملة. والأكيد أنه لا يمكن فصْل ذلك عن المزايدات المحتدمة عشيّة انتخابات «الكنيست»؛ إذ إن مَن في الحُكم يتربّث في قراره بخصوص الضفة كي لا يستتبع تداعيات تُخسره الانتخابات، فيما مَن في المعارضة يزايد ويطالب بعمليات واسعة، إن قُدّر له أن يفوز في الانتخابات، سيتردّد بدوره كثيراً في الإقدام عليها.

بالنتيجة، وبحسب تقديرات المراكز البحثية في تل أبيب، فإن «الضفة الغربية تحترق، والمزيد من الشباب الفلسطيني يلتحق بالمقاومة المسلّحة ضدّ إسرائيل، وهؤلاء يرفضون حكومة السلطة الفلسطينية وزعيمها». أمّا الردّ العملي الإسرائيلي على ذلك، والمتمثّل في عملية عسكرية من مِثل «كاسر الأمواج»، فمن شأنه أن يزيد الدافعيّة نحو «موجات إرهاب» إضافية، فيما أجهزة السلطة غير قادرة (وبالكاد تريد) نزْع فتيل الوضع المضطرب. وبالنتيجة، «الفوضى على حافّة الهاوية»، واليوم الذي يلي (رئيس السلطة محمود) عباس» بات هنا بالفعل.

الفردية في العمليات دليل واضح على أن واقع الضفة لم يَعُد قابلاً للاحتمال أو للاحتواء (أ ف ب)

تقرير

صنعاء لا تتنازل لواشنطن: الرواتب كاملةً... وإلّا

بعدما دأبت، طيلة ستّ سنوات منذ نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن، على التفرّج على معاناة موظّفي الدولة في اليمن، من دون أن تُحرّك ساكناً، بل ومع تزكية للاستمرار في استخدام هذه الورقة في وجه «أنصار الله»، تحوّلت الولايات المتحدة، فجأة، إلى حاملةٍ لواء صرف الرواتب المستحقّة لهؤلاء الموظفين. في ما لا يمكن إرجاعه، شأنه شأن بقيّة محدّدات الموقف الأميركي المتحوّل في الملفّ اليمني، إلا إلى الظروف الدولية المتغيرة. والتي تفرض على واشنطن إحناء رأسها للعاصفة، من دون أن تُفارق، هي وحلفاؤها، إلى الآن، محاولاتهم التحايل على التفاهمات المطلوبة. وإذْ تُدرك صنعاء حراجة الموقف الأميركي، فهي تريد استثماره إلى أبعد الحدود في تحصيل المطالب المتّصلة برفع الحصار، وعلى رأسها دفع المعاشات الذي رفعت «أنصار الله» سقفها بخصوصه، بعدما لمست مسعًى لتلغيم الاتفاق بهذا الشأن. وهو ما أدى بالنتيجة إلى فشل مفاوضات تمديد الهدنة. فشلٌ سرعان ما استدعى وساطات انخرطت فيها جهات مختلفة، بما فيها عُمان وقطر، من أجل إنقاذ الموقف، ومنْع انهيار هدنة تبدو الأطراف المعنيّة ذات مصلحة كبيرة في تحقّقها، وعلى رأسها واشنطن والرياض وأبو ظبي، وحتى الدوحة

لقمان عبد الله

باتت بند دفع الرواتب لأزمة ثابتة في كلّ البيانات الأميركية (أ ف ب)

على رغم إبداء التحالف السعودي - الإماراتي، ومن خلفه الولايات المتحدة، موافقتهما على تلبية مطالب قيادة صنعاء المتّصلة بالملفّ الإنساني، إلّا أنهما لم ينقطعا، حتى اللحظة الأخيرة، عن محاولة إفراغ الاتفاق من مضمونه، وحرْفه عن وُجهته الرئيسيّة، وإغراقه في التفاصيل، ما أنبأ بأنهما لا يزالان يَنظران إلى الهدنة بوصْفها فرصة للابتزاز والمقايضة. وعلى هذه الخلفية، رفضت «أنصار الله»، بوضوح، تمديد الهدنة لستّة أشهر إضافية، بفعْل العجز عن التوصّل إلى اتّفاق يضْمن صرف مرتّبات موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين من إيرادات النفط والغاز، إلى جانب رفع الحصار عن مطار صنعاء وميناء الحديدة، وتثبيت وقف إطلاق النار. المفارقة أن الولايات المتحدة، بعد ستّ سنوات من سكوتها عن قطْع الرواتب في المحافظات الشمالية، باتت تقرّ بمشروعيّة مطلب صرْف هذه المستحقّات، التي أضحت أشبه بلازمة ثابتة في كلّ البيانات الأميركية، وعلى رأسها تصريحات وزارة الخارجية، والمبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، والتي تتمسّك بـ«الفوائد الملموسة» للهدنة، وتُشدّد على ضرورة المضيّ بها قُدُماً وتوسيعها.

في هذا الإطار، أعرب السفير الأميركي لدى اليمن، ستيفن فاجن، أواخر الأسبوع الماضي، عن «قلقه» من عدم إحراز تقدّم في مسار تمديد الهدنة في اليمن، ودعا الأطراف المختلفة إلى عدم تبديد التقدّم الذي أُحرز خلال الأشهر الستّة الماضية، و«إعطاء الأولوية للشعب اليمني». الجدير ذكره، هنا، أن فاجن نفسه هو مَن هدّد وفد صنعاء المُفاوض في الكويت عام 2016، بخيارات من شأنها تدمير العملة المحلّية وتهشيم الاقتصاد اليمني، في حال عدم التسليم بالشروط الأميركية لـ«السلام». على إثر ذلك التهديد بالفعل، عمد الرئيس السابق، عبد ربه منصور هادي، إلى نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن، مُوقفاً دفْع رواتب الموظفين في المحافظات الشمالية، ولتبْقى متوقّفة مذّاك. من هنا، تدرك «أنصار الله» أن التحوّل الحالي في الموقف الأميركي ليس ناجماً عن «صحْوة ضمير» متأخّرة، أو اهتمام مستجدّ بإجلال السلام في هذا البلد الذي ظلّ يعاني 8 سنوات من الحرب والحصار على مرّأى وأسْمع من العالم، بل هو، بالدرجة الأولى، إلى الواقعية السياسية التي تفرض على الولايات المتحدة ضمان انسيابية ضخّ النفط والغاز من اليمن ودول الخليج، في أعقاب أزمة الطاقة التي ولّدتها الحرب الروسية - الأوكرانية. وعلى هذه الخلفيّة، تبدي الولايات المتحدة اهتماماً بالغاً باستقرار منطقة الشرق الأوسط، حيث تشتدّ حاجتها إلى تفادي التهديد التي يشكّله اليمن للملاحة البحرية والمنشآت النفطية في المنطقة.

> التحوّل الحالي في الموقف الأميركي ليس ناجماً عن «صحْوة ضمير» متأخّرة

وإذ تُعرف صنعاء تمام المعرفة، هذه المصلحة الأميركية، فقد سعت، ولا تزال، إلى استغلالها إلى أبعد الحدود في فرْض المطالب اليمنية الإنسانية على طاولة التفاوض، وعلى رأسها صرف الرواتب، التي باتت عنواناً عاجلاً وملحّاً لدى «أنصار الله»، منذ بدأت تتكشّف المساعي من أجل إقرار تمديد ثالث للهدنة. وفي هذا الإطار، تصف مصادر مطّلعة على المفاوضات، تحدّثت إلى «الأخبار»، المبادرة التي قُدّمت بشأن دفع معاشات الموظّفين في جميع المحافظات اليمنية، بـ«الملغّمة والمفخّخة». وبحسب المعلومات، فإن المبادرة لم تتضمّن ما يؤكد استمرارية عملية الصرف خلال الهدنة وما بعدها، فيما تُعدّ المعاشات حقّاً مستداماً لا يمكن القبول بربطه باستمرار الصراع من عدمه. كذلك، جرى ربط إجراءات الدفْع بالحكومة الموالية لـ«التحالف»، وهو ما أثار حفيظة صنعاء التي طلبت أن تكون الأمم المتحدة هي المشرفة حصراً على آلية التنفيذ. أيضاً، ترفض حكومة الإنقاذ استبعاد شريحة واسعة من الموظفين، تشمل منتسبي ومتقاعدي وزارتَي الدفاع والداخلية، من لوائح المستفيدين. وتطالب بوضع آليات مضمونة لصرف المرتّبات من عائدات الثروات النفطية والغازية، وهو ما لم يجرِ التجاوب معه البتّة. يُضاف إلى ما تَقدّم أن قيادة صنعاء ترى أن العملة الوطنية التي طُبعت في عهد هادي إنّما هي «مزوّرة ومن دون قيمة»، وثمّة تشريعات قانونية أقرّها البرلمان الموالي للأولى تُحرّم التداول بها في المحافظات الشمالية. وتخشى «أنصار الله» من أن يؤدّي التداول بتلك العملات إلى انهيار الوضع الاقتصادي في مناطق سيطرتها، كما هو حاصل في المناطق الخاضعة لسيطرة «التحالف».

على أيّ حال، فقد أكسبت التجارب الغنية لمفاوضي صنعاء مع مندوبي «التحالف» ورُعاته الغربيين والقوى المحلّية الموالية له خبرة واسعة، وقدرة عالية على إبطال العروض التي يرونها «مخادعة»، كما يحصل حالياً، من وُجهة نظرهم. وفي هذا الإطار، تحدّث عضو وفد «أنصار الله»، عبد الملك العجري، عن «مراوغات ومغالطات» وسَمت أداء «دول العدوان خلال المفاوضات»، محمّلاً الأخيرة «مسؤولية الفشل»، باعتبارها هي «مَن يتحكّم ويعبث بثروات اليمن النفطية ويعرقل دفع المرتّبات، ويحتجز السفن وبقتادها إلى موانئه، ويغلق الأجواء اليمنية».

أمّا في جبهة الساحل الغربي، فتصاعدت المواجهات شمال غرب مدينة حيس بين مقاتلي «أنصار الله» وميليشيات جنوبية موالية للإمارات. ووفقاً لأكثر من مصدر، فقد امتدّت المعارك في هذه الجبهة الواقعة جنوب مدينة الحديدة إلى مناطق جديدة، أيضاً، تباذل أطراف الصراع القصف المدفعي في مناطق التماس في عدد من محاور تعز

تؤكد صنعاء استعدادها لأي سيناريو محتمل (أ ف ب)

عقب انتهاء الهدنة، قبل أن تتراجع وتيرة القتال أمس، في جميع تلك المحاور، فيما لم تُسجَّل، حتى مساء الاثنين، أيّ غارات جوّية.

سياسياً، تؤكّد مصادر مطّلعة في صنعاء، لـ«الأخبار»، أن المساعي الدولية والإقليمية لا تزال مستمرّة، لا لتمديد الهدنة فقط، بل لتوسيعها أيضاً. وتتوقّع المصادر تقديم مقترح أممي جديد معدّل بديل من المقترح السابق الذي استثنى مرتّبات الموظفين في القطاعَين العسكري والأمني وفق كشوفات عام 2014، من لائحة المستفيدين، وهو ما مثّل السبب الأبرز لفشل المفاوضات. ووفقاً لمعلومات «الأخبار»، فإن المقترح المنتظر، إنّما يمثّل جزءاً من عدّة مبادرات طُرحت خلال الفترة الأخيرة من عمر الهدنة، وأبرزها المبادرة الأممية، وما تلاها من تعديلات أميركية، لكنها لم تصل إلى مستوى اتّفاق لتمديد وقف إطلاق النار الذي انتهت صلاحيته في الثاني من تشرين الأول.

الهدنة لم تَمُت: مشروع بديل للتمديد

صنعاء - رشيد الحداد

> مع انقضاء مدّة الهدنة الإنسانية والعسكرية في اليمن، من دون نجاح المساعي الدولية والإقليمية لا تزال مستمرّة، لا لتمديد الهدنة فقط بل لتوسيعها أيضاً

أطرافها الداخليين والخارجيين في التوصّل إلى اتّفاق ثالث (بعد التمديدَين الأوّل والثاني) لتمديدها، تصاعدت المخاوف من عودة الحرارة إلى جبهات القتال، وخصوصاً أن بعضها شهد مناوشات واشتباكات محدودة في الساعات الأولى لما بعد انتهاء الهدنة، في ظلّ تأكيد صنعاء استعدادها لأيّ سيناريو محتمل. وعلى رغم ذلك، لم تتوقّف الوساطات والاتّصالات المكثّفة منذ مساء أمس الاثنين، في محاولة لإبرام تفاهم، تريده صنعاء هذه المرّة «واضحاً ومحدّداً»، ولا يستثني أحداً من مستحقّي الرواتب، وهو الملفّ الذي أعاق، حتى يوم أمس، أيّ تقدّم في المحافظات الشمالية، بانت تقرّ بمشروعيّة مطلب صرْف هذه المستحقّات، التي أضحت أشبه بلازمة ثابتة في كلّ البيانات الأميركية، وعلى رأسها تصريحات وزارة الخارجية، والمبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، والتي تتمسّك بـ«الفوائد الملموسة» للهدنة، وتُشدّد على ضرورة المضيّ بها قُدُماً وتوسيعها.

في هذا الإطار، أعرب السفير الأميركي لدى اليمن، ستيفن فاجن، أواخر الأسبوع الماضي، عن «قلقه» من عدم إحراز تقدّم في مسار تمديد الهدنة في اليمن، ودعا الأطراف المختلفة إلى عدم تبديد التقدّم الذي أُحرز خلال الأشهر الستّة الماضية، و«إعطاء الأولوية للشعب اليمني». الجدير ذكره، هنا، أن فاجن نفسه هو مَن هدّد وفد صنعاء المُفاوض في الكويت عام 2016، بخيارات من شأنها تدمير العملة المحلّية وتهشيم الاقتصاد اليمني، في حال عدم التسليم بالشروط الأميركية لـ«السلام». على إثر ذلك التهديد بالفعل، عمد الرئيس السابق، عبد ربه منصور هادي، إلى نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن، مُوقفاً دفْع رواتب الموظفين في المحافظات الشمالية، ولتبْقى متوقّفة مذّاك. من هنا، تدرك «أنصار الله» أن التحوّل الحالي في الموقف الأميركي ليس ناجماً عن «صحْوة ضمير» متأخّرة، أو اهتمام مستجدّ بإجلال السلام في هذا البلد الذي ظلّ يعاني 8 سنوات من الحرب والحصار على مرّأى وأسْمع من العالم، بل هو، بالدرجة الأولى، إلى الواقعية السياسية التي تفرض على الولايات المتحدة ضمان انسيابية ضخّ النفط والغاز من اليمن ودول الخليج، في أعقاب أزمة الطاقة التي ولّدتها الحرب الروسية - الأوكرانية. وعلى هذه الخلفيّة، تبدي الولايات المتحدة اهتماماً بالغاً باستقرار منطقة الشرق الأوسط، حيث تشتدّ حاجتها إلى تفادي التهديد التي يشكّله اليمن للملاحة البحرية والمنشآت النفطية في المنطقة.

وإذ تُعرف صنعاء، تمام المعرفة، هذه المصلحة الأميركية، فقد سعت، ولا تزال، إلى استغلالها إلى أبعد الحدود في فرْض المطالب اليمنية الإنسانية على طاولة التفاوض، وعلى رأسها صرف الرواتب، التي باتت عنواناً عاجلاً وملحّاً لدى «أنصار الله»، منذ بدأت تتكشّف المساعي من أجل إقرار تمديد ثالث للهدنة. وفي هذا الإطار، تصف مصادر مطّلعة على المفاوضات، تحدّثت إلى «الأخبار»، المبادرة التي قُدّمت بشأن دفع معاشات الموظّفين في جميع المحافظات اليمنية، بـ«الملغّمة والمفخّخة». وبحسب المعلومات، فإن المبادرة لم تتضمّن ما يؤكد استمرارية عملية الصرف خلال الهدنة وما بعدها، فيما تُعدّ المعاشات حقّاً مستداماً لا يمكن القبول بربطه باستمرار الصراع من عدمه. كذلك، جرى ربط إجراءات الدفْع بالحكومة الموالية لـ«التحالف»، وهو ما أثار حفيظة صنعاء التي طلبت أن تكون الأمم المتحدة هي المشرفة حصراً على آلية التنفيذ. أيضاً، ترفض حكومة الإنقاذ استبعاد شريحة واسعة من الموظفين، تشمل منتسبي ومتقاعدي وزارتَي الدفاع والداخلية، من لوائح المستفيدين. وتطالب بوضع آليات مضمونة لصرف المرتّبات من عائدات الثروات النفطية والغازية، وهو ما لم يجرِ التجاوب معه البتّة. يُضاف إلى ما تَقدّم أن قيادة صنعاء ترى أن العملة الوطنية التي طُبعت في عهد هادي إنّما هي «مزوّرة ومن دون قيمة»، وثمّة تشريعات قانونية أقرّها البرلمان الموالي للأولى تُحرّم التداول بها في المحافظات الشمالية. وتخشى «أنصار الله» من أن يؤدّي التداول بتلك العملات إلى انهيار الوضع الاقتصادي في مناطق سيطرتها، كما هو حاصل في المناطق الخاضعة لسيطرة «التحالف».

على أيّ حال، فقد أكسبت التجارب الغنية لمفاوضي صنعاء مع مندوبي «التحالف» ورُعاته الغربيين والقوى المحلّية الموالية له خبرة واسعة، وقدرة عالية على إبطال العروض التي يرونها «مخادعة»، كما يحصل حالياً، من وُجهة نظرهم. وفي هذا الإطار، تحدّث عضو وفد «أنصار الله»، عبد الملك العجري، عن «مراوغات ومغالطات» وسَمت أداء «دول العدوان خلال المفاوضات»، محمّلاً الأخيرة «مسؤولية الفشل»، باعتبارها هي «مَن يتحكّم ويعبث بثروات اليمن النفطية ويعرقل دفع المرتّبات، ويحتجز السفن وبقتادها إلى موانئه، ويغلق الأجواء اليمنية».

تقرير

الاتفاق مع «النقد الدولي» على تعثّره

تعطّش مصري إلى الدولار

في ظلّ استمرار تعثُّر الاتفاق بين القاهرة و«صندوق النقد الدولي»، تُواصل الحكومة المصرية مساعيها لإيجاد روافد من العُملة الصعبة، التي تشتدّ حاجتها إليها خصوصاً لتصريف البضائع المستوردة. والمكدّسة في موانئها منذ عدّة أشهر. وفي هذا السياق، تحثّ الحكومة خُطاها على طريق طرْح المزيد من مشاريع الشراكة بين القطاعَين العام والخاص. وخاصة الخليجي منها، فيما تُتابع مساعيها لمضاعفة كمّيات الغاز المصدّرة إلى أوروبا، فضلاً عن استمرار تشتيتها بالمشاريع التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي قبل سنوات. وثبتت ضآلة جدواها في إمداد خزانة الدولة بالدولار

القاهرة - الأخبار

لا يزال الاتفاق بين مصر و«صندوق النقد الدولي» على قرض جديد متعثّراً، في ظلّ رغبة الأولى في الحصول على 6 مليارات دولار على أقلّ تقدير، ومُطالَبة الثاني بتخفيض الرقم إلى النصف، توازياً مع اتّخاذ مزيد من الإجراءات الاقتصادية الصعبة. وإذْ تُواصل الحكومة المصرية، في هذا الوقت، العمل على محاولة تخفيف حدّة الأزمة، وتخفيض فاتورة الاستيراد الشهرية، فإن هذه التداعيات بدأت تصل إلى صغار التجّار، نتيجة نقص المنتَجات وغياب تلك البديلة، إضافة إلى توقّف عدد من الصناعات والأعمال التجارية بشكل شبه كامل، وفي مقدّمها السيارات وقطاع الغيار. وبينما لا يُتوقّع إيجاد حلّ للأزمة الآخذة في التفاقم قبل نهاية العام الجاري على الأقلّ، يلتزم البنك المركزي بسعر صرف غير حقيقي للجنيه مقابل الدولار، مُواصِلاً تخفيض قيمة العملة المحلّية بشكل أسبوعي، إنّما من دون توفير العملة الصعبة، الأمر الذي أعاد نشاط السوق الموازية بنسبة زيادة تتجاوز 25%، خاصة مع بعض التسهيلات التي تمّ استحداثها في عمليات الاستيراد.

وعلى رغم أن الحكومة لا تملك، إلى الآن، رؤية معلَنة وواضحة للتعامل مع الأزمة، إلّا أن مسارات متوازية يجري العمل عليها من أجل بلورة هذه الرؤية. وعلى رأس تلك المسارات، يأتي المؤتمر الاقتصادي المقرَّر عقده الشهر المقبل على مدار 3 أيام من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، والذي سيُعرض فيه الجانب الحكومي «وثيقة ملكية الدولة» التي تحدّد شكل الشراكة مع القطاع الخاص الأجنبي. وتخطّط الحكومة للدخول في شراكات مع ذلك القطاع بما يناهز 10 مليارات دولار سنوياً، من أجل رفْد خزانة الدولة بالعملة الصعبة، لكن المشكلة الرئيسة التي تُواجهها هي اشتداد الأزمة المالية العالمية، وارتفاع مستوى الفائدة، ما يَقصر الاستثمارات على صناديق الاستثمار الخليجية التي لا ترغب سوى في تنفيذ «استحواذات» على مشاريع ناجحة وتدرّ عائدات بالفعل. وفي هذا الإطار، لا يزال التفاوض جارياً لإقامة مؤتمر بجمع رجال الأعمال القطريين، توازياً مع إعادة تكثيف نشاط «مجلس الأعمال المصري - القطري» بهدف ضمان ضخّ المليارات القطرية بشكل مباشر، بعدما تراجعت الدوحة عن الدخول في مشاريع عدّة كان

> الحكومة لا تملك، إلى الآن، رؤية معلنة وواضحة للتعامل مع الأزمة

على رفع تعهّدات السيسي. ألّا ان البنك المركزي لا يزال حائرا في ما يمكن ان يقوم به (أ ف ب)

الرئيس عبد الفتاح السيسي قد وُعد بها خلال زيارته لقطر الشهر الماضي. ووعد السيسي، قبل أيام، خلال حديثه عن الوضع الاقتصادي وبجواره محافظ البنك المركزي، بأن جميع معوّقات توفير الدولار ستنتهي خلال شهرَين كحدّ أقصى، في ما من شأنه المساهمة في تصريف البضائع المستوردة، والتي باتت تتكدّس في الموانئ منذ عدّة أشهر، ولا تتوافر اعتمادات بالدولار لإخراجها منها، إلى درجة أن قراراً استثنائياً صدر من أجل عدم تطبيق الإجراءات الخاصة بإعدام السلع، عقب مرور الفترة المحدّدة قانوناً لبقائها. وعلى رغم تعهّدات السيسي، إلّا أن البنك المركزي لا يزال حائراً في ما يمكن أن يقوم به، وذلك بسبب نقص مدخوله من العملة الصعبة، في مقابل ما يتوجّب عليه سداده خلال الفترة المقبلة، وهو ما ينبئ بزيادة إضافية في الأسعار.

ويرى مصدر مصرفي تحدّث إلى «الأخبار»، أن جزءاً من الأزمة «مرتبط بسياسات خاطئة جرى تطبيقها سابقاً من قِبَل البنك، أبرزها شراء احتياطي نقدي من الذهب، في وقت كان يُتوقّع فيه تنامُص سعر الذهب عالمياً وفق مؤشّرات عديدة». ويَلفت المصدر إلى أن «هناك مشكلة في جزء من تحويلات المصريين في الخارج، والتي شهدت أخيراً تراجعاً لافتاً نتيجة عوامل اقتصادية عدّة يعانيها المغتربون، الأمر الذي أدّى بدوره إلى نقص في النقد الوارد، في ظلّ عدم يقين بخصوص حجم عائدات السياحة في المرحلة القادمة». ويتحدّث المصدر عن «سيناريوات عديدة جهّزها محافظ البنك المركزي للعرْض على رئيس الجمهورية لحسم الأمر بقرار رئاسي في الأيام المقبلة»، مضيفاً أنه «يجري إعداد هذه السيناريوات بالشراكة مع وزارة المالية لتحديد الاحتياجات، وما يمكن الاستغناء عنه في أقرب وقت أو حتى إرجاؤه حتى إشعار آخر، مع عدم المساس بأيّ مخصّصات موجّهة لعمليات الإنشاء الخاصة بالمشاريع القومية التي أطلقها السيسي».

البرلمان يعاود انعقاده: ثرثرة في المسموح

القاهرة - الأخبار

مع انطلاق دور الانعقاد الثالث لمجلسَي النواب والشيوخ المصريَين، الأسبوع الجاري، عادت الثرثرة البرلمانية لتملأ الأجواء، من دون أن تتجاوز حدود ذلك. إذ يُواصل النواب حضور الجلسات واللجان مقابل الحصول على بدلات مالية، في وقت لا ينتظر تأثير فعلي لاجتماعاتهم على أرض الواقع، في ظلّ تَحوُّل دفّة القرارات على المستوى السياسي إلى «لجنة الحوار الوطني» والتي تضمّ أعضاء من لجان المؤسّسة التشريعية نفسها.

وأفتُتحت الدورة الحالية للبرلمان بانتخابات لرؤساء اللجان، جرت بالتزكية في غالبيتها، في ما جلّى الدور الذي تريده الأجهزة الأمنية من هذه المؤسسة في الفترة المقبلة، عبر تمرير القرارات من دون مناقشات أو حتى عرض، بل إن أياً من نواب المعارضة لم يبادر إلى طرح الوضع الاقتصادي الخانق والأزمات المطْردة أمام زملائه. وحتى الآن، ليست للبرلمان، في فصله التشريعي الثاني، أجندة واضحة، في وقت تَسرّبت أحاديث عن إمكانية مناقشة مسائل متّصلة بمشكلات المواطنين، كتعديل قوانين الإيجار القديمة، الأمر الذي لا يُتوقّع أن يُحدث البتّة بسبب التداعيات الاجتماعية المتوقّعة لقرارات كهذه. ومن بين القوانين التي لن يناقشها البرلمان أيضاً على رغم الحاجة إليها دستورياً، قانون المحلّيات الذي يُفترض أن يؤدي إلى إجراء انتخابات المجالس المحلّية، وهو ما يتجنّبه النظام حتى الآن، في انتظار الانتهاء من اختيار وتأهيل الآلاف ممن سيَقومون بشغْل عضوية هذه المجالس، والتي سيُعاد تقليص الصلاحيات الواسعة التي مُنحت إيّاها، وذلك في أول تعديل دستوري.

أما الخطة الاقتصادية التي اعتمدها البرلمان في نهاية دور الانعقاد الماضي، فهي لم تَعُد ذات صلة، في ظلّ الكثير من التغييرات التي طرأت، ليس بسبب اضطراب سعر الصرف وعجز الموازنة فقط، ولكن أيضاً نتيجة تغيّر أوجه الإنفاق والأولويات، وهو ما لم يناقشه المجلس أو حتى يطلب من الحكومة تقريراً عنه أو عن طريقة التعامل مع الوضع الاقتصادي المستجدّ. وهكذا، يكون البرلمان، الذي لديه قانوناً سلطة عزل الرئيس، قد جمّد كامل صلاحياته المنصوص عليها في الدستور والقانون، بل إن النواب المنتخَبين باتوا ممنوعين حتى من الظهور التلفزيوني للحديث عن مشكلات المواطنين، في وقت تتمّ الاستعانة بهم للحديث عن «الإنجازات» وممّا يعزّز احتمال العودة إلى التفاهم، بحسب مراقبين، أن بيان المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، والذي أعلن الإخفاق في الاتفاق على التمديد، لم يتحدّث في الوقت نفسه عن انهيار الهدنة أو انتهاء محاولاته لإنجازها، بل وعد بالاستمرار في العمل على إيجاد الحلول، وطلب من أطراف الصراع الحفاظ على الهدوء والامتناع عن الأعمال التي قد تؤدي إلى التصعيد، وهو ما يؤشّر إلى أن باب التوافق لم يغلَق بعد. وفيما عُلم أن مقترحات عدّة لإنقاذ الموقف توالت تباعاً منذ ما بعد السادسة منذ مساء أوّل من أمس، تحدّث وزير الخارجية اليمنية الأسبق، أبو بكر القربي، عن مبادرة جديدة تتضمّن صرْف المرتّبات خلال شهر، ومعالجة مصادر الإيرادات، وتوسيع نطاق الصرف ليشمل المتقاعدين، إلى جانب تشغيل محطّة مأرب وتسهيل حركة انتقال المواطنين.

العالم

قضية

يُرجّح لجوء تراوري الى روسيا في ظلّ الدعم الشعبي الذي يلقاه هذا الخيار (أ ف ب)

بوركينا فاسو تلفظ فرنسا: روسيا حاضرة لملء الشغور

محمد عبد الكريم احمد

عانت بوركينا فاسو اضطراباً سياسياً مزمناً، منذ إجهاض مشروع الرئيس الشاب الأسبق، توماس سنكارا، لإعادة بناء الدولة الوطنية المستقلّة، باغتياله الذي استهدف إنهاء تجربة «ثورية» وجيزة (1983-1987)، كانت الأكثر واقعية وتفهُّماً لحاجات هذه الدولة، من «المنظور الماركسي»؛ إذ شملت تطبيق برامج لخفض وفيات الأطفال، ورفع معدّلات التعليم ونسبة الالتحاق بالمدارس وتمكين المرأة، ومكافحة التصحّر عبر زراعة 10 ملايين شجرة في عام واحد. واغتال سنكارا، الرئيس البوركيني لاحقاً (1987 - 2014)، بليز كومباوري (الذي أُدين في نيسان من العام الجاري بقتل سنكارا، وحُكم عليه غيابياً بالسجن مدى الحياة)، وسط تغيّرات سياسية متلاحقة، ظلّت تشهدها البلاد حتى وصول الرئيس الأسبق، روش كريستيان كابوري، إلى الحُكم (2015)، ثمّ انقلاب الرئيس المخلوع، بول هنري داميبا، عليه، وبدئه مطلع آذار الفائت فترة كان مقرّراً أن تستمرّ لثلاثة أعوام، إلّا أنها انتهت عملياً بتحرّك إبراهيم تراوري (34 عاماً) لإسقاط داميبا الذي رحل بالفعل مساء الأحد إلى توجو.

ملفات تراوري

أثّرت التغيّرات العالمية الأخيرة على النموّ الاقتصادي في بوركينا فاسو، حيث قادت جائحة «كوفيد - 19» إلى تباطؤ نموّ الناتج المحلّي الإجمالي، وتوقّفه عند نسبة 1,9% في عام 2020، قبل أن يعاود الارتفاع بفضل مستويات عالية من إنتاج الذهب وارتفاع أسعاره العالمية ليصل إلى 6,7% في عام 2021، فيما يُتوقع أن يظلّ عند 5,6% في عام 2022، ويستقرّ عند 5,3% في عام 2023. لكنّ المؤشّرات الأخرى لم تكن تسلك في الاتّجاه نفسه؛ إذ تعاظمت النفقات الحكومية لمواجهة تداعيات الجائحة، وارتفع العجز العام إلى 5,7% في عام 2020، ثمّ 5,6% في العام التالي، في ظلّ عدم ضبط أولويات الموازنة العامة وغياب عدالة التوزيع (تفيد تقارير بأن أكثر من 40% من مساحة البلاد لا تخضع بالفعل للإدارة الحكومية). كذلك، صُنّف أكثر من 40% من سكّان البلاد تحت خطّ الفقر (يعمل أكثر من 90% من السكّان في قطاع الزراعة والخدمات المتعلّقة به)، فيما توقّع البنك الدولي تفاقُم مشكلة التضخّم في العام الجاري مقارنة بالعام الماضي، وتراجُع الأداء الاقتصادي بشكل عام في ظلّ عقوبات «الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا» (إيكواس)، وتعليق عضوية واجادوجو في عملية صُنع القرار داخلها، ووصول العجز المالي في الناتج المحلّي الإجمالي في عام 2022 إلى 6,6% بسبب التحدّيات الأمنية والإنسانية والاجتماعية والغذائية، خصوصاً لناحية ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة 14,7%، وتسبّبها بتعمُّق أزمة الأمن الغذائي.

وعلى رغم قتامة المشهد الاقتصادي، والذي يظلّ إيجابياً نسبياً قياساً إلى بقيّة دول الإقليم (بما فيها تشاد البترولية التي تعاني تشوّهاً حاداً في موازنتها)، يظلّ ملفّ الإرهاب هو الأخطر - مرحلياً على الأقلّ - أمام إدارة إبراهيم تراوري وقادة الانقلاب الأخير، في ضوء عدّة اعتبارات أبرزها أن قدرة الرجل على مواجهة الأنشطة الإرهابية التي تغوّلت داخل البلاد، ستكون المعيار الأوّل لتقييم أدائه ومصداقية خطواته، كما أن استمرار استنزاف دخْل الدولة في جهود مواجهة الإرهاب من دون تحقيق الاستقرار المتوقّع، سيمثّل تهديداً حقيقياً لمشروعيّة نظام تراوري، الذي يُرجَّح أن يبدأ على الفور خطوات عملية في هذا المسار، من مثل

> تشير التطوّرات في إقليم الساحل إلى اضطراب نُيوي في ما أرسته فرنسا من تقاليد سياسية

توقيع اتّفاق للتعاون مع موسكو، قد يشمل ضمنياً استقدام قوّات من مجموعة «فاغنر» المعروفة بخبراتها الميدانية في الإقليم أخيراً. وفي تكرار لسيناريوات مشابهة شهدتها مالي وعدّة دول أخرى، من المقرّر أن يدعو المجلس العسكري بقيادة تراوري، المعيّنين بشؤون البلاد، قريباً (بحسب بيان متلفز)، إلى تبنّي ميثاق لمرحلة انتقالية جديدة وتعيين رئيس مدني أو عسكري.

«إيكواس» وتفادي تمدُّد الانقلابات

بادرت «إيكواس»، بعد تأكيد الانقلاب بساعات، ومغادرة القائد العسكري السابق، هنري داميبا، البلاد إلى توجو، بنتيجة مفاوضات وجيزة أجراها عدد من رجال الدين، إلى إرسال وسطاء إقليميين إلى واجادوجو، وسط مخاوف من أن يقود الانقلاب إلى تأجيل إضافي للانتخابات، وتصاعُد نشاط الجماعات الإرهابية، ولا سيما مع إعلان الرئيس الجديد، إبراهيم تراوري، تأجيل الانتخابات بالفعل (بعدما كانت الجماعة قد توصّلت إلى اتّفاق سابق بصددها مع داميبا، لإجرائها بحلول تموز 2024). وكانت «إيكواس» قد علّقت، في إجراء بات روتينياً ولا يؤتي تأثيراً يُذكر لدى دول الجماعة، عضوية بوركينا فاسو في كانون الثاني 2022 عقب انقلاب داميبا، على رغم اتّفاقها مع الأخير على ترتيب مرحلة انتقالية مدّتها عامان، تنتهي بإجراء الانتخابات. وإذ جدّدت «إيكواس»، بعد الانقلاب، معارضتها لأيّ شكل من أشكال الاستيلاء على السلطة بوسائل غير دستورية، فقد دان رئيس «مفوّضية الاتحاد الأفريقي»، موسى فقي (قبل لجوء داميبا إلى توجو)، اتّساقاً مع محدودية الاستجابة الإقليمية، «التغيير غير الدستوري للحُكم في بوركينا فاسو». ودعا فقي، الجيش، إلى الابتعاد فوراً وعلى نحو كامل عن أيّ أعمال عنف أو تهديدات للسكّان المدنيين والحقوق المدنية وحقوق الإنسان، مطالباً باستعادة النظام الدستوري.

السيناريو المالي

يبدو هذا السيناريو مرجّحاً للتكرار بشكل كبير، في ضوء ملاحظة قرارات «تراوري» الأوّلية بعد إعلانه رئيساً جديداً للمجلس العسكري الحاكم؛ إذ ألحق ذلك بفكّ الحدود البرّية والجوّية للبلاد، وتعليق الدستور، وحلّ الحكومة والمجلس التشريعي الانتقالي. والظاهر أن هذه القرارات لم تتمّ بالتشاور مع أيّ قوة تقليدية في الإقليم، ما يعني أن المجلس العسكري ينوي انتهاج «سياسات وطنية» بالأساس، ومواجهة أيّ ضغوط إقليمية ودولية مرتقبة، كما في تجربة مالي. وتخدم ذلك الخيار حقيقة كوْن بوركينا فاسو في وضع أفضل من دول أخرى من ناحية التركيب القطاعي فيها (يقوم الدخْل أساساً على الزراعة والذهب)، ما يفقد العقوبات الاقتصادية المحتملة عليها جزءاً كبيراً من فاعليتها، وهو ما لا يتوافر في الحالة المالية مثلاً. ويضاف إلى ذلك أن تجربة الرئيس الشاب الأسبق، توماس سنكارا، لا تزال حاضرة في وجدان الشعب البوركيني، وأن التقارب مع روسيا يحظى بالفعل بدعم شعبي، الأمر الذي سيسهّل الاستفادة منه في تعزيز «شرعية» المجلس العسكري، ودعم قدراته على مواجهة الإرهاب، وعلى المدى البعيد مدّ سيطرة الحكومة البوركينية على أرجاء البلاد كافّة، على النحو الذي تشهده مالي تدريجياً بفضْل الدعم الروسي، إلى جانب عوامل داخلية أخرى.

روسيا تتخطّى فرنسا

تشير التطوّرات في إقليم الساحل، بما فيها تلك الجارية في تشاد - قلعة فرنسا الحصينة في الإقليم منذ قرون ومقرّ قيادتها العسكرية الاستعمارية وما بعد الاستعمارية -، إلى اضطراب نُيوي في ما أرسته فرنسا من تقاليد سياسية هناك، استناداً إلى سياسة «ثنائية الشمال والجنوب». كما تُنبئ بأن ثمّة غليانا شعبيا حقيقيا مناهضا للسياسات الفرنسية وما يدور في فلكها من سياسات قادة الإقليم (مثلما اتّضح في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وحتى في تشاد نفسها راهناً)، ولا سيما أن هذه السياسات عمّقت استنزاف موارد البلاد، وعسكرت موازناتها (قدّرت المخصّصات المباشرة للجيش في بوركينا فاسو في عام 2020 بـ380 مليون دولار قياساً إلى ناتج محلّي يبلغ نحو 16,5 بليون دولار)، لصالح المخصصات الاقتصادية الفرنسية (المدعومة غربياً ومن بعض الدول الخليجية).

وفي مقابل هذا التراجع الفرنسي، ثمّة صعود روسي ملحوظ في دول الإقليم، تجسّد أخيراً في التظاهرات الحاشدة في بوركينا فاسو تأييداً لتحرّك تراوري، حيث برز رفْع الأعلام الروسية بكثافة لافتة، وترداد شعارات تُطالب موسكو بتقديم الدعم العسكري للبلاد (على غرار ما فعلته في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث نجح الدعم الروسي في تحجيم العمليات الإرهابية إلى أدنى مستوياتها منذ عشرة أعوام تقريباً). وفي ضوء التصعيد المحتمل في الأزمة الروسية - الأوكرانية، والعجز الإقليمي الواضح سواءً في مؤسّسات الاتحاد الأفريقي أو «إيكواس»، يُرجَّح في النهاية لجوء تراوري إلى روسيا في إطار تقارب بوركيني- روسي لا يُستبعد أن يكون قد انطلق قبل 2 تشرين الأوّل الجاري، في مقابل قطيعة مع فرنسا، التي هاجم المتظاهرون البوركينيون مبنى سفارتها، والعديد من المباني التابعة لحكومتها في البلاد.

وفيات

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد من الأسى زميلهم
المأسوف عليه
النائب السابق كميل زيادة
الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى
نهار الأحد الواقع فيه 2 تشرين
الأول 2022.

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي
إلى ربك راضية مرضية فادخلي
في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم
بالغ الحزن والأسى وبقلوب
مؤمنة بقضاء الله وقدره ننعى
إليكم فقيدنا الغالي المغفور له
بإذن الله تعالى
الكاتب والصحافي ذو الفقار علي قبيسي
زوجته: المرحومة رندة برهاني
ولده: الهادي
أشقاؤه: الدكتور حسين، عبد
الوهاب، كمال ورؤوف والمرحومون
الحاج جميل، الحاج محمد، الحاج
عبد الرحمن.
شقيقاته: فاطمة، والمرحومات
الحاجة ناديا، يسرا، الحاجة نجاة
وهدى.
أصهرته: إبراهيم قبيسي، المرحوم
شبيب خنافر، المرحوم د. صلاح
صفي الدين.
تُقبل التعازي يوم الخميس الواقع
فيه 6 تشرين الأول 2022 في
قاعة جمعية متخرجي الجامعة
الأميركية – Alumni AUB –
الوردية – الحمراء، وذلك من
الساعة الثالثة والنصف عصراً
لغاية السابعة مساءً.

سائلين المولى عزّ وجلّ أن يتغمده
بواسع رحمته ويُسكنه فسيح
جناته ويُلهم أهله وذويه الصبر
والسلوان.
آل قبيسي، وتميم، وبرهاني،
وخنافر، وصفي الدين، وعموم
أهالي زبدين الكرام
إنا لله وإنا إليه راجعون

إعلانات رسمية

إعلان عن ثلاث مزايدات علنية
دعوى أولى
تطرح بلدية بكاسين للضمان بالمزاد
العلني ثمار حرج الصنوبر العائد لها
لموسم 2022 – 2023 وذلك في اقسامه
الثلاث:
القسم الأول: الواقع بين طريق بكاسين
– جزين القديمة حتى ضهور بكاسين.
القسم الثاني: الواقع بين طريق بكاسين
– جزين القديمة وطريق بكاسين –
جديدة بكاسين.
القسم الثالث: الواقع بين طريق بكاسين
– جديدة بكاسين حتى برقداش.
على الراغبين بالضمان الحضور الى
مركز البلدية في أوقات الدوام الرسمي
للإطلاع على دفتر الشروط.
تجري المزايدة في مركز البلدية الساعة
الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الجمعة
الواقع في الثامن والعشرون من شهر
تشرين أول 2022.
على المشترك بالمزايدة أن يدفع فوراً
التأمين القانوني البالغ 10% من قيمة
الضمان نقداً فقط لا غير.
بكاسين في 2022/9/26
رئيس بلدية بكاسين
المقدم المتقاعد حبيب فارس
التكليف 479

إعلان
من أمانة السجل العقاري في زحلة
طلب حسين علي الساحلي سند تمليك
بدل ضائع بحصة موكلته عطيه احمد
علي احمد في العقار 1459 كفرزبد.
للمعترض المراجعة في مهلة 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان
أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلب محمد سيف الدين القادري سندي
تمليك بدل ضائع بحصتي موكليه
ربيع وحسام احمد برو في العقار 2126
الحمارة.
للمعترض المراجعة في مهلة 15 يوم
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب علي محمد صالح سند تمليك بدل
عن ضائع بالقسم 45 من العقار 1509
مزرعة.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15
يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في راشيا
طلب مصطفى علي البقاعي لنفسه
شهادتي قيد بدل عن ضائع بالعقارين
3206 و3578 البيره.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في راشيا
نور أبو سعد

مزايدة عامة
رقم 1359/م ع إ/م م/3
الساعة التاسعة من نهار الثلاثاء
الواقع في 2022/11/8 تجري وزارة
الدفاع الوطني – المديرية العامة للإدارة
– مصلحة العتاد في قاعة المناقصات
الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول
طريق الحدث مزايدة عامة: بيع خمس
طائرات نوع (Hawker Hunter) مع قطع
البدل العائدة لها.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم
14/م ع إ/م ع/1 تاريخ 2022/7/20.
يمكن لمن يرغب الإشتراك في المزايدة
العامة هذه الإطلاع على دفتر الشروط
الخاص في المديرية العامة للإدارة –
مصلحة العتاد في مبنى عفيف معيقل
خلال أوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون
المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني – المديرية العامة
للإدارة – مصلحة المالية – مكتب عقد
النفقات – البرزة.
يجب أن تصل عروض المتعهدين قبل
الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل
يسبق اليوم المحدد للمزايدة.
البرزة في 2022/9/27
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للإدارة
التكليف 483

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلب بشير الجاجية بوكالته عن
مصطفى محمد الصاج أحد ورثة
محمد علي الكلش وفطوم عرجا سند
بدل ضائع بالعقار 2107 المنية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلب فادي مصطفى قبيصاكي بوكالته
عن نجاة علي الخضر علي سند
بدل ضائع بالعقار 10/4274 زيتون
طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال

طلب محمد عدنان اسماعيل صالح
بوكالته عن عمر محمد عمر محمد
مرعي سند بدل ضائع بالعقار 3454
بساتين طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلب كمال وكنانة حلمي بسطامي
بالأصالة عن نفسهم وطلبت سلام
حلمي بسطامي بالأصالة عن نفسها
وبوكالتها عن أديب حلمي بسطامي
سند بدل ضائع بالعقار 3954 المقسم
20 بساتين طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الشمال
طلب كميل وليم شاهين بالأصالة عن
نفسه وبوكالته شهادة قيد بحصة
نوال بشارة منصور وأنطوان وليم
شاهين وشربل وليم شاهين في العقار
رقم 1299 من منطقة بينو العقارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكوره
طلب فؤاد اسطفان عبيد سند بدل
ضائع للعقار 3202 اهدن.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري
ندين الحصري

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب علي محمد حسن عبدالله وكيل
احمد محمد اديب رشيد لموكلته هدى
احمد رشيد شهادات قيد بدل ضائع
للعقارين 999 و1188 عرمتى.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

ملاحظة: 1 - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن دفع فاتورة هاتف شهر آب 2022 باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2022/10/17.
ب - يمكن للمشتركين الملغاة خطوطهم والذين لم يسددوا فواتيرهم المتأخرة المبادرة الى تقسيط المتأخرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية - مبنى وزارة الاتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحصول على إشتراك جديد.
إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية:
- لدى أي صندوق من صناديق قبض الفواتير التابعة لوزارة الاتصالات على كافة الاراضي اللبنانية.
- لدى أي مصرف عبر توطين الفاتورة مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة او أكثر (للاستعلام اتصل بمصرفك).
- مكاتب LibanPost: مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة او بكلفة 1,500 ل.ل. للفاتورة الواحدة عبر الاشتراك بخدمة «جباية من العنوان» (للاشتراك بهذه الخدمة يمكن الاتصال بالرقم 01/629629 - مقسم 333).
- مكاتب شركة ويسترن يونيون OMT بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
- مكاتب شركة ويسترن يونيون BOB FINANCE بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
- مكاتب شركة WHISH MONEY.
- عبر شبكة الانترنت على موقع هيئة أوجيرو (ogero.gov.lb).
كما تذكر المشتركين: بأحكام المرسوم رقم 93/4565 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 1998/01/30 لجهة تحديد مهلة أربعة أشهر للإعتراض بعد إنتهاء المهلة المحددة للدفع والمذكورة اعلاه، ووجوب تقديم طلب الاعتراض في المنطقة الهاتفية التابع لها رقم المشترك.
يُطلب من المشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حسن تعاونهم.
بيروت في 23 أيلول 2022
المدير العام لإستثمار وصيانة المواصلات السلكية واللاسلكية
المهندس باسل أحمد الأيوبي
التكليف 484

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب شربل وليم شاهين بالأصالة عن نفسه وبوكالته شهادة قيد بحصة نوال بشارة منصور وأنطوان وليم شاهين وشربل وليم شاهين في العقار رقم 1299 من منطقة بينو العقارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

بلاغ رقم: 9/2
تُعلن وزارة الاتصالات بأنها ستضع قيد التحصيل إعتباراً من 2022/10/19 الكشوفات التالية:
كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر أيلول 2022
بالإضافة الى كشوفات الفواتير المتأخرة غير المسددة، ولقد حددت مهلة أقصاها 2022/11/15 لتسديدها.
وتُذكر المشتركين الكرام بالتدابير التالية:
في حال التخلف:
1 - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2022/11/14.
2 - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 2022/12/01 وتستوفى الغرامة عن إعادة وصل الخط (11,000 ل.ل.) اعتباراً من هذا التاريخ.
3 - تُلغى اشتراكاتهم بصورة مؤقتة بعد مرور شهر واحد على تاريخ قطع الإشتراك اعتباراً من 2023/01/02 ويعاد وصله بعد تسديد المتأخرات المستحقة إضافة الى رسم اعادة وصل الخط (11,000 ل.ل.) وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.
4 - تُلغى اشتراكاتهم بصورة نهائية بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ الإلغاء المؤقت اعتباراً من تاريخ 2023/04/03 وتستوفى غرامة قدرها (2%) شهرياً وتحرر الارقام الملغاة وتحصل المتأخرات بالطرق القانونية المعمول بها.
استناداً الى المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية.
5 - يُحرم المشترك الملغى رقمه من الحصول على إشتراك جديد قبل تسديد جميع الفواتير المستحقة عليه.

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات - المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار – الدائرة الإدارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار – حلبا – لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار اليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

-	اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	خالد محمود عثمان	1171443	RR195805220LB	17/08/2022	23/08/2022

رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 477

لن يشارك منتخب روسيا في مونديال قطر العقيم (ويب)

مونديال 2022

«فيفا» يخسر مصداقيّته بتغييب روسيا عن كأس العالم

في شباط من العام الماضي اتخذ الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» قراراً بمنع الرياضة الروسية من المشاركة في الأحداث الدولية على خلفية «العملية العسكرية» التي أعلنها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أوكرانيا، والتي لا تزال مستمرة حتى اليوم. ثُمنعت الأندية من المشاركة في دوري الأبطال، كما مُنع منتخب «الدببة» من استكمال تصفيات كأس العالم 2022. وكذلك منتخب سيدات روسيا من المشاركة في منافسات يورو 2022 لكرة القدم للسيدات. قرار أثر سلباً على الرياضة الروسية، وانقسمت الآراء حول مدى قانونيته بعد أن امتدّ إلى الأندية أيضاً، خاصة وأن واحداً من الشعارات الأساسية لـ«فيفا» هو عدم خلط السياسة بالرياضة

حسين سقّور

مع اقتراب موعد نهائيّات كأس العالم المقرر في 20 تشرين الثاني المقبل في قطر، تعود قضيّة حرمان المنتخب الروسي من المشاركة في الأحداث الرياضية وتحديداً كأس العالم إلى الواجهة. تعتبر العديد من الجهات الرياضية حول العالم أن قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم سببه ضغوط سياسية غربيّة موروست عليه لمنع روسيا من المشاركات الرياضية الخارجية. وتؤكد هذه الأطراف أن «فيفا» يعتمد سياسة الكيل بمكيالين، كونه لم يوقف أندية ومنتخبات نفذت دولها وحكوماتها عمليات عسكرية ضد دول أخرى، أو مارست انتهاكات، كما أنه لا يتدخل لضبط سياسات بعض الأنديّة والاتحادات التي تمارس التضييق على لاعبيها.

في قضية استبعاد روسيا لم يلتزم الاتحاد الدولي لكرة القدم بموقف الحياد الذي يطلقه دائماً تجاه القضايا السياسية، فهو منذ عام 1954 رفض التماسات العديد من الدول التي رفضت خوض مباريات لأسباب سياسية، وفي ذلك الوقت تحديداً رفض طلبات تركيا ومصر والسودان بعدم خوض مباريات مع منتخب الكيان الصهيوني ضمن التصفيات المؤهّلة لكأس العالم عام 1958 مطالباً بفصل الرياضة عن السياسة، وبذلك خرجت هذه الدول العربية من التصفيات، وتمت جدولة مباراة لمنتخب الكيان مع منتخب ويلز. وبعد أن توحدت الدول العربية وطالبت بعدم مشاركة منتخب الاحتلال في تصفيات وبطولات قارة آسيا كونه منتخب لكيان محتل وغاصب، وافق الاتحاد الدولي لكرة القدم على مشاركة منتخب الكيان الصهيوني خلال سبعينيات القرن الماضي في التصفيات بقارة أوقيانيا، قبل أن ينقله في بداية التسعينيات إلى أوروبا، ولا يزال منذ ذلك الوقت يشارك بانتظام في الدوريات الأوروبية وتصفيات بطولة أوروبا والعالم مع «القارة العجوز»، رغم أنه لا ينتمي جغرافياً إلى تلك البقعة، وهو ما يشكّل تجاوزاً للقوانين التي تنص على عدم السماح لمنتخب معيّن باللعب بعيداً عن الأراضي التي يقوم عليها. وبالإضافة إلى ذلك فإن «فيفا» لا يزال حتى اليوم يناور لعدم توقيف الرياضة في دولة الاحتلال رغم أن العديد من الجمعيات الدولية بينها «هيومن رايتس ووتش» وضعت توصيات إنسانية تنص على أن الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم يقوم برعاية أندية في الضفة الغربية المحتلة وهو ما يعتبر مخالفة للقانون الدولي، إذ لا يحق لدولة القيام بنشاط رياضي على أرض محتلّة من دولة أخرى، وتطالب «هيومن رايتس ووتش» الاتحاد الدولي لكرة القدم بحماية حقوق الإنسان، والضغط على اتّحاد الكيان الصهيوني لإجبار أندية المستوطنات على نقل نشاطها، وهو الأمر الذي لا يلفت له «فيفا». في عام 1973 أيضاً رفع «فيفا» شعار عدم خلط الرياضة في السياسة،

> **إيقاف الرياضة الروسية يطرح علامات استفهام حول السياسة المتبعة في الاتحادات الدولية**

ورفض طلب الاتحاد السوفياتي حينها بنقل مباراة منتخبه مع تشيلي ضمن تصفيات كاس العالم 1974 إلى ملعب غير «سانتياغو الوطني» في تشيلي، على اعتبار أنه شهد قبل أسابيع من المباراة إعدامات جماعية، واعتقال حوالى سبعة الاف شخص، خلال الانقلاب الذي دعمته الولايات المتحدة الأميركية على الرئيس سلفادور البندي، وقام «فيفا» بتأهيل تشيلي إلى المونديال وهو ما وصف لاحقاً بـ«التأهل السخيف».

وكما في الأمس كذلك اليوم لم يوقف «فيفا» الرياضة السعودية أو الإماراتية مثلاً جراء الحرب الدائرة في اليمن منذ سنوات والتي راح ضحيتها عشرات الاف الأبرياء من المدنيين.

هي نماذج عن أحداث رفض خلالها الاتحاد الدولي لكرة القدم التدخل تحت حجة عدم خلط الرياضة في السياسة، ولكنه فعل هذا الأمر مع روسيا أخيراً، رغم أنها استضافت نهائيات كأس العالم عام 2018. وذهب «فيفا» أبعد من ذلك قبل أسابيع قليلة حين رفضت محكمة التحكيم الرياضي الدولية (كاس) الاستئناف المقدم من الاتحاد الروسي لكرة القدم ومجموعة من الأندية الروسية ضد قرار حرمانها من المشاركة في البطولات التابعة للاتحادين الدولي والأوروبي لكرة القدم. وعزت «كاس» إلى أنها «رأت أن تصعيد الصراع بين روسيا وأوكرانيا، وردود الفعل الشعبية والحكومية في مختلف أنحاء العالم صنعا ظروفاً غير متوقعة وغير مسبوقة تطلبت رد فعل من الاتحادين الدولي والأوروبي».

«حصار» اللاعبين

الضغوط على الرياضة الروسية لم تتوقف عند هذا الحد، فقد رضخت العديد من الاتحادات الرياضية في «القارة العجوز» للشروط التي انطلقت من أميركا ووصلت إلى أوروبا الغربية. وبدأت الاتحادات الأوروبية تفرض عقوبات على اللاعبين المحليين الذين يتعاقدون مع أندية روسية، وهو الأمر الذي حصل مع لاعب منتخب بولندا ماتشي ريبوس، الذي تم استبعاده من تشكيلة المنتخب المشاركة في نهائيات كأس العالم بعد أسابيع قليلة، بعد انضمامه إلى نادي «سبارتاك موسكو» الروسي قبل أيام، بعد أن قضى 5 سنوات في صفوف نادي «لوكوموتيف» الروسي أيضاً. وفي ذات السياق فقد هدد الاتحاد الفرنسي لكرة السلة اللاعب المخضرم توما أورتيل باستبعاده عن المنتخب وحرمانه من المشاركة في دورة الألعاب الأولمبية المقبلة بعد توقيعه مع فريق زينيت سان بطرسبورغ الروسي، ورغم ذلك فإن الاتحاد الدولي لكرة السلة «فيبا» لم يتدخل في القضية.

هي حملة منظمة ضربت الرياضة الروسية بشكل كبير، لم تلتزم خلالها الاتحادات القارية والدولية بالمعايير التي رفعتها دائماً ولا تزال حول ضرورة فصل الرياضة عن السياسة، والأكيد أن تداعياتها السلبية ستكون كبيرة في المستقبل على الرياضة العالمية عامة والرياضة الأوروبية بشكل خاص، إذ لطالما كانت الرياضة الروسية حاضرة في أبرز الأحداث العالمية والقارية، وتحصد نتائج جيدة في العديد من الرياضات الأولمبية. وهذه التداعيات ستطال مع الوقت كيفية وضع القوانين والسياسات التي تحكم الرياضة الدولية.

دوري أبطال أوروبا

إنتر ميلانو x برشلونة: قمّة العبور إلى ثمن النهائي

تنطلق اليوم منافسات الجولة الثالثة من دوري أبطال أوروبا لكرة القدم. ويسعى كل من بايرن ميونيخ الألماني ونابولي الإيطالي إلى الاقتراب أكثر من الدور ثمن النهائي، فيما يخوض إنتر ميلان الإيطالي وبرشلونة الإسباني قمة شبه حاسمة (الساعة 22:00 بتوقيت بيروت). وضرب النادي البافاري والفريق الجنوبي الإيطالي بقوة في الجولتين الأولى والثانية بالعلامة الكاملة في المجموعتين الثالثة والأولى تواليا، وهما يدركان جيداً أن الفوز الثالث تواليا سيضعهما على مشارف الدور ثمن النهائي في أحد أقوى مجموعتين في الدور الأول. وتنتظر بايرن مباراة سهلة على أرضه أمام فيكتوريا بلزن التشيكي (الساعة 19:45)، فيما يحل نابولي ضيفاً على أياكس أمستردام الهولندي في رحلة محفوفة بالمخاطر (الساعة 22:00).

ويدخل إنتر، المتوّج باللقب ثلاث مرات آخرها عام 2010، مباراته ضد النادي الكاتالوني، صاحب خمسة ألقاب آخرها عام 2015، بمعنويات مهزوزة بعدما مني الفريق الإيطالي بخسارته الثانية تواليا والثالثة في مبارياته الأربع الأخيرة في الدوري والخامسة في عشر مباريات في مختلف المسابقات هذا الموسم، عندما سقط أمام ضيفه روما (2-1)

> **بايرن ميونيخ ونابولي سيكونان الأقرب إلى الدور الثاني بحال فوزهما على بلزن وأياكس توالياً**

يوم السبت على ملعبه في ميلانو. وسيكون مدربه سيموني إينزاغي الذي كثرت الأصوات المطالبة بإقالته في ظل تشبث الإدارة بخدماته، مجبراً على كسب النقاط الثلاث خصوصاً وأنه يلعب على أرضه، لإنعاش حظوظه في تخطي الدور الأول بانتظار مواجهة الجولة الرابعة في برشلونة الأربعاء المقبل.

وفي مباراة أخرى سيكون ليفربول الإنكليزي، المتوّج ست مرات آخرها عام 2019، مطالباً بالفوز على ضيفه رينجرز الإسكتلندي (الساعة 22:00) لضرب عصفورين بحجر واحد، الأول تعزيز حظوظه في تخطي دور المجموعات، والثاني مصالحة جماهيره بعد تعادله المخيب على أرضه أمام ضيفه برايتون (3-3) يوم السبت في البريميرليغ.

ويبدو ليفربول بعيداً عن مستواه الذي كان عليه في الأعوام الأخيرة، وبعدما كان خط دفاعه قوته الضاربة والمساهم في تتويج بلقبي المسابقة القارية العريقة والدوري الإنكليزي، أصبح سهل المنال لخصومه. وحقق رجال المدرب الألماني يورغن كلوب ثلاثة انتصارات فقط في تسع مباريات في مختلف المسابقات هذا الموسم، واهتزت شباكهم 13 مرة، فيما يعاني خط هجومه في حسم المباريات بسبب ابتعاد نجومه عن مستواهم في مقدمتهم هدافه الموسم الماضي الدولي المصري محمد صلاح. وعلى غرار بايرن ميونيخ ونابولي، يطمح كل من كلوب بروج البلجيكي، مفاجأة المجموعة الثانية، وسبورتينغ البرتغالي في تحقيق الفوز الثالث تواليا عندما يستضيف الأول أتلتيكو مدريد الإسباني (الساعة 22:00) في اختبار صعب، ويحل الثاني ضيفاً على مارسيليا الفرنسي (الساعة 19:45) في مهمة لا تخلو من صعوبة.

في المقابل، يأمل بورتو البرتغالي، بطل المسابقة عامي 1987 و2004، في تحقيق فوزه الأول بعد خسارتين متتاليتين عندما يستضيف بايرليفركوزن الألماني (الساعة 22:00)، فيما يسعى توتنهام الإنكليزي، وصيف نسخة 2019، إلى فض شراكة وصافة المجموعة الرابعة مع مضيفه أينتراخت فرانكفورت الألماني (الساعة 22:00).

حسم برشلونة صدارة الدوري بفارق الأهداف عن الريال يوم الأحد (أ ف ب)

استراحة

نتائج اللوتو اللبناني

32 41 34 28 5 4 3

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2045 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 3 - 4 - 5 - 28 - 34 - 41

الرقم الإضافي: 32

■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**

. قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 250,572,600 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 13 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 19,274,815 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (أربعة أرقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 250,572,600 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 969 شبكة.

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 258,589 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 563,616,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 17,613 شبكة.

- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 11,864,271,600 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2045 وجاءت النتيجة كالآتي:

■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: ورقتان

قيمة الجائزة الإفرادية: 37,500,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 8364.**

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 364.**

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 64.**

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1267 وجاءت النتيجة كالآتي:

● يومية ثلاثة: 270

● يومية أربعة: 6059

● يومية خمسة: 26857

كلمات متقاطعة 4139

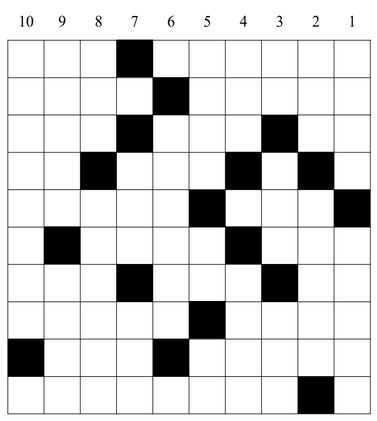

أفقيا

1- دولة أوروبية – ماركة سيارات – 2- ضمير – ماركة سيارات – 3- صاح التيس – تخدع – كل معدن في حالته الطبيعية الأولى – 4- حفظ – شاطىء – 5- من الفاكهة – من الأفاعي – 6- خلاف بارد – أعلى قمة في جزيرة كريت – 7- خاصتك – ضحك بالأجنبية – فزع – 8- أب في لغة الأطفال – ردود – 9- أحجار كريمة – ردّ الجمل صوته في حنجرته – 10- رئيس سنغالي سابق

عمودياً

1- دولة عربية – مدينة عراقية – 2- إستنكر العدوان – منطقة إدارية سياحية خاصة تابعة للصين – 3- في الجسم – حائط يطوّق المدينة – ضد اشترى – 4- مدينة فرنسية – رجل دين – 5- يكدّر العيش وينكدّه – للتفسير – جواب – 6- فنانة كولومبية – 7- تُحبّ – أبعد ومنع – 8- بيت المزارع – عائلة ممثلة لقبّت بسيدة الشاشة اللبنانية – 9- يبدأ بالعمل – نهر إسباني – 10- هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المملكة العربية السعودية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- مجدي مشموشي – 2- رشاد – موريس – 3- شهريار – 4- ارواد – ادنا – 5- نمير – اف – 6- خان – اليم – 7- ون – المانيا – 8- واصا – أسك – 9- بنّف – بياف – 10- ياسين بقوش

عمودياً

1- مروان خوري – 2- جش – رمان – ني – 3- داروين – وفا – 4- يد – أر – 11 – 5- شدّ – الصبي – 6- شمّه – الماين – 7- موراڤيا – اب – 8- وريد – منافق – 9- شيانو – يس – 10- يسرا – شاكوش

sudoku 4139

6						7	8
		1		9			
8	2			1	7		6
					4	3	1
7		6			3		2
		2	8	7	1		5
			3			8	
2		9	1				4
3				4	5		1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4138

8	9	2	5	1	7	4	6	3
1	4	5	8	6	3	2	9	7
7	3	6	2	9	4	8	1	5
5	7	1	9	3	8	6	4	2
6	8	9	4	7	2	3	5	1
3	2	4	6	5	1	9	7	8
4	5	7	3	8	9	1	2	6
2	6	3	1	4	5	7	8	9
9	1	8	7	2	6	5	3	4

مشاهير 4139

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مؤلف ومترجم وباحث وأستاذ جامعي روماني. محاضر في جامعة بوخارست عن القواعد العربية والحضارة الإسلامية

■ 5+1+7+3 = من الغجر ■ 8+11+2+6 = حريص على الحبيب

■ 9+10+4 = صغير الكلب

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: هارون النقاش

وجهاً لوجه

غسان سلهب: لا يمكن إنجاز فيلم مركّب في بلد مفكّك

يأتي فيلم «النهر» (2021) ختاماً لثلاثية عمل عليها غسان سلهب طوال سنوات، وضمّت «الجبل» (2010) و«الوادي» (2014). في مناسبة طرح الفيلم في لبنان، رأى المخرج اللبناني ملائماً إعادة عرض الجزأين الأوّلين للثلاثية أيضاً. ستكون مناسبة لإعادة المشاهدة أو اكتشاف أعمال خاصة جداً. المخرج الذي ولد في السنغال، لم يكتشف بيروت إلا لدى عودته في سن المراهقة، حين شهد بداية الحرب الأهلية أو ما يسميها الحروب الأهلية. لدى انطلاقته في المجال السينمائي لاحقاً، بنى أفلامه على مشاهداته وتجاربه في هذه المدينة منذ فيلمه الطويل الأول «أشباح بيروت» (1998)

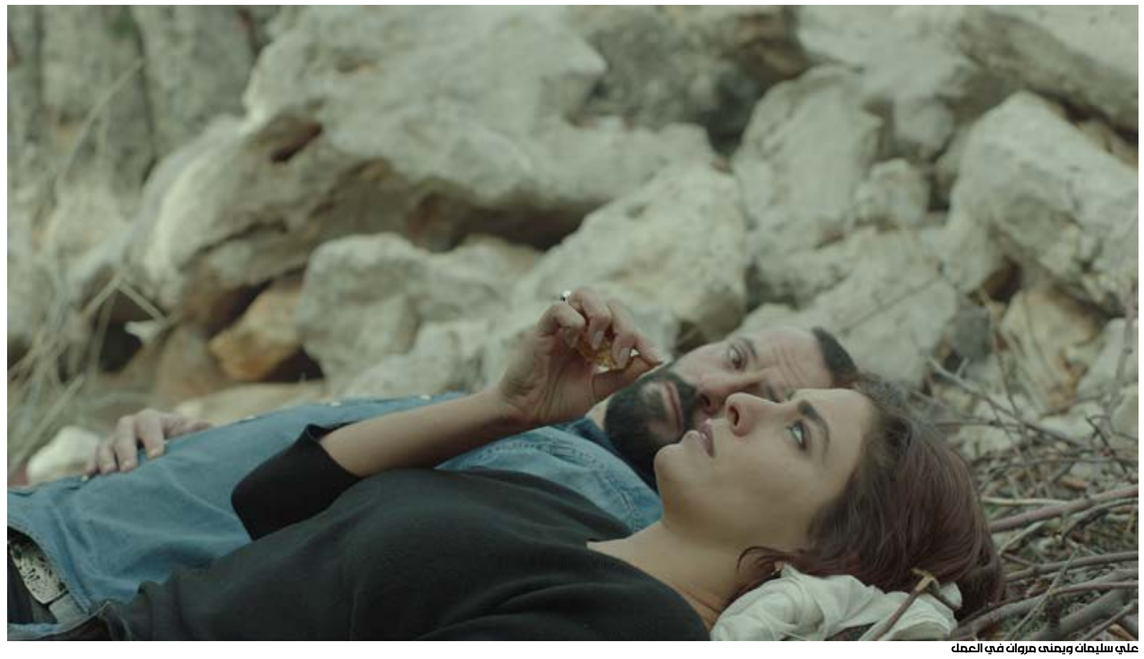

علي سليمان ويمنى مروان في العمل

سأندرا الخوري

انطلاقة غسان سلهب في مجال الفن السابع لم تحدث بين ليلة وضحاها. وُلد المخرج اللبناني وترعرع في السنغال حتى عمر الـ13 حين عاد مع عائلته للعيش في لبنان. هناك، كانت السينما الأمر الوحيد المتاح له في غياب التلفزيون ووسائل أخرى. لم يتلقّ الدروس في الجامعة، بل تعلّم كل ما يعرفه على الأرض كما يقول لنا: «لا يتوقّف المرء عن التعلّم. بالنسبة إليّ، توضّحت الأمور تدريجاً، وحتى لو أحببت الأفلام، فهذا لا يعني بالضرورة أنّ الأمر كان سيقودني إلى اختيار السينما لاحقاً في الحياة. كل مرحلة من الحياة، يمكنها أن تغيّر أموراً عدّة. وكلما كثرت التجارب، كان الأمر أفضل. الخطورة الكبرى في نظري، وليس فقط في مجال السينما، هي عندما يظنّ المرء أنه وصل إلى مكان ما. عملت على الأرض على أفلام أخرى، قصيرة وطويلة، وساعدت في أفلام على الصوت والصورة والإنتاج. عشت 27 سنة بين باريس وبيروت حيث عايشت ما يسمى الحرب الأهلية أو ما اعتبرها الحروب الأهلية. عملت في كل شيء، إلى أن كبرت الأمور من دون أن أدري. لست من الذين كانوا يحلمون في إنجاز الأفلام لم صغرهم. كانت لديّ أحلام أخرى. لم أجرؤ على اعتبار نفسي مخرجاً إلا بعد فيلمي الثاني «أرض مجهولة» (2002). الأفلام العظيمة التي شاهدتها جعلتني أتردد في القول إنني أنا أيضاً مخرج أفلام. هو ليس تواضعاً بالمعنى الغبي للكلمة. فالأفلام علّمتني الكثير، وكذلك الناس الذين قابلتهم والكتب التي قرأتها والموسيقى التي سمعتها. السينما لا تغني نفسها بالسينما فحسب، بل باللوحات والناس أيضاً».

على المُشاهد أن يحاول عيش التجربة التي تُطرح عليه بما هي، ويرى كيف يتفاعل معها (غ. س)

نمط الأفلام

قبل سنوات، قال لنا سلهب في مقابلة إن على الجمهور أو المشاهدين وهي الكلمة التي يفضّلها أن يخطو صوبه أيضاً، نظراً إلى صعوبة استقطاب أعداد كبيرة من الأشخاص إلى الصالة المظلمة من أجل رؤية نمط الأفلام التي ينجزها. في هذا الصدد، يؤكد أن ما كان يعنيه هنا هو على اعتبار أنه «لطالما كنت أنا من يخطو نحو أي فنّ وليس العكس. لم أكبر في عائلة مثقّفة بل في عائلة عادية. لم يملأ الفن أو الكتب طفولتي. وأنا أفضّل كلمة مشاهدين، بمعنى الشخص الذي يشاهد فيلماً إلى جانب آخر وخلف آخر. لست سياسياً يصرخ أمام الناس. هناك فنانون يتعاملون بطرق مختلفة مع اللغة أو الرواية. لم أخترع البارود فهو ليس شيئاً جديداً». ويضيف في المقابل: «أتحاور دائماً مع شخص آخر من أجل الفيلم. ففي النهاية، دعونا لا نخدع، لا أحد ينجز فيلماً لنفسه. وإن تشاجرت مع المنتج، ليست لدي مشكلة. فأفلامي في النهاية ليست مكلفة. أعتمد على المنح، وإن لم أحصل على أي تمويل، قد أكتفي بتصوير الجدران أو نفسي وأنا أرقص».

صعوبة الإنتاج

من الطبيعي أن يجد مخرج أفلام غير سهلة ولا شعبية، مشكلة في مجال الإنتاج، خصوصاً في لبنان. في النهاية، يقرّ سلهب: «لا أنجز أفلاماً يريدها السوق بشدّة. أحياناً يحتاج السوق أفلاماً مثل أفلامي عندما يصبح للمخرج اسم كبير. لا يهمهم العمل هنا، ولا جودته بل الاسم. ولكن أنا أكره التذمّر. أعمل بالموجود. أفكر في هذه الأمور عندما أكتب. ويكون هذا نوعاً من التحدي الفني. ظنّ البعض في الخارج أن فيلم «الوادي» كلّفني 4 أو 5 ملايين دولار. كما قدّرت شركة الإنتاج في لبنان الكلفة بهذا المبلغ. إلا أنني كنت مصراً على أنه من الممكن تصويره بأقل من ذلك. في النهاية، أنا لست من المخرجين الذي يصوّرون من كل الزوايا مثلاً. هناك خيارات، سواء كانت فنية أو شخصية أو ناتجة من الإمكانات المحدودة. تؤثر الميزانية على الخيارات بالطبع ولكنني لا أحبّ التذمر. أفكر دائماً في الحلول لكي أتمكن من التصوير. قد تكون هذه الناحية الإيجابية الوحيدة التي أفكّر فيها. وإن أدركت أنه لن يكون بإمكاني تصوير المشهد، فأتخلص منه. في فيلم «أطلال»، أوقفت التصوير خلال أحد المشاهد وقلت لفريق العمل إننا لن نصوّر هذا المشهد اليوم لأننا بحاجة إلى إمكانات ولن نستطيع فعل ذلك، من دون الدخول في التفاصيل. نحن في عالم ثالث أو رابع، وكنا نعيش فوق طاقتنا. كنت رافضاً ذلك سينمائياً. في نوع الأعمال التي أنجزها، أدرك تماماً أن الإيرادات لن تصل إلى المليون، بل إلى نصف هذه القيمة على سبيل المثال. أنا أعي هذا الأمر تماماً وأعلم أين أعيش».

غسان سلهب: لا أنجز أفلاماً يريدها السوق بشدّة

الشخصيات

لا يميل سلهب إلى تركيب الشخصيات. فالممثلون في أفلامه ليسوا هنا ليخبروا ما حدث من قبل. ولكن من المؤكد أن في تلك الشخصيات شيئاً منه، ليس بمعنى أنهم يخبرون سيرته الذاتية. يروي لنا أن هذا الشيء حاضر على سبيل المثال في شخصية فادي أبي سمرا في فيلم «الجبل» كما في شخصية الرجل الذي يؤديها علي سليمان في «النهر»: «أستشهد بفلوبير الذي كان يردّ على من يسأله من هي مدام بوفاري، فيقول أنا هي. أنا موجود في الوقت عينه في كل مكان وفي لا مكان. أنطلق من نفسي وأطلب من الممثل أن يستكمل الشخصية، على أمل أن يحوّلها ويحملها إلى مكان آخر. في «الوادي» أيضاً وضعت أموراً من نفسي، وإن بدرجة أقل».

العلاقة بالمدينة

لبيروت مكانة كبيرة وأساسية في أفلام سلهب منذ انطلاق مسيرته. ولكن تلك العلاقة سرعان ما تزعزعت وارتبكت. خلال إنجاز «الجبل» عام 2009، كان سلهب قد كتب مشروعاً حول المدينة مع عبلة خوري. لكنه قرر في نهاية المطاف ألا ينجز الفيلم لأن علاقته ببيروت تفككت من الداخل كما يقول مضيفاً: «شعرت أنني لم أعد أراها. من الضروري أن أرى الشيء قبل أن أصوّره لكي لا يتحوّل ديكوراً من دون أي معنى. «الجبل» كان مشروعاً خاصاً أنجز من دون كتابة. اعتمدنا على تمويل خاص. عندما كنت أنجز هذا الفيلم، أتت فكرة «الوادي» و«النهر». لم تكن فكرة الثلاثية بمعنى الرواية بل بمعنى اللوحات Triptyque. ما يربطها مبطّن وهو نوع من التهديد ولكن ليس المباشر. علاقتي مع بيروت تعود وتختفي مراراً وتكراراً، مع كل ما يحدث وما زال يحدث في السنوات الأخيرة. عندما كنت أعمل على «النهر»، عادت علاقتي مع بيروت، خصوصاً أنني أسير كثيراً على قدمي في المدينة. قد أصوّر من جديد، مع كل ما مررنا به ويمرّ علينا فيكاد يدهسنا. يؤذينا ويدمّرنا، ولكن لن أستخدم تلك العبارات المستهلكة مثل «تروما» وغيرها. قد يعود الأمر أيضاً إلى كوني قضيت الكثير من الوقت في الشوارع منذ انطلاقة التظاهرات حتى انتشار الكوفيد وغيرها. كلّها تراكمات سواء كانت في بيروت أو خارجها. لا أدّعي أنني قد أغيّر شيئاً بإنجاز الأفلام. وبالعودة إلى تلك العلاقة، فهي عادت ولكن ليس مثل قبل، فلنقل إنّها علاقة جديدة ومختلفة».

تركيبة

بالحديث عن الأسلوب الخاص الذي اعتمده منذ البدايات حتى الآن، يحكي لنا: «بالنسبة إليّ، الرواية هي انطلاقة للذهاب إلى مكان آخر لا لإخبرها. هذا ينطبق عليّ أنا. فهناك الكثير من الأفلام التي أحبّها والتي ليست كذلك. فأنا لست ممن يظنون أنه ينبغي للسينما أن تتبع خطاً واحداً، وإلا فلا دخل في جيش داعش». أما عن العلاقة بين أفلام الثلاثية، فيقول: «كيارستامي كان يقول إن أفلامه مليئة بالفراغات لكي يملأها كل مُشاهد كما يريد. في لبنان التهديد النفسي في الداخل. في «الجبل»، الرجل كذّب ولكنه نظّم كذبته وهو ليس قادراً على المواجهة. أنا أثق بالتراكم الذي تأتي به الأفلام. هي غير مرتبطة بطريقة مباشرة، بل بطريقة مبطّنة. ولكنني لا أحب أن أكشف عنها لأنني سأبدو كأنني أفشر نصّاً وهذا أشبه بالكذب. أنا ضدّ هذه الأمور. الحياة ليست معادلات، وإلا ستفقد إثارتها وتصبح مملّة. قال لي أحدهم إن أفلامي قد تحدث في أي مكان آخر، فأجبته: مؤكد لا. المكان الذي تعيش فيه يؤثر على تركيبة الفيلم. فلا يمكن أن نعيش في بلد مماثل وننجز فيلماً عن أمر غير عادي بتركيبة عادية. لا أراها بهذه الناحية سينمائياً. لا أفهم كيف ما زلنا نفكّر أنه بإمكاننا أن نخبر عن شيء تفكك بطريقة مركّبة. هي دعوة إلى دخول في الفيلم، ولكن لا يعني ذلك أنّ المُشاهد سيحبّه. ليس هذا ما في الأمر. عليه أن يحاول عيش التجربة التي تُطرح عليه بما هي، ويرى كيف يتفاعل معها. عادة لا أفكّر في هذه الأمور عندما أنجزها. أعطي مثل فيلم لبناني شعبي. برأيي لا يجب الحكم عليه على أساس أنه فيلم مؤلف لأنه ليس كذلك. ومن هنا يمكن أن نقرر إن كان مصنوعاً بطريقة جيّدة أم لا».

الصوت

لا يكتفي الصوت في مرافقة أفلام سلهب، بل يتحوّل إلى أشبه بشخصية أو بمكوّن أساسي للفيلم: «الصوت ليس هنا ليرافق الصورة وأحياناً يعاكس أحدهما الآخر إذا تطلّب الفيلم. كلنا نعلم أننا قد نسمع أموراً ولا نرى شيئاً. الصورة لا تعطي ما يعطيه الصوت. قوة السينما هي بكل أدواتها إن كانت الصورة أو الصوت أو اللون. ليس من تناقض في ألوان «النهر» كما أدركنا باسم فياض وأنا لدى التصوير. ولم نذهب إلى هذا التناقض بين الداكن والمضيء. دور الصوت في «النهر»، خصوصاً كان عكس إحساس شخصين هما دائماً مع بعض. هو يخطو باتجاهها ولكن من الواضح أنها هي لا تريد العودة إلى العلاقة. لست مهتماً بإنجاز صوت على حساب الفيلم. ففي بعض الأفلام، يبدو الصوت وكأنه أُسقط لاحقاً على المشاهد. أما أنا فأريده جزءاً من العمل. أما صوت الطائرات الذي يرافق الأفلام، فهو بطبيعة الحال يعود إلى وجود جيراننا الدائم من دون أن أدخل في التفاصيل. فهذا أيضاً ضمن جو التهديد ومن الأمور التي تربط بين الأفلام. يبدأ «الوادي» حيث ينتهي «الجبل». كما يبدأ «النهر» حيث ينتهي «الوادي». من الصعب فهم وجود الطائرات طوال الوقت في الأفلام بالنسبة إلى الأجانب ولكن المُشاهد اللبناني يفهم الأمر تماماً».

> **منذ فترة كتبت نصاً عن بيروت ولكن ليس عن حالة المدينة اليوم لأننا لا نعرف ما سيحصل غداً**

«النهر» آخر ثلاثية القلق والتهديد

ليست أفلام «الجبل» و«الوادي» و«النهر» ثلاثية بالمعنى التقليدي للكلمة. فلا شخصيات تعود نفسها ولا مغامرات أبطال تستكمل من جزء إلى آخر، حتى القصص غير متشابهة. وعلى الرغم من ذلك، هناك ما يربطها في الباطن بطريقة شبه عضوية ويجعل الإحساس نفسه يمتدّ من عمل إلى آخر، خصوصاً إن شاهدها المرء بالترتيب التي طُرحت فيه. في الظاهر، هي أفلام يتخذ كلها من الطبيعة موقعاً لها، سواء كان الجبل أو الوادي أو الغابة في الوادي. التصوير الجميل لأدق تفاصيل الطبيعة في مناطق لبنانية خلابة، تعكس إحساسها في داخل المشاهد. أوراق الخريف وصوتها في «النهر»، كذلك صوت الرياح والمياه كلها عناصر تجعل المشاهد يعيش اللحظة بدرجة من الواقعية وهو جالس على مقعده في الصالة. ففي «النهر»، نرافق شاباً وشابة نفهم أن علاقة عاطفية كانت تربط بينهما وانتهت الآن. هما يتناولان الغداء في مطعم يقع كما يبدو في إحدى المناطق الجبلية. مشهد افتتاحي طويل خالٍ من الحوار، سيكون مدخلاً إلى الجو المربك وغير المستقر الذي يخيّم على علاقة هذا الثنائي المنتهية والعالقة في الوقت عينه. ثم نجدهما يسيران في الغابة التي تخرق سكونها وغموضها بين الحين والآخر الطائرات الحربية في الجو. لن نفهم تماماً لمَ هما متواجدان في هذا المكان، ولكن تدريجاً، ندرك أن الرجل لم ينته تماماً من هذه العلاقة بينما الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى المرأة على الرغم من الحب الذي ما زال موجوداً. «الحب لا يكفي» تقول له في ما يدلّ على أنها تعي تماماً انتهاء العلاقة. التهديد الذي يسيطر على أجواء الأجزاء الثلاثة، يشعرنا به الصوت الحاضر بكل عناصره. ولا نعني الصوت كموسيقى فحسب، بل كل ما فيه من أصوات طبيعة وتنفس إلى صوت الطائرات الحربية الذي يلاحق أذن المشاهد من فيلم إلى آخر في أعمال سلهب، معززاً شعور الخطر هذا وعاكساً حالة عدم الاستقرار التي تعيشها الشخصيات، فتمثّل في الوقت عينه الحالة الجماعية التي يعيشها كل من يسكن هذا البلد. بإتقان وبراعة، ينقل سلهب هذه الأحاسيس، غير مكترث بدراسة نفسية للشخصيات بقدر ما يستخدمها في سياق الفيلم. ففي مكان واسع وغير حميمي تتحرك ضمنه الشخصيتان، كان ضرورياً أن يستمدّ الأحاسيس من تفاصيل الأصوات والدعسات والتنفس.

ينطلق عرض ثلاثية «الجبل» و«الوادي» و«النهر» اليوم في سينما فوكس ـ العروض مجانية

من فيلم «النهر»

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 4 تشرين الأول 2022 العدد 4743

رحيل

شوقي متى... «الناسك» الذي عشق التمثيل

علي العزير

أمس، انطفأ شوقي متى (1948 ـ 2022) بعد مكوثه أياماً في العناية المركّزة، مخلّفاً وراءه مسيرة زخمة في السينما والدراما، خصوصاً خلال الحرب الأهلية. يمثل الناس عادةً نتاجاً للزمن الذي يحتويهم، لكن ثمة بينهم من يمتلكون قابلية المشاركة في صناعته. شوقي متى أحد هؤلاء الذين أسهموا في صياغة مفردات مرحلة قُيض لهم العيش في أرجائها: الرجل الأنيق، الهادئ، القادم لتوّه من عصر النبلاء، بكل ما يتيحه المشهد من عناصر إيحاء ثرية. أمكنه أن يدمغ حضوره بطابعه الخاص، ولم يكن عليه أن يندمج مع محيطه.

أمكن للرجل أن يشكل نموذجاً متفرداً من دون أن يدّعي ذلك. أدرك التمايز من دون سعي لذلك. لعل أكثر ما منحه فرصة الاختلاف أنه لم يحاوله، هو اكتفى بأن يكون نفسه، فلم يصبح غيره، ولا أدركه سواه.

ممثل جريء، بل مقدام أيضاً. تبدّى ذلك منذ اقتحامه عالم السينما في أجواء منافسة. لم يسع إلى ركوب موجة سائدة. آثر أن يبادر نحو الإنجاز بما ملكت يداه، وملامحه الموحية، وإطلالته المؤثرة. أمكنه أن يصوغ ملامح إبداعه المتميز من دون ادّعاء ولا تكلف. وصل إلى ما هو أبعد مما يتيحه الظرف، أو تقرره المصادفة. لم يكن قنوعاً تكفيه الظلال، لكنه لم يحاول في المقابل أن يخترع أبعاداً زائفة لمكانته الفنية. هكذا بدا مستعصياً على التقييم والتأطير.

مثّل الأفلام ثم أنتجها، كان سعيه، منذ البداية، إلى كسر المألوف عاملاً مهيمناً على حراكه الفني من فيلم «قطط شارع الحمرا» عام 1971 إلى «غيتار الحب» (1973) و«شروال وميني جوب» (1973) فـ«الأستاذ أيوب» (1975)، و«الكل يحب» (1976) ثم «الشياطين» (1977)، و«قطة على نار» (1977) و«الدنيا نغم» (1978)، بعده «حسناء وعمالقة» (1980)، و«رفعت الجلسة» (1981)، و«القرار الصعب» في العام نفسه، تلاه «لعبة النساء» (1982)، و«الصفقة» (1982) و«عودة البطل» (1983) ثم «ناجي العلي» (1992) وصولاً إلى «إيفانوفا» عام 2000.

امكن للرجل ان يشكل نموذجاً متفرداً من دون ان يدّعي ذلك

في عالم الدراما التلفزيونية، كانت له خياراته المثيرة للدهشة أيضاً: «عصر الحريم» (2008)، و«هروب» (2011) انتهاءً بـ «عشرة عبيد صغار» عام 2014 وقد أدى فيه دور قاض يمتلك هيبة القضاء من دون سطوته الفاعلة.

قدّم شوقي أدواراً تمثيلية لا تخلو من صعوبة، كما مزج في أدواره بين العنف والرومانسية، بين الشر والطيبة، لكنه حافظ في ظهوره المرئي على استقلالية الشخصية المؤداة، بمعنى أنه لم يكن صديق البطل، أي مجرد رديف يساعد الممثل الرئيسي على إظهار تفوقه، وهو دور تكرر وجوده في السينما العربية. كان يشكل دوماً إضافة نوعية إلى الأعمال التي يشارك فيها. وكان يمتلك بصمته الخاصة التي تجعله شريكاً بمواصفات كاملة، وقيمة مضافة في المنجز المرئي، وليس مجرد ملحق في قائمة الممثلين.

عشق شوقي متى التمثيل منذ نعومة أظفاره، لكنّ النجومية لم تستهوه يوماً، تعامل مع المهنة الصعبة بذهنية الناسك الذي تجتذبه التجربة لذاتها وليس لنتائجها المتوخاة. رفض تبعاً لهذه الرؤية الكثير من الأدوار التي كان يسعها أن تزيد من أرقامه من دون أن تضيف إلى رصيده... في المقابل قبل أدواراً أخرى جريئة، حيث لعب دور الرجل المثلي في فيلم «قطة على نار» (إخراج سمير سيف ـ 1977)، ما منحه جائزة «مهرجان القاهرة».

المفكرة

كلاسيك لبناني

■ «بيت تباريس» فضاء بيروتي مفتتح حديثاً ومخصّص للموسيقى الكلاسيكية الغربية، ويستقبل حالياً. في هذا السياق، تحيي مجموعة Les Cordes Résonnantes اللبنانية حفلة فيه في 20 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي. تضمّ المجموعة بشكل أساسي آلات وترية ويقودها جو ضو. أحد شروط «بيت تباريس» لناحية برامج الأمسيات هو إدراج عملٍ كلاسيكي لمؤلف لبناني، غير أنّ Les Cordes Résonnantes خصّصت إطلالتها المرتقبة بالكامل للمؤلفين اللبنانيين وعنوَنَت موعدها: Harmonies Libanaises (أنغام لبنانية). هكذا، تؤدي أعمالاً من فئة موسيقى الحُجرَة للمؤلفين بشارة الخوري، وديع صبرا، هُتاف خوري، جورج باز، ناجي حكيم وإياد كنعان. وتجدر الإشارة إلى أنّ Les Cordes Résonnantes ستقدّم هذا البرنامج في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل في باريس، لمن يودّ من المغتربين في فرنسا الاستماع إلى تجاربنا الكلاسيكية اللبنانية.

حفلة Les Cordes résonnantes: **الخميس 20 تشرين الأوّل 2022 ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «بيت تباريس» (الأشرفية ـ تقاطع شارعَي لبنان والقلبَين الأقدسَين).**

غنّيلي بالليل الهادي

■ على هامش اجتماع «الراحل الكبير» في الوطن، بعد تشتّت أعضائها في بلدان مختلفة نتيجة الأزمات المتراكمة،

لإحياء أمسيتَين في «مترو المدينة»، تنبثق من الفرقة البيروتية تركيبة ثلاثية لتقديم برنامج مستقل في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية)، مساء الأحد المقبل. هكذا، يطلّ سماح بو المنى (غناء وأكورديون) وفرح قدّور (غناء وبزق/ الصورة) وعلي الحوت (إيقاع) لتقديم برنامج بعنوان «غنيلي بالليل الهادي» المستوحى من أغنية للراحل زكي ناصيف (1918 ـ 2004)، ما يعطي فكرة عامة عن توجّه الأمسية الذي سيكون غنائياً استعادياً لكلاسيكيات من الريبيرتوار الشعبي اللبناني.

«غنيلي بالليل الهادي»: الأحد 9 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

دلال عبّاس: تكريم وجائزة

يوم الجمعة المقبل، تحتضن قاعة المكتبة الوطنيّة في بيروت احتفال تكريم الباحثة والمترجمة والأديبة دلال عبّاس (الصورة)، وتسليمها «جائزة الفارابي» العالمية لجهودها باحثةً في الحضارة الإسلاميّة، وموثّقةً العلاقات الثقافيّة والأدبيّة العربيّة ـ الإيرانيّة. تتخلّل النشاط كلمات لشخصيات عدّة، من بينها: المستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانيّة في لبنان كميل باقر، وزير الثقافة اللبناني محمد وسام المرتضى، مدير

«دار الأمير» محمد حسين بزي، مدير كلية الآداب السابق (الفرع الثاني) في الجامعة اللبنانية طوني الحاج وغيرهم.

تكريم دلال عبّاس: الجمعة 7 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي ـ الساعة الرابعة والنصف عصراً ـ قاعة المكتبة الوطنيّة في بيروت.

منتدى المناخ تحضيراً لـ «شرم الشيخ»

■ استضافت القاهرة في 2 و3 الجاري النسخة الأولى من «المنتدى العربي للمناخ» التي دعت إليها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالشراكة مع وزارة البيئة المصرية وجامعة الدول العربية وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) والمجلس العربي للطفولة والتنمية.

ويهدف المنتدى إلى تبادل الأفكار والتجارب استعداداً لقمة المناخ COP27 في شرم الشيخ الشهر المقبل، في إطار تعزيز دور المؤسسات الإنسانية العربية في تنفيذ استراتيجية التخفيف والتكيّف مع التغيرات المناخية. المنسّق العام لتجمع المنظمات الأهلية التطوعية اللبنانية والعربية رئيس مؤسسة عامل الدولية كامل مهنا (الصورة) شدّد في كلمته في المنتدى على إعطاء الأولوية لقضية التغيّر المناخي، في ظل تحذيرات من أزمة مرتقبة سيواجهها مليارا إنسان بسبب ندرة المياه ومشكلات بيئية أخرى في السنوات القليلة المقبلة، مشيراً إلى أن 400 مليون في المنطقة العربية يواجهون خطر التعرض لموجات الحر الشديد والجفاف. ولفت إلى أن منطقة الشرق الأوسط لن تعاني من تغير المناخ فحسب، بل ستكون مساهماً رئيسياً في حدوثه. واعتبر أن «بناء عالم أكثر عدالة وإنسانية غير ممكن من دون التصدي لكوارث المناخ وإيجاد البدائل والحلول».

على بالي

أسعد أبو خليل

هذه الحرب الأميركيّة ـ الروسيّة لن تنتهي عمّا قريب. هي حرب الإصرار الأميركي العنيد على السيطرة العالميّة الكليّة. هتلر توحّش وأبادَ سعياً وراء السيطرة العالميّة، وأميركا تتوحّش باستمرار من أجل الحفاظ على سيطرتها العالميّة التي نالتها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. لكنّ روسيا تخشى التفلّت الأميركي من أيّ معايير في الحروب. لا إنكارَ لأعمال قصف روسي أصابت مدنيّين، لكن لا ننسى: رمت أميركا من القنابل والصواريخ على العراق في اليوم الأوّل من الغزو أكثر مما رمت روسيا في الأشهر الثلاثة الأولى من حربها على أوكرانيا. والحساسيّة الليبراليّة ضد الحروب انتقائيّة وعنصريّة وإمبرياليّة. الليبراليّة الغربيّة ليست إلا الوجه الأقلّ قبحاً من الوحشيّة الأميركيّة العالميّة. الاتحاد السوفياتي سقط لأن حكّامه (خصوصاً غورباتشوف الذي وقع أسير إغواء النخب الليبراليّة في الغرب) رفضوا تحدّي الإصرار الأميركي على كسر شوكتهم. يروي مراد غالب (السفير المصري في موسكو أثناء حرب 1967) أنّ كوسيغن (رئيس الوزراء السوفياتي) ردّ على طلب لقيادة الجيش المصري بتزويده بقاذفات استراتيجيّة بالقول: لكنّ هذه الخطوة ستعتبرها أميركا تحدياً لها وتقع حرب أميركيّة ـ سوفياتيّة. هذه العقليّة قدّمت النصر لأميركا. كان يمكن لأميركا أن تكسب الشعب الروسي لو ركّزت كلّ عدائها، كما تفعل عادة في حملاتها لتغيير الأنظمة، على شخص بوتين. لكنّ الجنون الغربي وصل إلى حدّ العنصريّة ضدّ كل الروس: وهناك دول مثل فنلندا المعتدلة والحياديّة منعت السيّاح الروس من دخول أراضيها. الغرب يخلق إيديولوجيّة عداء ضدّه في وسط الشعب الروسي كما أن الصهاينة خلقوا إيديولوجيّة عداء ضد الصهيونيّة بين العرب. لم يميّز الغرب بين بوتين والشعب الروسي. هذا سيضمن ديمومة للصراع. أميركا أكثر تصميماً من قبل على منع أي منافسة لسيطرتها العالميّة المحكمة على مقدّرات الكون. هذه حرب طويلة وستشهد تصعيداً مباشراً في مسرح الحرب، وفي مناطق أخرى من ضمن حروب الواسطة. لقد أصبح قول ذلك كليشيهاً ممجوجاً، لكن العالم تغيّر إلى غير رجعة. والغرب أخطأ أيضاً في عدم تحييد الصين. ضمنوا كتلة عملاقة متراصّة ضدّهم.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com